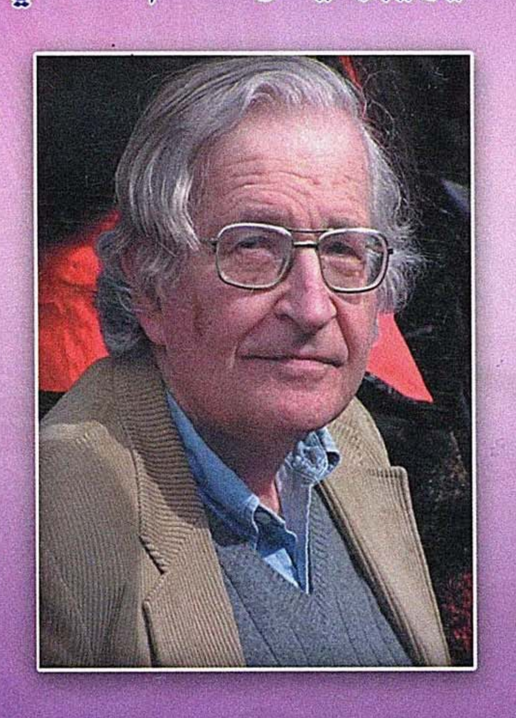
وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

الربح مقدماً على الشعب

النيوليبرالية والنظام العالمي





تأليف: نعوم تشومسكي
ترجمة: لمى نجيب

الربح مقدماً على الشعب

النيوليبرالية والنظام العالمي

المقدمة بقلم روبرت ديليو ماك تشيزني

تأليف: نعوم تشومسكي

ترجمة: لمى نجيب

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١١م

الربح مقدماً على الشعب

النيوليبرالية والنظام العالمي

آفاق ثقافية

العنوان الأصلي للكتاب :

PROFIT OVER PEOPLE

Neoliberalism and glibal order

Noam Chomsky

آفـاق ثقافيـة

العـدد (٩٩)

تمـوز ٢٠١١م

الربح مقدماً على الشعب: النيوليبرالية والنظام العالمي/تأليف نعوم تشومسكي؛ تقديم روبرت ديليوماك تشيزني؛ ترجمة لمى نجيب .- دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١١م.- ص؛ ٢٠ سم.

١- ٣٢٧,١ ت ش و ر   ٢- ٣٢٠,٥ ت ش و ر

٣- العنوان ٤- تشومسكي ٥- نجيب ٦- السلسلة

مكتبة الأسد

إيضاحات من المترجمة:

- كل ما ورد في متن الكتاب ضمن قوسين من هذا الشكل < > هو من عند المترجمة.
- كل ما ورد في متن الكتاب ضمن قوسين من الشكل ( ) أو [ ] هو من عند الكاتب.
- كل ما ورد في الهوامش أسفل الصفحات، من توضيحات أو تعاريف أو تنويهات، هو من عند المترجمة مع ذكر المصدر.

مقدمة

بقلم روبرت دبليو ماك تشيزني

تعدُّ النيوليبرالية neoliberalism النموذج السياسي الاقتصادي المحدِّد لملامح عصرنا – فهي تشير إلى مجموعة السياسات والعمليات التي بموجبها يُسمح لحفنة من أصحاب المصالح الخاصة ذوي الصلة، بالتحكم قدر الإمكان بالحياة الاجتماعية بهدف تعظيم أرباحهم الشخصية. تلقت النيوليبرالية الدعم في بداياتها من ريغان Reagan وتاتشر Thatcher، ومثلت طوال فترة العقدين الماضيين الاتجاه الاقتصادي السياسي العالمي المهيمن الذي تبنته أحزاب الوسط السياسية وكثير من أحزاب اليسار التقليدي، فضلاً عن أحزاب اليمين. حيث تمثل هذه الأحزاب، إلى جانب السياسات التي تتبناها، المصالح المباشرة للمستثمرين فاحشي الثراء وما يقل عن ألف شركة عملاقة.

مصطلح النيوليبرالية غير معروف أو متداول تقريباً بين أوساط العامة ككل، وخصوصاً في الولايات المتحدة، باستثناء بعض الأكاديميين وأفراد مجتمع البزنس. خلافاً لذلك، تُصوَّر المبادرات

النيوليبرالية هناك على أنها سياسات الأسواق الحرة التي تشجع المشروع الخاص وحرية المستهلك، وتكافئ المسؤولية الشخصية وروح المبادرة الفردية التنافسية، كما أنها تقوّض الدور غير الفعال للحكومة البيروقراطية غير الكفوءة العالة على شعبها. هذه الحكومة التي لا يمكن لها أن تفلح مطلقاً في إدارة شؤون البلاد حتى إن امتلكت النوايا الحسنة لذلك، الأمر الذي نادراً ما يكون. أدت نشاطات العلاقات العامة الممولة من الشركات والتي سادت طوال جيل كامل، إلى إحاطة هذه المصطلحات والأفكار بهالة من القداسة إلى حد ما. ونتيجة لذلك، فإن ادعاءاتها نادراً ما تحتاج إلى دفاع، بل ويُستشهد بها لتبرير أي شيء بدءاً بتخفيض الضرائب المفروضة على الأغنياء والتخلص من قوانين حماية البيئة وانتهاءاً بتفكيك برامج التعليم العام والرفاه الاجتماعي. وفي الحقيقة، أي نشاط يمكن أن يتعارض مع هيمنة الشركات على المجتمع يصبح تلقائياً نشاطاً مشبوهاً لأنه سيتعارض مع عمل مبدأ السوق الحرة المقدّم على أنه المبدأ الوحيد العقلاني والعادل والديموقراطي في توزيع السلع والخدمات <بين طبقات المجتمع>. يظهر أنصار النيوليبرالية، مستخدمين أكثر العبارات فصاحة، كما لو أنهم يقدمون الخدمات الجليلة للفقراء والبيئة وكل الناس بتبنيهم سياسات تخدم مصالح القلة الغنية.

وتتشابه النتائج الاقتصادية لهذه السياسات في كل مكان تقريباً، وهي تتطابق مع ما يمكن للمرء أن يتوقعه؛ من زيادة كبيرة في

التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وارتفاع ملحوظ في الحرمان الشديد لدى أمم وشعوب العالم الأكثر فقراً، ومحيط بيئي عالمي مفجع، واقتصاد عالمي متقلب، وأخيراً وليس آخراً ثروة هائلة غير مسبوقة بحوزة الأغنياء. بالنظر إلى هذه الحقائق، يدّعي أنصار النظام النيوليبرالي أن ملذات الحياة الحسنة ستنتشر تدريجياً لتشمل الجمهور العريض من الشعب – طالما أنه ليس ثمة ما يعترض سبيل السياسات النيوليبرالية التي فاقمت من حدة هذه المشكلات!

لا يقدّم النيوليبراليون، وليس بوسعهم أن يقدموا، في نهاية المطاف دفاعاً تثبته التجربة عن العالم الذي يرسمون ملامحه. إنهم، خلافاً لذلك، يقترحون، لا بل يطالبون، بنوع من الإيمان الديني بحتمية نجاح السوق غير المنظم، حيث تعتمد هذه المقولة على نظريات القرن التاسع عشر التي لا تمت للواقع بأية صلة. ومع ذلك، فإن الورقة الرابحة الأساسية التي يمتلكها النيوليبراليون هي عدم وجود بديل لها. ويصرّح النيوليبراليون أن المجتمعات الشيوعية، والديموقراطيات الاجتماعية، وحتى بلدان الرفاه الاجتماعي المعتدلة، كالولايات المتحدة، قد أخفقت جميعها وقَبل مواطنوها بالنيوليبرالية على أنها المنهج المجدي الوحيد. قد يشوبها العديد من النواقص، لكنها تمثل النظام الاقتصادي الوحيد الممكن.

كان بعض النقاد في وقت سابق من القرن العشرين يسمّـــون الفاشية بـــ "الرأسمالية بلا قفازات"، بمعنى أن الفاشية كانت رأسمالية

صرفة دون حقوق ومنظمات ديموقراطية. نحن نعلم، في الحقيقة، أن الفاشية هي أكثر تعقيداً بكثير من الوصف السابق. من ناحية أخرى، النيوليبرالية هي بالفعل "رأسمالية بلا قفازات". فهي تمثل حقبة تكون فيها قوى البزنس أعظم وأشد عدوانية، وتواجه معارضة أقل تنظيماً من أي وقت مضى. وتحاول هذه القوى، في هذا المناخ السياسي، أن تنظم قوتها السياسية على كل جبهة محتملة لتجعل بالتالي من العسير أكثر فأكثر تحدي البزنس، ومن شبه المستحيل بأية حال وجود القوى غير المرتبطة بالسوق؛ والقوى غير التجارية؛ وتلك الديموقراطية.

ويمكننا أن نتبيّن آلية عمل النيوليبرالية لا بوصفها نظاماً اقتصادياً فحسب، بل كنظام سياسي وثقافي أيضاً، ويتجلى ذلك على وجه الدقة في اضطهادها للقوى غير المرتبطة بالسوق. وتتضح ههنا الفوارق حادةً ما بين النيوليبرالية والفاشية، إذ تنظر الأخيرة بازدراء إلى الديموقراطية الرسمية والحركات الاشتراكية ذات التعبئة العالية نظراً لقيامها في الأصل على العرقية والقومية. لكن عند وجود ديموقراطية انتخابية رسمية يكون المناخ مثالياً لعمل النيوليبرالية شريطة أن يُبعد الشعب عن كل ما هو ضروري لمشاركته الفعلية في عملية صنع القرار، كتحويل انتباهه عن محتوى وسائل الإعلام، وإعاقة وصوله إلى وسائل الحكم ومشاركته في منتديات النقاش العام. وكما أورد الأب الروحي للنيوليبرالية ميلتون فريدمان Milton Friedman في مؤلفه "الرأسمالية والحرية": يمثّل تحقيق الربح جوهر الديموقراطية،

وبالتالي فالحكومة التي تتبع سياسات معارضة للسوق antimarket هي في الحقيقة حكومة معارضة للديموقراطية antidemocratic، بغض النظر عن مدى الدعم الشعبي الواعي الذي قد تتمتع به. وبالتالي من الأفضل قصر دور الحكومات على حماية الممتلكات الخاصة وتنفيذ الاتفاقيات، وحصر النقاشات السياسية بالموضوعات الثانوية. (فالمسائل المهمة المتعلقة بإنتاج وتوزيع الثروات والتنظيم الاجتماعي يجب أن يعود القرار بشأنها إلى قوى السوق).

لم تساور النيوليبراليين من أمثال فريدمان، وقد تبنوا هذا الفهم الخاطئ للديموقراطية، مشاعرُ تأنيب الضمير تجاه الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة الليندي Allende التشيلية المنتخَبة ديموقراطياً عام ١٩٧٣ نظراً لإعاقة الليندي سيطرة البزنس على المجتمع التشيلي. وبعد خمس عشرة سنة من الحكم الديكتاتوري المتسم غالباً بالعنف والوحشية، كل ذلك باسم حرية وديموقراطية السوق، أعيدت الديموقراطية الرسمية في عام ١٩٨٩ مُرفقة بدستور جعل من وقوف المواطنين في وجه الهيمنة التجارية – العسكرية على المجتمع التشيلي أمراً أكثر صعوبة بكثير إن لم يكن مستحيلاً. تلك هي باختصار الديموقراطية النيوليبرالية؛ إنها عبارة عن نقاش تافه حول قضايا ثانوية تمثل أطرافه أحزاب تتبع بشكل أساسي السياسات ذاتها المؤيدة للبزنس، على الرغم من الفوارق الأساسية فيما بينها والمناظرات الرسمية ضمن

حملاتها. يُسمح إذاً بالديموقراطية ما دامت سيطرة البزنس تقع خارج نطاق التداول والتغيير الشعبيين، أي ما دامت هذه الديموقراطية ليست ديموقراطية <حقيقية>.

إذاً للنظام النيوليبرالي نتيجة ثانوية هامة وضرورية ألا وهي تحول أفراد الشعب إلى مواطنين مُـبعدين عن العمل السياسي يتسمون باللامبالاة والكلبيّة(*). وما دامت الديموقراطية الانتخابية لاتؤثر إلا على جانب ضئيل من الحياة الاجتماعية فمن غير المبرر إفرادها باهتمام كبير. سجل إقبال الناخبين في انتخابات الكونغرس عام ١٩٩٨ في الولايات المتحدة - منبت النيوليبرالية - رقماً منخفضاً لدرجة تستوجب النقاش، حيث لم تبلغ نسبة من أدلوا بأصواتهم سوى ما يفوق بقليل ثلث مجموع الناخبين. ورغم أن النسبة المنخفضة لإقبال الناخبين تولد في بعض الأحيان اهتماماً لدى الأحزاب القوية، كالحزب الديموقراطي الأمريكي الذي يُـعنى باجتذاب أصوات المبعدين، إلا أنها تلقى قبولاً وتشجيعاً من القوى الموجودة بوصفها أمراً جيداً للغاية إذا ما عرفنا بما لا يثير الدهشة أن غير الناخبين يتوافرون بنسبة كبيرة بين الفقراء والطبقة العاملة. هكذا تُحبَط السياسات التي قد تساعد على الزيادة السريعة في معدل اهتمام ومشاركة الناخبين قبل أن تدخل أصلاً حيز التطبيق في الميدان الشعبي. فمثلاً رفض الحزبان الرئيسيان في الولايات

(*) المزاج الكلبيّ هو مزاج شكوكي ومتشائم.

المتحدة والمسيَّران من قبل البزنس، وبدعم من مجتمع البزنس، إصلاح القوانين التي تعيق عملياً تشكيل أحزاب سياسية جديدة (التي قد تروق لأصحاب النفوذ من خارج مجتمع البزنس) والسماح لها بالعمل بفعالية. ورغم عدم الرضا الواضح والملاحظ دائماً حيال الجمهوريين والديموقراطيين، فإن مفاهيماً مثل المنافسة والاختيار الحر ليس لها سوى القليل من المعنى في مجال السياسة الانتخابية السائدة. إن طبيعة عمليتي النقاش والاختيار في الانتخابات النيوليبرالية تنزع إلى أن تكون قريبة في بعض أوجهها إلى نظيرتها في الدولة الشيوعية التي يحكمها حزب أوحد أكثر منها إلى تلك الموجودة في الديموقراطية الحقيقية.

غير أن هذا لا يفصح عن النتائج السيئة المحتملة للنيوليبرالية فيما يتعلق بثقافة سياسية محورها المواطن. فمن جهة أولى، يقوّض التفاوت الاجتماعي الذي تولده السياسات النيوليبرالية أيَّ مسعى يرمي إلى تحقيق المساواة القانونية اللازمة لجعل الديموقراطية شيئاً معقولاً. تمتلك الشركات الضخمة الموارد اللازمة للتأثير على وسائل الإعلام والسيطرة على العملية السياسية، وهكذا فهي تستخدم هذه الموارد لتحقيق مآربها السابقة. ولنأخذ السياسة الانتخابية في الولايات المتحدة، كمثال واحد فحسب على ذلك، فالربع الأكثر غنى من واحد بالمئة من الأمريكيين يمثل ٨٠% من كامل المساهمات السياسية الفردية كما تفوق الشركات طبقةَ العمال من حيث الإنفاق بهامش ١٠-١. يبدو هذا كله منطقياً في ظل النيوليبرالية، إذ تعكس

الانتخابات آنذاك مبادئ السوق بعدِّ المساهمات مساوية للاستثمارات. تعزز النيوليبرالية بالتالي من انقطاع صلة السياسة الانتخابية بغالبية الشعب وتضمن الإبقاء على حكم الشركات المؤكد.

من جهة ثانية تستلزم الديموقراطية، لتضمن فاعلية عملها، أن يشعر كل مواطن برابطة تجمعه ببقية أقرانه من المواطنين، وأن تُظهر هذه العلاقة نفسها عبر مجموعة متنوعة من المنظمات والمؤسسات غير المرتبطة بالسوق. إن الثقافة السياسية النابضة بالحياة تقتضي أن تقوم فئات المجتمع، والمكتبات، والمدارس الحكومية، والمنظمات الموجودة في الأحياء المتجاورة، والتعاونيات، وأماكن التجمع العامة، ومؤسسات العمل التطوعي، والنقابات العمالية بتوفير سبل اجتماع المواطنين وتواصلهم وتفاعلهم مع بعضهم بعضاً. وبعقيدتها المتمثلة في أن قانون السوق يحل كل المشكلات market über alles، تصوِّب الديموقراطية النيوليبرالية مباشرة نحو هدفها في هذا الصدد. فبدل المواطنين تطرح مفهوم المستهلكين، وبدل المجتمعات تطرح مفهوم مراكز التسوق. أما النتيجة النهائية لذلك فهي مجتمع مفكك مؤلف من أفراد لا يرتبطون بأية التزامات ويشعرون بهبوط في معنوياتهم والعجز من الناحية الاجتماعية.

فالنيوليبرالية هي باختصار العدو الرئيسي والمباشر للديموقراطية الحقيقية القائمة على المشاركة، ليس في الولايات المتحدة فحسب بل في كافة بلدان العالم، وستكون كذلك في المستقبل المنظور.

يمكن القول أن نعوم تشومسكي شخصية بارزة ورائدة بين أوساط المفكرين في العالم اليوم في ميدان الكفاح من أجل الديموقراطية وضد النيوليبرالية. كان تشومسكي في الستينيات ناقداً أمريكياً بارزاً لحرب فيتنام، ليصبح فيما بعد ربما المحلل الأبرز والأكثر لذعاً في تحليله للطرق التي تتبعها السياسة الخارجية الأمريكية في تقويض دعائم الديموقراطية، وسحق حقوق الإنسان، وتعزيز مصالح القلة الغنية. بدأ تشومسكي في السبعينيات، برفقة إدوارد إس هيرمان Edward S. Herman شريكه في كتاباته، بإجراء بحث حول كيفية خدمة وسائل الإعلام الإخبارية الأمريكية مصالحَ النخبة وإضعافها قدرةَ جمهور المواطنين على حكم أنفسهم بأنفسهم فعلياً بصورة ديموقراطية. وظل كتابهما "صناعة القبول" الصادر عام ١٩٨٨ يشكّل نقطة البداية لأي تحقيق جاد حول أداء وسائل الإعلام الإخبارية.

خلال تلك السنوات كان تشومسكي، الذي يمكن وصفه بالثائر على النظام القائم، أو ربما بدقة أكثر الاشتراكي والناشط الليبرالي، خصماً وناقداً ديموقراطياً للدول والأحزاب السياسية الشيوعية واللينينية، يتسم بالثبات والصراحة والالتزام بمبادئه. علّم تشومسكي عدداً لا حصر له من الناس، وأنا من بينهم، أن الديموقراطية هي حجر الزاوية الذي لا غنى عنه في إقامة مختلف مجتمعات ما بعد الرأسمالية التي يستحق أن يحيا المرء في ظلها أو

أن يناضل من أجل تحقيقها، موضحاً في الوقت ذاته الشغف الكامن في مساواة الرأسمالية بالديموقراطية، أو في التفكير بأن المجتمعات الرأسمالية، حتى في أحسن الظروف، سوف تفسح المجال في يوم ما لشعوبها للوصول إلى المعلومات أو مواقع اتخاذ القرار إلا في أكثر الاحتمالات ضيقاً وخضوعاً لرقابتها. إنني أشك أن أي كاتب، ربما باستثناء جورج أورويل George Orwell، قد اقترب من تشومسكي في كشفه المنهجي لنفاق الحكّام والإيديولوجيين في المجتمعات الشيوعية والرأسمالية على حد سواء، في الوقت الذي يدّعون فيه أن نماذج ديموقراطيتهم هي الشكل الوحيد للديموقراطية الحقيقية المتاح للبشرية.

توحّدت في التسعينيات كل هذه المساهمات التي تشكّل في مجموعها عمل تشومسكي السياسي ، بدءاً من كتاباته المناهضة للإمبريالية وتحليلاته الناقدة لوسائل الإعلام، وانتهاءاً بمؤلفاته حول الديموقراطية والحركة العمالية، لتبلغ أوجها في عمل يتجلى في هذا الكتاب الذي يدور حول الديموقراطية والخطر النيوليبرالي. قدّم تشومسكي الكثير لإحياء فهم جيد للمتطلبات الاجتماعية للديموقراطية مستنداً إلى قدماء الإغريق بالإضافة إلى رواد مفكري الثورات الديموقراطية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وكما يوضح في كتاباته فإن من المستحيل أن يكون المرء مؤيداً للديموقراطية التشاركية وفي الوقت ذاته مدافعاً عن الرأسمالية أو

أي مجتمع آخر يقوم على التقسيم الطبقي. يكشف تشومسكي أيضاً، في تقويمه الصراعات التاريخية الحقيقية من أجل الديموقراطية، عن الجذور التاريخية للنيوليبرالية، وكيف أن هذا المذهب ما هو إلا الصورة المعاصرة لكفاح القلة الغنية من أجل تطويق الحقوق السياسية والقوى المدنية للأكثرية.

وربما يكون تشومسكي أيضاً الناقد الرائد لأسطورة السوق "الحرة" الطبيعية، تلك الترتيلة الباعثة على التفاؤل المقحمة عنوة في رؤوسنا، والقائلة أن الاقتصاد بطبيعته تنافسي وعقلاني، وهو أيضاً كفؤ وعادل. ووفقاً لما يشير إليه تشومسكي، فإن الأسواق في الغالب غير تنافسية، وتهيمن على معظم الاقتصاد شركات عملاقة تتمتع بسيطرة هائلة على أسواقها وتواجه بالتالي منافسة ضئيلة جداً من ذلك النوع الذي تصفه كتب الاقتصاد المدرسية وخطابات السياسيين. كما إنّ الشركات بحد ذاتها منظمات شمولية بحق وتعمل وفق المنهج اللاديموقراطي. إن تمركز اقتصادنا حول هذه المؤسسات يقلّل إلى حد كبير من قدرتنا على إقامة مجتمع ديموقراطي.

تؤكد مجموعة أساطير السوق الحرة هي الأخرى أن الحكومات ما هي إلاّ هيئات لا تتمتع بالكفاية وينبغي تقييدها كي لا تضر بسحر السوق الطبيعية القائمة على مبدأ "سياسة عدم التدخل"(*). فالحكومات،

(*) وهو مبدأ يقاوم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية إلا بمقدار ما يكون ذلك التدخل ضرورياً لصيانة الأمن وحقوق الملكية الشخصية - المصدر: قاموس المورد.

كما يؤكد تشومسكي، في الحقيقة أساسية للنظام الرأسمالي الحديث. فهي تقدم الدعم المالي السخي للشركات وتعمل على تعزيز مصالح الشركات على عدة أصعدة. والشركات ذاتها التي تبتهج لإيديولوجية النيوليبرالية هي في الحقيقة منافقة غالباً؛ فهي تريد وتتوقع من الحكومات أن تحوّل أموال الضرائب بأكملها إليها، وأن تحمي أسواقها من خطر المنافسة خدمةً لمصالحها، لكنها تريد ضمان أن الحكومات لن تفرض عليها الضرائب أو تتبع نهجاً داعماً لمصالح بقية الفئات من غير البزنس، وعلى الأخص مصالح الفقراء والطبقة العاملة. فالحكومات اليوم أقوى من أي وقت مضى، لكنها في ظل النيوليبرالية تبدو بعيدة جداً عن الاهتمام بالتركيز على مصالح الفئات من غير البزنس.

ويظهر مدى أساسية الحكومات وصناعة السياسات أوضح ما يكون في بروز اقتصاد السوق العالمي. وما يقدمه الإيديولوجيون المؤيدون للبزنس على أنه التوسع الطبيعي للأسواق الحرة عبر الحدود هو في الحقيقة عكس ذلك تماماً. فالعولمة هي نتيجة للحكومات القوية، وخصوصاً حكومة الولايات المتحدة، وهي تقحم الصفقات التجارية والاتفاقات الدولية الأخرى عنوةً في أفواه شعوب العالم لتجعل من الأسهل للبزنس والأغنياء السيطرة على اقتصادات الأمم في أنحاء العالم كلّه دون تحمل عبء أية التزامات تجاه شعوب تلك الأمم. وتتجلى هذه العملية بأوضح صورة لها في إحداث منظمة التجارة العالمية في مطلع التسعينيات، كما تتجلى في الوقت الحاضر

في المداولات السرية بشأن اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف Multilateral Agreement on Investment (MAI).

وإحدى أكثر سمات النيوليبرالية لفتاً للنظر في الحقيقة هي عدم القدرة على عقد مناقشات ومناظرات أمينة وصريحة حولها. يخرج نقد تشومسكي للنظام النيوليبرالي فعلياً عن حدود الاتجاه السائد في التحليل رغم تمتّعه بقوة تثبتها التجربة وبسبب التزامه بالقيم الديموقراطية. يعد هنا تحليل تشومسكي للمنظومة العقائدية في الديموقراطيات الرأسمالية مفيداً، وتلعب شركات الإعلام الإخبارية الضخمة، وصناعة العلاقات العامة، والإيديولوجيون الأكاديميون، وكتابات الثقافة الفكرية، إلى حد كبير الدور الرئيس في توفير "الأوهام الضرورية" لجعل هذا الوضع المزعج يبدو منطقياً وهادفاً إلى الخير العام وضرورياً إن لم يكن مرغوباً فيه بالضرورة. وكما يسارع تشومسكي للإشارة، لا يمثل هذا مؤامرة منهجية من جانب أصحاب النفوذ الأقوياء، إذ ليس ثمة ما يقتضي ذلك. ويتم، عبر مجموعة واسعة من الآليات المؤسساتية، إرسال الإشارات التحذيرية إلى المفكرين والنقاد والصحفيين للضغط عليهم للنظر إلى الوضع الراهن على أنه أفضل العوالم الممكنة قاطبة، حيث تتجه هذه الإشارات بعيداً عن تحدي أولئك المستفيدين من الوضع الراهن. إن عملَ تشومسكي نداءٌ مباشر للناشطينَ الديموقراطيين لإعادة صياغة نظامنا الإعلامي بحيث يكون منفتحاً أمام وجهات النظر والتحقيقات

المعادية للشركات (anticorporate) وللنيوليبرالية. ثمة تحدٍ آخر يواجه كل المفكرين، أو على الأقل من يُبدي منهم التزاماً بالديموقراطية، ألا وهو أن ينظروا طويلاً وملياً في المرآة ويسألوا أنفسهم السؤال التالي: لمصلحة من، وفي سبيل أية قيم يؤدّون عملهم؟

يعتبر وصف تشومسكي لسيطرة النيوليبرالية / الشركات على اقتصادنا <أي في الولايات المتحدة>، ونظام الحكم لدينا، وصحافتنا، وثقافتنا وصفاً دقيقاً قويّ التعابير ومبهراً جداً لدرجة أن بإمكانه توليد شعور بالاستسلام لدى بعض القراء. في ظل الأزمنة السياسية اللا أخلاقية التي نعيش فيها، قد يتقدم القليلون فقط خطوة إلى الأمام ويستنتجون أننا عالقون في شرك هذا النظام المترديّ، لأن الإنسانية للأسف غير قادرة ببساطة على خلق نظام اجتماعي أكثر إنسانية وعدالة وديموقراطية.

وربما تتمثل المساهمة الكبرى لتشومسكي بحق في تأكيده على أمهات النزعات الديموقراطية لشعوب العالم والطاقة الثورية الكامنة في تلك الدوافع. وأفضل دليل على إمكانية هذا الأمر هو المدى الذي تبلغه قوى الشركات في منعها لوجود ديموقراطية سياسية حقيقية. يدرك حكام العالم ضمناً أن نظمهم هي عبارة عن نظم تم تأسيسها لتلائم احتياجات القلة وليس الأكثرية، وأنه بالتالي لا يمكن السماح مطلقاً للأكثرية بالاعتراض على حكم الشركات واستبداله بحكم آخر. وحتى في الديموقراطيات العرجاء الموجودة حقاً، يعمل مجتمع

الشركات باستمرار على التأكد من أن القضايا الهامة، كاتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، لا تُناقش علانية على الإطلاق. كما ينفق مجتمع البزنس مبالغ طائلة لتمويل جهاز من أدوات العلاقات العامة لإقناع الأمريكيين أن هذا العالم هو الأفضل من بين كل العوالم الممكنة. وسيحين الوقت المناسب للقلق بشأن إمكانية التغيير الاجتماعي نحو الأفضل، وفقاً لهذا المنطق، عندما يتوقف مجتمع الشركات عن استخدام نشاطات العلاقات العامة وشراء الانتخابات، ويسمح بوجود إعلام نموذجي، ويرتاح لإقامة ديموقراطية ترتكز بحق على المشاركة والمساواة بين البشر لأنه لم يعد يخاف من قوة الأكثرية. لكن ليس ثمة مبرر للتفكير بأن ذلك اليوم سيأتي أصلاً.

إن فحوى الرسالة الأعلى صوتاً للنيوليبرالية هو أنه ليس هناك بديل للوضع الراهن وأن الإنسانية بلغت أرقى مستويات تطورها. ويشير تشومسكي إلى عهود أخرى كثيرة فيما مضى سُمّيت بـــ "نهاية التاريخ". فمثلاً، ادّعت النخب في الولايات المتحدة، في العشرينيات والخمسينيات، أن النظام يعمل بنجاح وأن الهدوء الجماهيري يعكس رضىً واسعاً عن الوضع الراهن. فيما أبرزت الأحداث التي وقعت بعد ذلك بوقت قصير سخافة تلك المعتقدات. وإني أشك أنه حالما تسجل القوى الديموقراطية انتصارات قليلة ملموسة، سيعود الدم ليجري في عروقها ثانية، أما الحديث حول انتفاء وجود أمل ممكن في إحداث التغيير فسيمضي في الطريق ذاته

الذي مضت فيه كل الأحلام السابقة للنخبة في الاحتفاظ بحكمهم المتألق ألف عام.

تعد فكرة عدم إمكانية وجود بديل أفضل للوضع الراهن فكرةً مستبعدة اليوم أكثر من أي وقت مضى، إذ تتميز هذه الحقبة بوجود تقانات مبهرة تهدف إلى تحسين أوضاع البشر. ومن الصحيح أن كيفية إقامة نظام ما بعد الرأسمالية الإنساني والحر والممكن تظلُّ أمراً غير واضح المعالم، كما أن الفكرة بحد ذاتها محاطة بهالة من الطوباوية. بيد أن كل تطور في التاريخ، بدءاً بإنهاء العبودية وإقامة الديموقراطية ووصولاً إلى إنهاء الكولونيالية بشكلها المتعارف عليه، توجب عليه التغلب على مثالية الفكرة التي يحاول نقلها إلى أرض الواقع في مرحلة معينة كان من المستحيل فيها القيام بهذا الأمر لأن أحداً قط لم يسبقه إليه. ويسارع تشومسكي للإشارة إلى أن الفعالية(*) السياسية المنظمة مسؤولةٌ عن درجة الديموقراطية الموجودة لدينا اليوم، وحقوق الراشدين العالمية في الاقتراع، وحقوق النساء، والنقابات العمالية، والحقوق المدنية، والحريات التي نتمتع بها فعلاً. وحتى لو بدت فكرة مجتمع ما بعد الرأسمالية غير قابلة للتحقق، فإننا نعلم مؤكداً أن النشاط السياسي الإنساني يمكن أن

(*) مذهب الفعالية: هو مذهب يؤكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات الفعالة أو العنيفة، كاستعمال القوة، لتحقيق الأغراض السياسية – المصدر: قاموس المورد

يجعل من العالم الذي نعيش فيه أكثر إنسانية إلى حد كبير. وعندما نصل إلى تلك المرحلة ربما سنكون قادرين من جديد على التفكير في بناء اقتصاد سياسي يرتكز على مبادئ التعاون والمساواة والحكم الذاتي والحرية الفردية.

حتى ذلك الحين، لا يعد النضال من أجل التغيير الاجتماعي مسألة افتراضية. فقد ولّد النظام النيوليبرالي الحالي أزمات سياسية واقتصادية هائلة من شرق آسيا إلى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. وتتصف طبيعة الحياة في الأمم المتقدمة في أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية بالهشاشة والضعف، كما أن المجتمعات في حِالة اضطراب بالغ الشدة. ومن المتوقع حدوث انتفاضة شعبية ضخمة في السنوات والعقود القادمة. رغم ذلك، ثمة شك كبير في النتائج التي ستسفر عنها تلك الانتفاضة، كما أن هناك مسوِّغٌ ضئيل للتفكير بأنها سوف تؤدي تلقائياً إلى حل ديموقراطي وإنساني. وسيتحدد ذلك الأمر من خلال الكيفية التي نقوم وفقها نحن الشعوب بتنظيم أنفسنا، والتجاوب والعمل. وكما يقول تشومسكي: إن تصرفتم كما لو لم يكن التغيير نحو الأفضل ممكناً فإنكم تضمنون لأنفسكم ألا يكون هناك تغيير نحو الأفضل. الخيار يعود لنا، ولكم.

روبرت دبليو ماك تشيزني
ماديسون، ويسكونسن
تشرين الأول ١٩٩٨

I

النيوليبرالية والنظام العالمي

أود في بادئ الأمر مناقشة كل من الموضوعين المذكورين في العنوان: النيوليبرالية والنظام العالمي. فالموضوعان على قدر كبير من الدلالة الإنسانية وهما غير مفهومين كما يجب. لا بد لنا كخطوة أولى من فصل العقيدة عن الواقع لكي نعالج هذين الموضوعين بأسلوب واعٍ، إذ غالباً ما نكتشف وجود فجوة عميقة بينهما.

يوحي مصطلح "النيوليبرالية" بمنظومة مبادئ جديدة وقائمة على أفكار ليبرالية كلاسيكية على حد سواء، حيث يحظى آدم سميث Adam Smith بالتبجيل بوصفه الملاك الحارس لهذا النظام. ويُعرف النظام العقائدي أيضاً باسم "إجماع واشنطن" الموحي بشيء ما حول النظام العالمي. إن نظرة عن كثب أكثر تُظهر أن هذا الإيحاء فيما يتعلق بالنظام العالمي إيحاءٌ دقيق بكل معنى الكلمة لكنه لا يمثل كل شيء. فعقائد هذه المنظومة ليست

جديدة، وفرضياتها الأساسية بعيدة جداً عن تلك الفرضيات التي أحيت التقليد الليبرالي منذ عصر التنوير(*).

إجماع واشنطن:

يتضمن إجماع واشنطن النيوليبرالي منظومة من المبادئ الموجَّهة نحو السوق والتي صاغتها حكومة الولايات المتحدة والمؤسسات المالية العالمية التي تهيمن عليها هذه الحكومة إلى حد كبير. وتقوم الأطراف السابقة بتنفيذ هذه المبادئ بأشكال عدة، إذ غالباً ما تأخذ المبادئ الموجهة إلى المجتمعات الأضعف شكل برامج تعديل بنيويّ ملحّ.

أما المبادئ الأساسية التي يقوم عليها إجماع واشنطن فهي باختصار:

- تحرير قطاعي التجارة والمال.
- السماح للأسواق بتحديد الأسعار ("تصحيح الأسعار").
- القضاء على التضخم ("تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي").
- خصخصة المنشآت الحكومية.

(*) حركة التنوير الفلسفية التي سادت أوروبا في القرن الثامن عشر، ويتمثل جوهرها في نقد كل ما هو تقليدي من مؤسسات وأعراف وأخلاق، وتركز على الإيمان الراسخ بالعقلانية والعلم – المصدر: Wikipedia.org.

وينبغي أن "تتنحى الحكومة جانباً" – ومن ثمّ الشعب أيضاً – ما دامت هذه الحكومة ديموقراطية، ولو أن النتيجة تبقى معروفة ضمناً. ويكون لقرارات من يفرضون "الإجماع" أثر كبير، بطبيعة الحال، على النظام العالمي. ويتخذ بعض المحللون موقفاً أكثر تطرفاً بكثير. فقد أشارت الصحافة الاقتصادية العالمية إلى هذه المؤسسات على أنها نواة "حكومة العالم القائمة فعلياً(*)" "لعهد إمبراطوري جديد".

وسواء كان هذا الوصف دقيقاً أم لا فإنه يساعد في تذكيرنا بأن المؤسسات الحاكمة ليست عبارة عن عملاء مستقلين، بل تعكس توزيع السلطة في المجتمع الأكبر. لقد مثّل هذا الأمر حقيقة بدَهية على الأقل منذ عهد آدم سميث الذي أشار إلى أن "كبار مهندسي principal architecture" السياسات في إنكلترا هم "التجار والصناعيون" الذين يستخدمون سلطة الدولة لخدمة مصالحهم الخاصة مهما كان لذلك من أثر شديد الوطأة على الآخرين، بمن فيهم شعب إنكلترا نفسه. وقد انصب اهتمام سميث على "ثروة الأمم"، لكنه أدرك أن "المصلحة الوطنية" ما هي إلا وهم كبير، فضمن "الأمة <الواحدة> هناك مصالح متضاربة تضارباً حاداً. ولكي نفهم السياسات وآثارها لا بد لنا من السؤال عمن يملك زمام السلطة وكيف تتم ممارستها، وهو ما بات يدعى لاحقاً بالتحليل الطبقي.

(*) سواء على نحو شرعي أم غير شرعي.

يمثل "كبار مهندسي" "إجماع واشنطن" النيوليبرالي سادة الاقتصاد الخاص، وهم بشكل رئيس شركات ضخمة تتحكم بجزء كبير من الاقتصاد العالمي وتمتلك الوسائل اللازمة للهيمنة على صياغة السياسات وهيكلة الفكر والرأي <العام> أيضاً. وتلعب الولايات المتحدة دوراً خاصاً في النظام لأسباب واضحة. وأستعير هنا كلمات المؤرخ الدبلوماسي جيرالد هينز Gerald Haines، وهو أيضاً مؤرخ أوّل لدى وكالة الاستخبارات المركزية CIA، إذ يقول: "بعد الحرب العالمية الثانية أخذت الولايات المتحدة على عاتقها، وبدافع من المصلحة الذاتية، مسؤولية تحقيق المصلحة الفضلى للنظام الرأسمالي العالمي". وينصبّ اهتمام هينز على ما يدعوه "أمركة البرازيل"، لكن بوصفها حالة خاصة لا أكثر. وكلماته دقيقة بما يكفي لفهمها.

كانت الولايات المتحدة ولا تزال الاقتصادَ الأهم في العالم قبل وقت طويل من اندلاع الحرب العالمية الثانية، وازدهرت خلال الحرب في الوقت الذي أُضعف فيه منافسيها إضعافاً شديداً. وأخيراً بات بمقدور اقتصاد زمن الحرب المنظم من قبل الدولة التغلب على أزمة الكساد الكبير. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية نصف ثروة العالم، كما احتلت مركز قوة غير مسبوق في تاريخ الأمم. وكان في نية كبار مهندسي السياسة، بطبيعة الحال، استخدام هذه القوة لإرساء نظام عالمي يتوافق مع مصالحهم.

تصوّر وثائق رفيعة المستوى التهديدَ الرئيس لهذه المصالح، وخصوصاً في أمريكا اللاتينية، على أنه "نظم وطنية" و"متطرفة" متجاوبة مع الضغوطات الشعبية المطالبة بإحداث "تحسينات فورية في مستويات المعيشة المنخفضة لعامة الجماهير" وتحقيق التنمية للوفاء بالحاجات المحلية. وتتعارض هذه التوجهات مع توفير "مناخ سياسي اقتصادي يفضي إلى الاستثمار الخاص"، مع تحقيق عائد ربحي مناسب و"حماية ثرواتنا من المواد الخام"، والتي هي ملكنا حتى لو وُجدت خارج حدود دولتنا. ولهذه الأسباب أوصى المخطِّط ذو النفوذ جورج كينان George Kennan بضرورة "أن نتوقف عن الكلام بشأن الأهداف غير الواضحة وغير الحقيقية مثل حقوق الإنسان ورفع مستويات المعيشة والدمقرطة"، وأن علينا "تعاطي المفاهيم الصريحة للقوة" غير "مقيَّدين بالشعارات المثالية" التي تتكلم عن "حب الغير والإحسان للعالم" رغم أن هذه الشعارات رائعة، بل هي في الحقيقة ضرورية، في الخطاب الشعبي.

وأنا هنا أقتبس من السجل(*) السري المتوفر حالياً من حيث المبدأ رغم كونه غير معروف إلى حد كبير بالنسبة لعامة الشعب أو مجتمع المفكرين.

(*) السجلات السرية الخاصة بالإدارة الأمريكية والهيئات التابعة لها والتي لا تقوم بكشفها كلياً أو جزئياً إلا بعد مرور عدد محدد من السنين – المصدر: نعوم تشومسكي، "قوى وآفاق: تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي"، ترجمة ياسين الحاج صالح،دمشق دار الحصاد ١٩٩٨، ص٢٧ الحاشية الثانية.

تتسم "القومية(*) المتطرفة" بحد ذاتها بالتشدد، إلا أنها تشكل أيضاً "تهديداً أوسع للاستقرار"، وهو شعار آخر ذو معنى خاص. عندما أعدت واشنطن العدة للإطاحة بأول حكومة ديموقراطية في غواتيمالا عام ١٩٥٤، حذر مسؤول رسمي في وزارة الخارجية <الأمريكية> من أن غواتيمالا "باتت تشكل تهديداً متنامياً للاستقرار في هندوراس والسلفادور، إذ يعدّ الإصلاح الزراعي فيها سلاحاً دعائياً قوياً، كما يحظى برنامجها الاجتماعي واسعُ النطاق الخاص بتقديم المساعدات للعمال والفلاحين، في صراع ظافر ضد الطبقات العليا والشركات الأجنبية الضخمة، بإعجاب شديد لدى شعوب جاراتها من دول أمريكا الوسطى حيث تسود ظروف مشابهة لظروفها". والمقصود بـــ "الاستقرار" توفيرُ الحماية لـــ "الطبقات العليا والشركات الأجنبية الكبرى" التي لا بد من الحفاظ على رفاهها.

إن هذه التهديدات لـــ "رفاه النظام الرأسمالي العالمي" تبرر استخدام الإرهاب والتدمير لإعادة "الاستقرار". كانت إحدى أولى مهام وكالة الاستخبارات المركزية المشاركةُ في الجهود الواسعة الهادفة إلى تقويض دعائم الديموقراطية في إيطاليا عام ١٩٤٨، إذ خُشي آنذاك من احتمال خروج الانتخابات عن المسار الصحيح <المرسوم لها>. وخُطط للقيام بتدخل عسكري مباشر في حال فشلت

(*) المقصود هنا الوعي القومي الذي يمجّد أمة معينة ويؤكد على تعزيز ثقافتها ومصالحها- المصدر: قاموس المورد

عملية تقويض الديموقراطية هذه. وتوصف هذه الممارسات بأنها جهود هادفة إلى "حفظ الاستقرار في إيطاليا"، ومن الممكن حتى القيام بـ "زعزعة الاستقرار" لتحقيق "الاستقرار <المزعوم هذا>". وهكذا يوضح محرر مجلة فورن أفيرز Foreign Affairs شبه الرسمية أنه كان على واشنطن "زعزعة استقرار حكومة تشيلي الماركسية المشكّلة وفق انتخابات حرة" لأننا "كنا مصممين على السعي لتحقيق الاستقرار". ويمكن للمرء، بامتلاكه ثقافة جيدة، التغلب على التناقض الظاهري للعبارة السابقة.

تجري أحياناً تسمية النظم القومية المهدِّدة لـ "الاستقرار" بـ "التفاحات العفنة" التي قد "تفسد برميل التفاح بأكمله"، أو بـ "الفيروسات" التي قد "تنقل العدوى" للآخرين، وأحد الأمثلة الجيدة على ذلك هي إيطاليا عام ١٩٤٨. وبعد مضيّ خمسة وعشرين عاماً على ذلك، وصف هنري كيسنجر Henry Kissinger تشيلي بأنها "فيروس" قد يبعث برسائل غير مرغوب فيها حول إمكانيات التغيير الاجتماعي ناشراً بذلك العدوى إلى الدول الأخرى وصولاً إلى إيطاليا، التي لا تزال غير "مستقرة" حتى بعد أعوام من تنفيذ أهم برامج وكالة الاستخبارات المركزية لتقويض الديموقراطية الإيطالية. فلا بد من القضاء على الفيروسات وحماية الآخرين من انتقال العدوى إليهم. وغالباً ما يكون العنف الوسيلة الأكثر كفاءة في إنجاز كلتا المهمتين تاركاً وراءه ذيلاً مخيفاً من المجازر والإرهاب والتعذيب والدمار.

أُنيط في التخطيط السري لفترة ما بعد الحرب الدورُ الخاص بكل جزء من العالم. وهكذا كانت "الوظيفة الرئيسية" لجنوب شرق آسيا تزويد القوى الصناعية بالمواد الخام، كما توجب "استغلال" إفريقيا من قبل أوروبا لتسترد هذه الأخيرة وحدها عافيتها، وهكذا دواليك بالنسبة لبقية دول العالم.

توقعت واشنطن أن تتمكن من تطبيق مبدأ مونرو(*) في أمريكا اللاتينية، لكن مرة أخرى بمعنى خاص. وأقرّ الرئيس ويلسون Wilson، المعروف بمثاليته ومبادئه الأخلاقية السامية، سراً بأن "الولايات المتحدة، في دفاعها عن مبدأ مونرو، تأخذ بالاعتبار مصالحها الخاصة"، أما مصالح أبناء أمريكا اللاتينية فهي "ثانوية" لا

(*) صاحبه جيمس مونرو (١٧٥٨-١٨٣١) الرئيس الخامس للولايات المتحدة الأمريكية (١٨١٧-١٨٢٥) واشتهر بهذا المذهب ومفاده أن الولايات المتحدة سوف تعدُّ أي محاولة من الأوروبيين للتدخل في شؤون القارتين الأمريكيتين أو لزيادة ممتلكاتهم عملاً عدائياً. واعتبر مونرو أن القارتين الأمريكيتين هما مجال سيطرة الولايات المتحدة، مفتتحاً بذلك حقبة طويلة من الغزو والسلب والمذابح، المصدر: نعوم تشومسكي، النزعة "الإنسانية" العسكرية الجديدة - دروس من كوسوفو (Common Courage Press, Monroe, ME, 1999)، ترجمة: أيمن حنا حداد، مراجعة عن الأصل وتنقيح: د. سماح إدريس، دار الآداب للنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى عام ٢٠٠١- ص ١٣٠.

أكثر، وليست ضمن اهتماماتنا. واعترف الرئيس ويلسون أن "هذا قد يبدو قائماً على الأنانية وحدها"، إلا أنه كان يؤمن أن المبدأ "لم يكن لديه دافع أسمى أو أنبل". لقد سعت الولايات المتحدة إلى إزاحة منافسيها التقليديين، وهما إنكلترا وفرنسا، وتأسيس حلف إقليمي يخضع لسيطرتها ويكون لزاماً عليه الصمود بمعزل عن النظام العالمي الذي ما كان سيسمح ضمنه بمثل هذه الترتيبات.

أوضحت "الوظائف" المنوطة بأمريكا اللاتينية في مؤتمر لدول النصف <الغربي> من الكرة الأرضية انعقد في شباط عام ١٩٤٥، حيث اقترحت واشنطن "دستوراً اقتصادياً للأمريكتين" من شأنه استبعاد القومية الاقتصادية "بكافة أشكالها". أدرك مخططو واشنطن أنه لن يكون من السهل فرض هذا المبدأ. وحذرت وثائق وزارة الخارجية من أن أبناء أمريكا اللاتينية يفضلون "سياسات مصمَّمة بحيث تؤدي إلى توزيعٍ أوسع نطاقاً للثروة، وترفع مستوى معيشة الجماهير"، وهؤلاء مقتنعون بأن المستفيدين الأوائل من تنمية ثروات بلد ما يجب أن يكونوا شعب ذلك البلد". وهذه الأفكار غير مقبولة، "فأول المستفيدين" من ثروات بلد ما يجب أن يكونوا المستثمرين الأمريكيين، بينما تؤدي أمريكا اللاتينية وظيفة الخدمة المنوطة بها دون أن تشغل بالها بهموم لا مسوِّغ لها فيما يتعلق بالرفاه العام أو بـــ "التنمية الصناعية المفرطة" التي قد تُخلّ بمصالح الولايات المتحدة.

انتصرت في النهاية نظرية الولايات المتحدة، رغم أنها كانت مصحوبة بمشكلات في السنوات التالية وُوجهت بوسائل لا حاجة لي باستعراضها.

ومع تماثل أوروبا واليابان للشفاء من الدمار الذي لحق بهما في زمن الحرب تحول النظام العالمي إلى نموذج ثلاثي القطب. احتفظت الولايات المتحدة بدورها المهيمن على الرغم من بروز تحديات جديدة من ضمنها المنافسة الأوروبية والشرق آسيوية لها في أمريكا الجنوبية. أما التغيرات الأكثر أهمية فقد حدثت منذ خمس وعشرين سنة حين قامت إدارة الرئيس نيكسون Nixon بتفكيك النظام الاقتصادي العالمي لفترة ما بعد الحرب <العالمية الثانية> الذي كانت الولايات المتحدة تحتل فيه حقيقةً دور المصرفيّ للعالم بأسره، وهو دور لم يعد بإمكانها الحفاظ عليه. لقد أدى هذا الفعل الأحادي الجانب (الذي تم بلا ريب بالتعاون مع قوى أخرى) إلى انفجار هائل للتدفقات الرأسمالية غير المنظمة. بيد أن الأمر اللافت أكثر هو التغير الحاصل في بنية تدفق رأس المال. فقد كانت تسعون بالمئة من التعاملات المالية الدولية في العام ١٩٧١ مرتبطة بالاقتصاد الحقيقي – كالتجارة أو الاستثمار طويل الأجل – والعشرة بالمئة الباقية كانت في مجال المضاربة، ومع حلول عام ١٩٩٠ عُكست النسب المئوية السابقة، وأمسى حوالي ٩٥% من التعاملات الضخمة جداً تتم في مجال المضاربة بحلول عام ١٩٩٥ إلى جانب كونها تعاملات

قصيرة الأجل جداً، مع تدفقات يومية تفوق بانتظام مجموع احتياطيات القطع الأجنبي للدول الصناعية السبع الكبرى، أي ما يفوق الترليون دولار في اليوم الواحد، ما يعني أن حوالي ٨٠ بالمائة من التعاملات تُتمّ دورتها كاملة خلال أسبوع واحد أو أقل.

حذر علماء اقتصاديون بارزون منذ أكثر من عشرين سنة أن هذه العملية ستقود إلى اقتصاد بمعدل نمو منخفض وأجور متدنية، واقترح هؤلاء الاقتصاديون اتخاذ إجراءات بسيطة إلى حد ما قد تمنع حدوث هذه النتائج. بيد أن كبار مهندسي إجماع واشنطن فضلوا النتائج المنظورة ومن ضمنها الأرباح الهائلة. وكان مما ضخّم هذه النتائج الارتفاعُ الحاد (قصير المدى) في أسعار النفط وكذلك ثورة الاتصالات، وكلاهما مرتبط بالقطاع الحكومي الضخم لاقتصاد الولايات المتحدة الذي سأعود إليه لاحقاً.

كانت الدول "الشيوعية" المزعومة خارج هذا النظام العالمي. وبحلول عقد السبعينيات كانت الصين في طور إعادة دمجها في هذا النظام. بدأ الاقتصاد السوفييتي بالركود خلال فترة الستينيات، وانهار الصرح المتعفن برمته بعد عشرين سنة. فالمنطقة في غالبيتها عائدة إلى وضعها السابق. والقطاعات التي كانت جزءاً من الغرب تنضم الآن إليه من جديد، في الوقت الذي تعود فيه معظم أجزاء المنطقة إلى ممارسة دورها التقليدي في تقديم الخدمات <إلى العالم الغربي>، ويتم ذلك غالباً في ظل حكم بيروقراطيين شيوعيين سابقين وشركاء

محليين آخرين للشركات الأجنبية، إلى جانب الاتحادات الاحتكارية المجرمة. وهذا النموذج مألوف في العالم الثالث كما هي حال النتائج المتمخضة عنه. ففي روسيا وحدها قدّر تحقيق أجراه صندوق الأمم المتحدة للطفولة اليونيسف عام ١٩٩٣ بأن هناك نصف مليون حالة وفاة إضافية سنوياً ناتجة عن "الإصلاحات" النيوليبرالية التي تدعمها روسيا عموماً. وقدّر مؤخراً المسؤول عن السياسة الاجتماعية في روسيا أن ٢٥ بالمئة من السكان آلت حالهم إلى ما دون حد الكفاف في الوقت الذي كسب فيه الحكام الجدد ثروة هائلة، وهو مجدداً النموذج المألوف للتبَعيّات الغربية.

وما هو مألوفٌ أيضاً الآثارُ الناجمة عن العنف الواسع الذي يُلجأ إليه لضمان "رفاه النظام الرأسمالي العالمي". إذ أشار مؤتمر جمعية اليسوعيين(*) الذي عُقد مؤخراً في سان سلفادور إلى أنه بمرور الزمن "تقوم ثقافة الإرهاب بتعديل آمال الأكثرية". وربما لم يعد الشعب يفكر حتى مجرد تفكير في "بدائل تكون مختلفة عن تلك التي يقدمها الأقوياء" الذين يصورون النتيجة على أنها انتصار كبير للحرية والديموقراطية.

وهذه بعض أطُر النظام العالمي التي صيغ ضمنها إجماع واشنطن.

(*) جمعية دينية للرجال أسسها القديس أغناطيوس ليولا عام ١٥٣٤-

المصدر: قاموس المورد

بدعة النيوليبرالية:

دعونا ننظر عن كثب أكثر إلى بدعة النيوليبرالية. ونقطة البداية الجيدة لذلك هي منشور حديث العهد صدر عن المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن. يضم هذا المنشور مقالات تتضمن أبحاثاً حول القضايا والسياسات الأكثر أهمية، حيث خُصّصت إحدى هذه المقالات لموضوع اقتصاد التنمية. ومؤلف هذا المقال بول كروغمان Paul Krugman شخصية بارزة في هذا المجال.

ويصل الكاتب إلى خمس نقاط أساسية تتصل مباشرة بموضوعنا.

أولاً، إنّ مجمل المعرفة بالتنمية الاقتصادية محدودة للغاية. إذ يشير كروغمان إلى أنه بالنسبة إلى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، ليس هناك تفسير لثلثي الزيادة في الدخل الفردي. وعلى نحو مشابه اتّبعت التجارب الآسيوية الناجحة سبلاً لا تتطابق بالتأكيد مع ما "يقول المعتقَدُ التقليدي المعاصر أنها مفتاح النمو". ويوصي كروغمان هنا "بالتواضع" في صياغة السياسات، وبالحذر من "التعميمات الواسعة".

أما النقطة الثانية فهي أن النتائج ذات الأساس الهش تُستخلص وتُنشر باستمرار، حيث تقدم الدعم العقائدي للسياسات المتبعة. ويعدّ إجماع واشنطن مثالاً في صميم الموضوع.

والنقطة الثالثة هي أن "الحكمة التقليدية" متقلّبة، فهي تنتقل دائماً من أمر إلى آخر ربما يكون نقيضاً لسابقه – ورغم ذلك يفرض مؤيدوها معتقدهم التقليدي الجديد وهم مفعمون بالثقة مرة أخرى.

والنقطة الرابعة مؤداها أننا إذا استعدنا الأحداث الماضية وتأملناها كان من المتفق عليه عموماً أن سياسات التنمية الاقتصادية لم "تخدم هدفها المعلن"، إضافة إلى استنادها إلى "أفكار شريرة".

وأخيراً يعلّق كروغمان أنه عادة ما "يجادل بعضهم بأن الأفكار الشريرة تنجح لأنها تخدم مصالح الفئات القوية. وهذا الأمر يحدث بلا شك".

وحقيقة حدوث ذلك باتت أمراً مألوفاً منذ عهد آدم سميث على الأقل. كما يحدث ذلك بثبات مؤثّر حتى في الدول الغنية، ولو أن التقرير الأكثر وحشية يأتي من العالم الثالث.

ذلك هو صلب الموضوع. "فالأفكار الشريرة" قد لا تخدم "الأهداف المعلنة" لكن عادة ما يتضح بأنها أفكار **جيدة** للغاية بالنسبة إلى كبار مهندسيها. كان هناك الكثير من التجارب في التنمية الاقتصادية في التاريخ الحديث رافقتها متلازمات يصعب تجاهلها؛ إحداها أن القائمين على التخطيط لتجربة ما يوفقون في النهاية إلى تحقيق أهدافهم على أتم وجه ولو أن من تُطبّق عليهم هذه التجربة غالباً ما يُسحقون.

نُفِّذت التجربة الهامة الأولى قبل مئتي عام حين عمل الحكام البريطانيون في الهند على إنشاء "المستعمرة الدائمة" التي خُطّط لها القيام بأعمال رائعة. روجعت نتائج التجربة من قبل لجنة رسمية بعد مرور أربعين سنة وخلصت هذه اللجنة إلى أن "المستعمرة التي

أُقيمت بعناية فائقةٍ وتفكير قد عملت لسوء الحظ على إخضاع الطبقات الدنيا لأقسى ألوان الظلم والاضطهاد" مخلّفةً وراءها بؤساً "يكاد لا يجد نظيراً له في تاريخ التجارة"، فيما "كانت الهياكل العظمية لأجساد نسّاج القطن تصبغ سهول الهند شيئاً فشيئاً باللون الأبيض".

لكن بالكاد يمكن حذف هذه التجربة لعدِّها تجربة فاشلة. فقد علّق الحاكم العام البريطاني بالقول إنه "على الرغم من كون 'المستعمرة الدائمة' فاشلة في نواحٍ أخرى كثيرة وفي أهم المقومات الأساسية، إلا أنها على الأقل قدّمت فائدة عظيمة <لبريطانيا> وهي إيجادها مجموعةً كبيرة من ملاك الأراضي الأثرياء الراغبين بشدة باستمرارية الدومينيون البريطاني[*] وبامتلاك السلطة الكاملة على جمهور الشعب". وثمة فائدة أخرى لهذه المستعمرة تمثّلت في ما كسبه المستثمرون البريطانيون من ثروة هائلة. كما غطّت الهند ٤٠ بالمئة من عجز بريطانيا التجاري، مزوّدةً في الوقت ذاته صادراتها الصناعية بسوق محميّة، ومؤمّنةً عمالاً بعقود لخدمة الممتلكات البريطانية ليحلوا بذلك محل العبيد السابقين من أهل البلاد، ووفرت هذه السوق الأفيون الذي كان السلعة الرئيسة في صادرات بريطانيا إلى الصين. فُرضت تجارة الأفيون على الصين بقوة وليس من

(*) كل دولة مستقلة من دول الكومونولث البريطاني، باستثناء المملكة المتحدة، تعترف بالعاهل البريطاني رئيساً للدولة – المصدر: قاموس المورد

خلال آليات "السوق الحرة"، تماماً مثلما تم تجاهل المبادئ المقدسة للسوق لدى حظر الأفيون في إنكلترا.

قصارى القول، كانت التجربة العظيمة الأولى "فكرة شريرة" بالنسبة إلى الخاضعين لها، لكنها لم تكن كذلك بالنسبة إلى مخططيها والنخب المحلية المشتركة معهم. ويستمر هذا النموذج، أي تقديم الربح على الشعب، حتى الوقت الحاضر. وليس تطابق السجلات أقل تأثيراً من الكلمات الرنانة المهللة للاستعراض الأخير للديموقراطية والرأسمالية بوصفهما "معجزة اقتصادية" - ومعروفٌ ما تخفيه عادة وراءها الكلمات الرنانة. لنأخذ على سبيل المثال البرازيل، ففي التاريخ الممجّد لأمركة البرازيل السابق ذكرها، يكتب جيرالد هينز أنه منذ عام ١٩٤٥ استخدمت الولايات المتحدة البرازيل كـ "ميدان لاختبار الطرائق العلمية الحديثة للتنمية الصناعية المرتكزة بقوة على الرأسمالية". نُفِّذت التجربة بـ "أحسن النوايا". واستفاد المستثمرون الأجانب منها غير أن المخططين "اعتقدوا بصدق" أن شعب البرازيل سيستفيد هو الآخر. ولا أحتاج هنا إلى تصوير كيفية استفادتهم لأن البرازيل باتت "المحبوبة الأمريكية اللاتينية لمجتمع البزنس الدولي" الخاضعة للحكم العسكري، حسبما قالت الصحافة الاقتصادية، فيما أفاد البنك الدولي في تقرير له أن ثلثي السكان لا يملكون الطعام الكافي لممارسة النشاط الجسدي العادي.

كتب هينز في العام ١٩٨٩ واصفاً "سياسات أمريكا المتعلقة بالبرازيل" بأنها "ناجحة جداً"، إنها "تجربة أمريكية ناجحة بالفعل". كان عام ١٩٨٩ "العام الذهبي" في أعين عالم البزنس ببلوغ الأرباح ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٨٨، في الوقت الذي هبطت فيه الأجور الصناعية، التي كانت أصلاً ضمن أكثر الأجور تدنياً في العالم، بنسبة ٢٠ بالمئة أخرى مما دعا تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية UN Report on Human Development إلى تصنيف البرازيل في المرتبة التالية لألبانيا. وحين بدأت الكارثة تصيب الأثرياء أيضاً تحولت فجأة "الطرائق العلمية الحديثة للتنمية المرتكزة بقوة على الرأسمالية" (هينز) إلى أدلة على شرور الدُولانية(*) والاشتراكية – وهو تحول سريع آخر يحدث عند الحاجة له.

ينبغي على المرء لكي يقدّر هذا الإنجاز أن يتذكر أنه طالما اعتُرف بالبرازيل كواحدة من أغنى بلدان العالم المتمتعة بمزايا هائلة من ضمنها الخضوع لنصف قرن من الهيمنة والنفوذ الأمريكيين بنية حسنة، الأمر الذي يعزز مرة ثانية وبمحض الصدفة، مكاسب القلة فيما يترك غالبية الشعب في بؤس.

أما المثال الأحدث عهداً فهو المكسيك. كانت المكسيك محل تمجيد بوصفها تلميذاً ممتازاً يطبق الأحكام الخاصة بإجماع واشنطن، كما

(*) تركيز السلطة والتخطيط الاقتصاديين في يد الدولة – المصدر: قاموس المورد.

قدّمت كنموذج يُحتذى به - فمع انهيار الأجور ازدادت شدة الفقر تقريباً بالسرعة نفسها التي ازداد فيها عدد أصحاب البلايين، كما تدفق رأس المال الأجنبي إلى داخل البلاد (وهو في معظمه رأس مال مضارب، أو من أجل استغلال اليد العاملة الرخيصة المبقاة تحت السيطرة عن طريق "الديموقراطية" الوحشية). وما هو مألوف أيضاً انهيارُ بيت الورق في كانون الأول ١٩٩٤. واليوم لا يستطيع نصف السكان الحصول على الحد الأدنى من حاجات الغذاء بينما يبقى الرجل المتحكم بسوق الذرة على قائمة أصحاب البلايين في المكسيك، وهي فئة يحتل بها هذا البلد مرتبة عالية.

مكّنت أيضاً التبدلات في النظام العالمي من تطبيق نموذج لإجماع واشنطن داخل الوطن. بقيت الدخول لدى غالبية سكان الولايات المتحدة تراوح مكانها أو هبطت عن مستوياتها طوال خمس عشرة سنة، بالإضافة إلى ظروف العمل والأمن الوظيفي، لتستمر على هذا النحو طوال فترة الانتعاش الاقتصادي، وهي ظاهرة غير مسبوقة. بلغ اللا تكافؤ مستويات لم تُعرف لسبعين سنة <خلت و> فاقت بكثير نظيراتها في الدول الصناعية الأخرى. وتملك الولايات المتحدة أعلى مستوى لفقر الأطفال في سائر المجتمعات الصناعية تليها في المرتبة بقية دول العالم الناطقة بالإنكليزية. وهكذا يتابع السجل حتى نهاية قائمة أمراض العالم الثالث المألوفة. ولا تتمكن الصحافة الاقتصادية في هذه الأثناء من إيجاد نعوت مفعمة بالحماس بما يكفي لوصف

النمو "الباهر" و"الهائل" في الأرباح ولو أن الأغنياء يواجهون مشكلات أيضاً بما لا يمكن إنكاره، إذ يقول عنوان في مجلة بزنس ويك *Business week* معلناً: "المشكلة الآن هي: ماذا نفعل بكل تلك النقود"، نظراً لأن "الأرباح المتدفقة بغزارة" "تفيض عن حاجة خزائن الشركات في أمريكا"، كما تنمو إيرادات الأسهم المالية نمواً سريعاً.

وتبقى الأرباح "مذهلة" حتى نهاية أرقام منتصف عام ١٩٩٦ مع نمو "لافت" في أرباح أكبر شركات العالم، ولو أن هناك "مجالاً واحداً لا تتوسع فيه الشركات العالمية كثيراً، ألا وهو جداول الرواتب" حسبما تضيف بهدوء المجلة الاقتصادية الشهرية الرائدة. ويتضمن ذلك الاستثناء الشركات التي "مرّت بعام رائع" "نمت خلاله أرباحها بمعدل سريع" بينما قامت تلك الشركات بتقليص حجم القوى العاملة لديها والتحول إلى العمال بدوام جزئي دون أية تعويضات مالية <عند التقاعد أو المرض أو لدى إنهاء الخدمة> أو أمن وظيفي، وبدلاً عن ذلك تصرفت تماماً كما كان المرء سيتوقع مع "استعباد رأس المال الواضح لليد العاملة طوال خمس عشرة سنة"، إذا ما استعرنا عبارة أخرى من الصحافة الاقتصادية.

كيف تتطور الدول؟

يقدم السجل التاريخي مزيداً من الدروس. كانت الفروقات ما بين العالمين الأول والثالث في القرن الثامن عشر أقل حدة بكثير مما هي عليه اليوم. ويبرز هنا سؤالان واضحان هما:

١. أي الدول تطورت وأيها لم تتطور؟

٢. هل يمكننا تمييز بعض العوامل المؤثرة <في تطور الدول>؟

والجواب على السؤال الأول واضح تماماً. فقد تطورت منطقتان هامتان خارج أوروبا الغربية وهما: الولايات المتحدة واليابان - أي المنطقتان اللتان نجتا من الاستعمار الأوروبي. أما مستعمرات اليابان فهي شأن آخر، فمع أن اليابان كانت قوة استعمارية وحشيةً إلا أنها لم تنهب مستعمراتها بل طوّرتها تقريباً بالنسبة نفسها التي تطورت بها اليابان ذاتها.

ماذا عن أوروبا الشرقية؟ بدأت أوروبا بالانقسام في القرن الخامس عشر: القسم الغربي في حالة تطور، والشرقي تحول ليصبح منطقته الخدمية، وهو ما مثّل العالم الثالث الأوليّ. وتعمّقت الانقسامات بينهما في مطلع هذا القرن عندما حررت روسيا نفسها من النظام. ورغم الأعمال الوحشية التي ارتكبها ستالين والدمار الهائل الذي أسفرت عنه الحروب، قطع النظام السوفييتي بالفعل شوطاً هاماً في مجال التصنيع. إنه "العالم الثاني" وليس جزءاً من العالم الثالث - أو إنه كان كذلك حتى عام ١٩٨٩.

نعلم من السجل المحلي أنه في فترة الستينيات خشي الزعماء الغربيون من أن يُثير نموّ روسيا الاقتصادي "النزعة القومية المتطرفة" في أماكن أخرى، ومن احتمال إصابة آخرين أيضاً بالداء الذي أصاب روسيا عام ١٩١٧ حين باتت غير راغبة بـــ "القيام

بدور المتمم للاقتصادات الصناعية للغرب"، حسبما صوّرت هيئةٌ للدراسات ذات اسم كبير مشكلةَ الشيوعية عام ١٩٥٥. إذاً كان الغزو الغربي الذي حدث عام ١٩١٨ عملاً دفاعياً لحماية "رفاه النظام الرأسمالي العالمي" المهدَّد جراء التغيرات الاجتماعية الحاصلة ضمن المناطق الخدمية، ويُصوَّر الأمر على هذا النحو في التحصيل العلمي المحترم.

يُعيد منطق الحرب الباردة إلى الأذهان مسألة غرينادا أو غواتيمالا، ولو أن ميزان <القوى> كان مختلفاً جداً لدرجة أن المعركة اتخذت شكل نزاع طويل الأمد. من غير المدهش أن تُعاد النماذج التقليدية مع انتصار الخصم الأقوى. كما ينبغي ألا يكون مفاجئاً بقاء ميزانية البنتاغون عند المستويات التي كانت عليها أثناء الحرب الباردة وزيادتها في الوقت الراهن بينما لم تتغيّر سياسات واشنطن الدولية. مزيدٌ من الحقائق التي تساعدنا في اكتساب شيء من التبصر في واقع النظام العالمي.

وبالعودة إلى السؤال المتعلق بأي البلدان تطورت، تبدو نتيجة واحدة على الأقل واضحة وضوحاً معقولاً وهي أن التطور كان ولا يزال مشروطاً بالإفلات من "التجارب" القائمة على "الأفكار الشريرة" التي كانت أفكاراً جيدة جداً بالنسبة لمخططيها والمتعاونين معهم. ولا يعدّ ذلك ضماناً للنجاح <في تحقيق التطور> لكنه يبدو بالفعل مطلباً أساسياً له.

لننتقل إلى السؤال الثاني وهو: كيف نجحت كل من أوروبا وتلك الدول التي نجت من سيطرتها في تحقيق التطور؟ مرة أخرى يبدو جزء من الجواب بيّناً؛ لقد نجحت في ذلك عن طريق الإخلال جوهرياً بعقيدة السوق الحرة المعتمَدة. وتصحّ تلك النتيجة من إنكلترا حتى منطقة النمو الشرق آسيوية في يومنا هذا شاملة بالتأكيد الولايات المتحدة الرائدة في مجال تطبيق سياسة الحمائية[*] منذ بداياتها.

يقرّ التاريخ الاقتصادي المعتمد رسمياً بأن تدخل الدولة <في الاقتصاد> قد لعب دوراً رئيساً في النمو الاقتصادي، لكن يُساء تقدير أثر ذلك العامل لهزالة التركيز عليه. وأنكر هنا الإغفال الأهم بحق لهذا العامل؛ اعتمدت الثورة الصناعية على القطن الرخيص وبشكل أساسي قطن الولايات المتحدة، الذي أُبقيَ رخيصاً ومتوافراً ليس بواسطة قوى السوق بل عن طريق الاسترقاق والتخلص من السكان الأصليين. كان هنالك بالطبع منتجون آخرون للقطن، وكانت الهند بارزة بينهم. تدفقت ثروات الهند إلى إنكلترا في الوقت الذي دُمِّر فيه ما تمتلكه من صناعة نسيجية متقدمة باستخدام بريطانيا القوّة العسكرية وسياسة الحمائية. والمثال الآخر على ذلك هو مصر التي اتخذت خطوات نحو التنمية بالتزامن مع الولايات

(*) مذهب حماية الإنتاج الوطني بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة – المصدر: قاموس المورد .

المتحدة إلا أن القوة العسكرية البريطانية أعاقت مسيرتها على الأساس الجليّ تماماً بأن بريطانيا لن تسمح بتنمية مستقلة في تلك المنطقة. أما إنكلترا الجديدة فقد كانت، خلافاً لمصر، قادرة على اتباع النهج الذي سلكته بلدها الأم مانعةً المنسوجات البريطانية الأرخص ثمناً من الدخول إلى أسواقها عن طريق فرض التعرفات الجمركية العالية جداً كما فعلت بريطانيا سابقاً بالهند. ولولا هذه التدابير لدُمرت نصف الصناعة النسيجية الناشئة في إنكلترا الجديدة مع ظهور آثار واسعة المدى على النمو الصناعي بشكل عام حسب تقدير المؤرخين الاقتصاديين.

ثمة نظير معاصر لما سبق وهو الطاقة التي تعتمد عليها الاقتصادات الصناعية المتقدمة. اعتمد "العصر الذهبي" للتنمية التي تحققت في فترة ما بعد الحرب <العالمية الثانية> على النفط الرخيص والوافر، وقد أُبقي هذا النفط رخيصاً ووافراً في الغالب عن طريق التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً. وهكذا تتابع الأمور. يُخصص جزء كبير من ميزانية البنتاغون للإبقاء على أسعار نفط الشرق الأوسط ضمن نطاق مناسب بالنسبة للولايات المتحدة وشركات الطاقة العائدة لها. أعرف دراسة مختصة واحدة فقط تدور حول هذا الموضوع، وتخلُص هذه الدراسة إلى أن مصاريف البنتاغون تبلغ مقدار إعانة حكومية تعادل ٣٠ بالمائة من سعر السوق للنفط مُظهرةً أن "الرأي السائد والقائل أن الوقود

الحجري رخيص الثمن هو محض خيال"، كما يستنتج الكاتب. إن التقديرات الخاصة بالكفايات الظاهرية للتجارة، والنتائج المتعلقة بسلامة الاقتصاد ونموه هي تقديرات محدودة الصحة إن تجاهلنا الكثير من أمثال هذه التكاليف المخفاة.

قامت مؤخراً مجموعة من الاقتصاديين اليابانيين البارزين بنشر مراجعة في عدة مجلدات لبرامج اليابان الخاصة بالتنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية، يشيرون فيها إلى أن اليابان رفضت العقائد النيوليبرالية التي أوصى بها استشاريوهم الأمريكيون لتختار بدلاً عنها أنموذجاً من السياسة الصناعية التي أوكلت إلى الدولة دوراً مهيمناً. أُدخلت آليات السوق تدريجياً عن طريق بيروقراطية الدولة والتكتلات الصناعية - المالية مع زيادة احتمالات النجاح التجاري. ويستنتج الاقتصاديون أنّ رفض المبادئ الاقتصادية التقليدية كان شرطاً لحدوث "المعجزة اليابانية". إن هذا النجاح مؤثر، إذ باتت اليابان الاقتصادَ الصناعي الأكبر في العالم بحلول عقد التسعينيات والمصدرَ الرائد في العالم للاستثمار الأجنبي، كما تُنسب إليها نصف صافي الادخارات العالمية إضافة إلى تغطيتها للعُجوزات في الميزانية الأمريكية محققةً كل ذلك دون أن تمتلك عملياً قاعدة من الثروات الطبيعية.

أما بالنسبة لمستعمرات اليابان السابقة، فقد وجدت الدراسة العلمية الأكثر أهمية التي أجرتها بعثة الإغاثة الأمريكية في تايوان U.S. Aid

أن الاستشاريين الأمريكيين Mission in Taiwan والمخططين الصينيين قد تجاهلوا مبادئ "الاقتصاد الأنغلو أمريكي" وطوّروا "استراتيجية محورها الدولة" معتمدين فيها على "المشاركة الفاعلة للحكومة في النشاطات الاقتصادية للجزيرة من خلال وضع الخطط المدروسة وإشرافها على تنفيذ تلك الخطط". في تلك الأثناء كان موظفو الولايات المتحدة الرسميون "يروّجون لتايوان على أنها تجربة ناجحة للمشروع الخاص".

أما في كوريا الجنوبية، فتعمل "الدولة المتعهدة للنشاط الاقتصادي" بصورة مختلفة لكنها تلعب دوراً موجّهاً على أقل تقدير. يتم حالياً تأخير دخول كوريا الجنوبية إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وهي نادي الرجال الأثرياء، بسبب عدم رغبتها في الاعتماد على السياسات الموجّهة نحو السوق مثل السماح بتولي الشركات الأجنبية إدارة شركات الأعمال الوطنية عن طريق شراء غالبية حصصها وحرية حركة رأس المال، بما يشبه كثيراً سياسات ناصحها الياباني المخلص الذي لم يسمح بتصدير رأس المال إلى أن رُسِّخت دعائم اقتصاده جيداً.

يستخلص جوزيف ستيغليتز Joseph Stiglitz رئيس مجلس كلينتون للمستشارين الاقتصاديين، في نشرة حديثة للـــ Research Observer الصادرة عن البنك الدولي (آب ١٩٩٦)، "دروساً من المعجزة الشرق آسيوية"، من بينها أن "الحكومة أخذت على عاتقها

المسؤولية الكبرى لتشجيع النمو الاقتصادي" متخلّيةً بذلك عن "الدِّين" الذي تعرفه الأسواق خير المعرفة، ومتدخّلة لتعزيز نقل التقانة، والمساواة النسبية، والتعليم، والصحة، إلى جانب التخطيط والتنسيق الصناعيين. يشدّد تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ١٩٩٦ على الأهمية الحيوية لسياسات الحكومة في "نشر المهارات والوفاء بالحاجات الاجتماعيةِ الأساسية" كـــ "نقطة انطلاق لنمو اقتصادي مستدام". إن العقائد النيوليبرالية، مهما كان رأي المرء فيها، تقوّض التعليم والصحة، وتزيد من درجة اللامساواة، وتخفّض حصة اليد العاملة من الدخل؛ وتلك الآثار الهامة ليست موضع شك بجدّ.

عقب ذلك بعام، وبعد أن أُصيبت الاقتصادات الآسيوية بشكل مفاجئ بكارثة شديدة جراء الأزمات المالية وحالات الهبوط في الأسواق، قام ستيغليتز – الذي أضحى الآن كبير اقتصاديي البنك الدولي – بتكرار ذكر النتائج التي توصل إليها (الخطاب الرئيس، نسخة محدّثة، المؤتمر السنوي للبنك الدولي حول اقتصاد التنمية Annual World Bank Conference on Development Economics ١٩٩٧، البنك الدولي ١٩٩٨، محاضرات سنوية أوسع ٢ Wider Annual Lectures، ١٩٩٨). وكتب ستيغليتز قائلاً أن "الأزمة الحالية في شرق آسيا لا تدحض المعجزة الشرق آسيوية". "فالحقائق الأساسية تبقى قائمة: لم يسبق قط لمنطقة أخرى في العالم أن أحرزت ارتفاعاً في الدخل على هذا النحو الدراماتيكي وشهدت خروج أعداد كبيرة جداً

من الناس من حياة الفقر خلال هذا الوقت القصير جداً". وما يلقي ضوءاً قوياً على "الإنجازات المذهلة" هو نمو الدخل الفردي في كوريا الجنوبية بمعدل عشرة أضعاف في ثلاثة عقود، وهو نجاحٌ غير مسبوق، مع "جرعات ثقيلة من مشاركة الحكومة <في الاقتصاد>" في خرق لإجماع واشنطن، ولكن، يضيف ستيغليتز محقاً، طبقاً للتنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا. واستنتج ستيغليتز أنه "بعيداً عن تفنيد المعجزة الشرق آسيوية"، فإن "الاضطراب المالي الهائل والخطير" الحاصل في آسيا "قد يُعزى جزئياً للحَيد عن الاستراتيجيات التي عادت على هذه الدول بفوائد جمة، بما في ذلك الأسواق المالية حسنة التنظيم" - ما يمثل هجراً للاستراتيجيات الناجحة ردّاً على الضغوطات الغربية إلى حد غير ضئيل. كما عبّر أخصائيون آخرون عن آراء مشابهة، وغالباً بلهجة أكثر قوة.

إن المقارنة ما بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية هي مقارنة لافتة، إذ تمتلك أمريكا اللاتينية السجل الأسوأ في العالم فيما يتعلق باللامساواة فيما تُصنف شرق آسيا ضمن أفضل الدول في هذا الشأن، والشيء ذاته يصحّ بالنسبة للتعليم والصحة والرفاه الاجتماعي عموماً. توجّه واردات أمريكا اللاتينية بشكل كبير نحو الاستهلاك الذي يلبي حاجات الأغنياء، بينما تُوجَّه نظيرتها في شرق آسيا نحو الاستثمار الإنتاجي. وبينما قارب هروب رأس المال من أمريكا اللاتينية حد الدين الذي يقصم ظهر صاحبه، أُحكمت السيطرة عليه

في شرق آسيا حتى عهد قريب جداً. كما يُعفى الأثرياء عموماً في أمريكا اللاتينية من الالتزامات الاجتماعية بما فيها الضرائب. يشير عالم الاقتصاد البرازيلي بريسر بيريرا Bresser Pereira إلى أن مشكلة أمريكا اللاتينية لا تكمن في "الشعبوية" بل في "خضوع الدولة للأغنياء"، حيث تختلف هنا شرق آسيا اختلافاً حاداً.

إضافة لما سبق، كانت اقتصادات دول أمريكا اللاتينية ولا تزال أكثر انفتاحاً للاستثمار الأجنبي؛ فمنذ فترة الخمسينيات "سيطرت" الشركات الأجنبية متعددة الجنسية "على حصص من الإنتاج الصناعي" في أمريكا اللاتينية "أكبر بكثير" من الحصص التي سيطرت عليها في تجارب النجاح الشرق آسيوية حسبما يفيد محللو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). وحتى البنك الدولي يسلّم بأن الاستثمار الأجنبي والخصخصة اللذين ينادي بهما "قد اتّجها ليحلا محل التدفقات الرأسمالية الأخرى" في أمريكا اللاتينية، ناقلين زمام السيطرة ومرسلين بالأرباح إلى خارج البلاد. كما يعترف البنك أيضاً بأن الأسعار في كل من اليابان وكوريا وتايوان قد انحرفت عن أسعار السوق أكثر مما فعلت نظيراتها في الهند والبرازيل والمكسيك وفنزويلا والدول الأخرى التي تدّعي اتباعها سياسة التدخلية[١]، في الوقت الذي

---

(1) سياسة التدخل؛ وبخاصة التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية داخل الوطن أو في الشؤون السياسية لبلد آخر- المصدر: قاموس المورد .

تمثل فيه الصين، وهي الحكومة الأكثر تطبيقاً لسياسة التدخلية وحرفاً للأسعار <عن أسعار السوق> بين جميع الدول، المقترض المفضل لدى البنك والأسرع نمواً. كما أن دراسات البنك الدولي حول الدروس المستفادة من تجربة تشيلي قد تجنبت حقيقة أن شركات النحاس المؤممة مصدرٌ رئيس لعائدات التصدير في تشيلي، إذا ما اكتفينا بذكر مثال واحد فقط من أمثلة كثيرة.

يبدو أن الانفتاح على الاقتصاد الدولي قد حمل معه تكلفة باهظة لأمريكا اللاتينية، هذا بالإضافة إلى فشلها في السيطرة على رأس المال والأغنياء وليس فقط اليد العاملة والفقراء. وتستفيد بالطبع قطاعات معينة من السكان من هذا الانفتاح، كما في العهد الاستعماري. ويجب ألا تأتي مفاجئةً حقيقةُ أن هذه القطاعات مخلصة لتعاليم "الدِّين" بنفس درجة إخلاص المستثمرين الأجانب لها.

ينبغي أن يكون الدور الذي تلعبه إدارة ومبادرة الدولة في الاقتصادات الناجحة حكاية مألوفة. وهنا يبرز سؤال يتعلق بهذا الأمر وهو: كيف أمسى العالم الثالث على ما هو عليه اليوم؟ يناقش المؤرخ الاقتصادي البارز بول بايروتش Paul Bairoch هذه المسألة حيث يشير في دراسة حديثة هامة إلى أنه "ليس ثمة شك بأن الليبرالية الاقتصادية الإلزامية للعالم الثالث في القرن التاسع عشر عاملٌ رئيس في تفسير التأخر في التصنيع لديها"، وفي الحالة الخاصة بالهند، الكاشفة عن معلومات هامة، يفسر هذا العامل "عملية القضاء على

التصنيع de-industrialization " فيها محوّلةً الدولة التي كانت الورشة الصناعية والمركز التجاري للعالم أجمع إلى مجتمع زراعي مُفقَر بشدة يعاني من انخفاض حاد في الأجور الحقيقية والاستهلاك الغذائي وتوافر السلع البسيطة الأخرى. ويلاحظ بايروتش أن "الهند كانت أولى أهم الضحايا فحسب ضمن قائمة طويلة جداً" بما في ذلك "حتى دول العالم الثالث المستقلة سياسياً [والتي] أُجبرت على فتح أسواقها أمام المنتجات الغربية". في تلك الأثناء قامت المجتمعات الغربية بحماية أنفسها من نظام السوق الصارم، وتطورت.

أشكال العقيدة النيوليبرالية:

ويأتي بنا هذا إلى سمة أخرى هامة من سمات التاريخ الحديث. توجد عقيدة السوق الحرة في شكلين اثنين، الأول هو العقيدة الرسمية المفروضة على الضعفاء، ويتمثل الشكل الثاني فيما قد ندعوه "عقيدة السوق الحرة القائمة فعلياً" ومؤداها: إن نظام السوق الصارم جيد بالنسبة لك، لكن ليس بالنسبة لي، إلاّ في سبيل مصلحة مؤقتة. سادت "العقيدة القائمة فعلياً" منذ القرن السابع عشر حين برزت بريطانيا بوصفها الدولة الإنمائية الأكثر تقدماً في أوروبا، مع وجود زيادات كبيرة في حصيلة الضرائب وإدارة وطنية كفؤة لتنظيم النشاطات المالية والعسكرية للدولة، التي أمست "العامل المؤثر الوحيد والأكبر في الاقتصاد" وفي امتداده العالمي، وفقاً لما ذكره المؤرخ البريطاني جون بروير John Brewer.

تحولت بريطانيا أخيراً إلى الدُولَيّة(*) الليبرالية – في العام ١٨٤٦، أي بعد ١٥٠ عاماً من تطبيق سياسة الحمائية واستخدام العنف وسلطة الدولة، ما وضعها في مكانة تتقدم بها كثيراً عن أي منافس آخر. إلا أن التحول نحو السوق انطوى على تحفظات هامة، فقد استمرت أربعون بالمئة من المنسوجات البريطانية في الذهاب إلى الهند المستعمرة، والأمر ذاته تقريباً صحَّ بالنسبة إلى الصادرات البريطانية عموماً. مُنع الفولاذ البريطاني من دخول الأسواق الأمريكية عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة للغاية مكّنت الولايات المتحدة من تطوير صناعة الصلب الخاصة بها. غير أن الهند والمستعمرات الأخرى كانت لا تزال متاحة <كأسواق لتصريف الصلب البريطاني>، وظلت كذلك حتى بعد تسعير الصلب البريطاني بشكل مستقل عن الأسواق العالمية. تعدُّ الهند مثالاً مفيداً؛ فقد أنتجت في أواخر القرن الثامن عشر كميات من الحديد تعادل ما أنتجته أوروبا بأسرها من هذا المعدن، كما كان المهندسون البريطانيون يدرسون تقنيات صناعة الصلب الهندية الأكثر تقدماً عام ١٨٢٠ في محاولة منهم لردم "الفجوة التقانية" <بين بريطانيا والهند>. كانت بومباي تنتج القاطرات بمستويات تنافسية حين بدأ عهد الازدهار الاقتصادي للسكك الحديدية، بيد أن عقيدة السوق الحرة القائمة فعلياً

(*) الدُولَية: هي سياسة التعاون بين الدول وبخاصة في الحقلين السياسي والاقتصادي – المصدر: قاموس المورد.

دمّرت هذه القطاعات من الصناعة الهندية تماماً مثلما دمرت من قبل صناعة المنسوجات وبناء السفن والصناعات الأخرى التي كانت متطورة وفقاً لمقاييس ذلك العصر. نجت الولايات المتحدة واليابان من السيطرة الأوروبية، خلافاً للهند، وتمكنتا من تبني نموذج بريطانيا في تدخل الدولة في السوق.

حين أثبتت المنافسة اليابانية أنه من الصعب جداً التحكم بها، قامت إنكلترا ببساطة بإيقاف اللعبة: أُغلقت حدود الإمبراطورية فعلياً في وجه الصادرات اليابانية، الأمر الذي شكّل جزءاً من خلفية الحرب العالمية الثانية. طالب المصنعون الهنود في الوقت ذاته بالحماية – لكن ضد إنكلترا وليس اليابان. لكن دون أمل كبير أمامهم، في ظل عقيدة السوق الحرة القائمة فعلياً.

اتجهت الحكومة البريطانية نحو التدخل المباشر بدرجة أكبر في الاقتصاد المحلي أيضاً، وذلك مع تخليها في فترة الثلاثينيات عن نموذج سياسة عدم التدخل الخاص بها حصراً. ازداد المردود الإنتاجي للآلة المَكنية بمعدل خمسة أضعاف خلال سنوات قليلة، ورافق ذلك ازدهار في الصناعة الكيميائية والصلب والفضاء ومجموعة كبيرة من الصناعات الجديدة، وهو حسب تعبير المحلل الاقتصادي ويل هتن Will Hutton "موجة جديدة للثورة الصناعية لم يتغنَّ بها". لقد مكّنت الصناعة الخاضعة لسيطرة الدولة بريطانيا من التفوق على ألمانيا في معدلات إنتاجها خلال الحرب، وحتى من

تضييق الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة التي كانت حينئذ تمر في مرحلة خاصة بها من التوسع الاقتصادي الدراماتيكي مع استيلاء مدراء الشركات على اقتصاد زمن الحرب الخاضع لتنسيق الدولة.

بعد مرور قرن على تحول إنكلترا إلى نموذج الدُولية الليبرالية، اتبعت الولايات المتحدة النهج ذاته. فبعد ١٥٠سنة من سياسة الحمائية والعنف باتت الولايات المتحدة إلى حد بعيد الدولة الأكثر ثراءً وقوةً في العالم، ومثلما حدث لإنكلترا قبلها، توصلت إلى إدراك فوائد "ساحة اللعب الممهدة(*)" والتي استطاعت فيها توقّع سحقها لأي منافس. بيد أنه كان للولايات المتحدة، مثل إنكلترا، تحفظات جوهرية <في تحولها نحو السوق>.

وأحد هذه التحفظات كان استخدام واشنطن قوتها لمنع تحقيق تنمية مستقلة في أماكن أخرى، كما فعلت إنكلترا من قبل. فقد توجب أن تكون التنمية في أمريكا اللاتينية ومصر وجنوب آسيا ومناطق أخرى تنمية "متمّمة" لا "تنافسية". كما كان هناك أيضاً تدخل واسع المدى في التجارة. فعلى سبيل المثال، رُبطت معونة خطة مارشال (Marshall Plan Aid) بشراء المنتجات الزراعية للولايات المتحدة، وهو جزء من السبب الواقف وراء ارتفاع حصة الولايات المتحدة من تجارة الحبوب العالمية من أقل من ١٠ بالمائة قبل الحرب إلى أكثر من

(*) أي الخالية من أية قيود أو عراقيل.

النصف بحلول عام ١٩٥٠، بينما انخفضت صادرات الأرجنتين بمقدار الثلثين. كما استُخدمت أيضاً معونة الغذاء مقابل السلام الأمريكية U.S. Food for Peace aid لدعم المشروعات الزراعية وقطاع الشحن الأمريكيين، وإضعاف المنتجين الأجانب على حد سواء، ضمن إجراءات أخرى لمنع تحقيق التنمية المستقلة. إن التدمير الفعلي لزراعة القمح في كولومبيا باستخدام هذه الوسيلة يمثل أحد العوامل المساعدة في نمو صناعة المخدرات الذي سُرِّع بوتيرة أكبر في كافة أرجاء إقليم أنديان Andean عن طريق السياسات النيوليبرالية في السنوات القليلة الماضية. انهارت صناعة المنسوجات في كينيا عام ١٩٩٤ عندما فرضت إدارة كلينتون حصة معينة لوارداتها من منتجات هذه الصناعة، واقفةً بذلك حجر عثرة في طريق تحقيق التنمية الذي مشت فيه كافة الدول الصناعية، في الوقت الذي يُنذَر فيه "المصلحون الإفريقيون" بوجوب تحقيق المزيد من التقدم في تحسين الظروف بما يناسب عمليات البزنس، وأيضاً في "حبس الإصلاحات المرتكزة على عقيدة السوق الحرة" داخل البلاد بواسطة السياسات التجارية والاستثمارية التي تفي بمتطلبات المستثمرين الغربيين.

وهذه ليست سوى أمثلة قليلة متفرقة.

من ناحية أخرى، تكمن الانحرافات الأهم عن عقيدة السوق الحرة في مكان آخر. فأحد المقومات الأساسية لنظرية التجارة الحرة هو

عدمُ السماح بالدعم المالي الحكومي. لكن بعد الحرب العالمية الثانية توقع مدراء الأعمال في الولايات المتحدة أن يتراجع الاقتصاد حقّاً نحو حالة كساد ما لم تتدخل الدولة. كما أصروا أيضاً على أن الصناعة المتقدمة – وعلى وجه الخصوص صناعة الطائرات، رغم أن النتيجة أكثر شمولاً – "لا يمكن لها العمل على نحو مرضٍ ضمن اقتصاد قائم على «المشروع الحر» مئة بالمئة وتنافسي وغير مدعوم من الدولة "، وأن "الحكومة هي منقذهم الوحيد الممكن". إنني أورد مقتطفات من الصحافة الاقتصادية الرئيسة التي اعترفت أيضاً أن نظام البنتاغون سيكون الطريقة الأفضل لتحويل التكاليف إلى كاهل الشعب. لقد أدركوا أن بمقدور الإنفاق الاجتماعي لعب الدور المحرّض ذاته، لكنه ليس دعماً حكومياً مباشراً لقطاع الشركات، وهو يمتلك آثاراً كفيلة بالدمقرطة، كما أنه يعيد توزيع الموارد بين أفراد المجتمع، أما الإنفاق العسكري فلا تشوبه أيّ من هذه العيوب.

كما إنَّ الإنفاق العسكري سهل البيع أيضاً. عبّر وزير القوى الجوية للرئيس ترومان Truman عن المسألة ببساطة قائلاً: علينا ألا نستخدم كلمة "دعم مالي حكومي" بل كلمة "أمن" هي التي يجب استخدامها. وقد عمل للتأكد من أن الميزانية العسكرية سوف "تفي بمتطلبات صناعة الطائرات" بحسب تعبيره. وإحدى النتائج المذهلة لذلك أن باتت الطائرات المدنية في الوقت الحاضر الصادرات

الرئيسة للبلاد، كما باتت صناعة السياحة والسفر العملاقة في حجمها، والمرتكزة على صناعة الطائرات، المصدرَ الأهم للأرباح.

وهكذا كان من الملائم تماماً بالنسبة لكلينتون أن يختار طائرة البوينغ كـ "نموذج تحتذي به الشركات في طول أمريكا وعرضها" في خطاب بشّر فيه "برؤيته الجديدة" للمستقبل الذي تسود فيه حرية السوق، وذلك في مؤتمر قمة آسيا – المحيط الهادئ Asia-Pacific Summit المنعقد عام ١٩٩٣، مثيراً تصفيقاً حاداً لدى الحضور. ومثالٌ جيد على الأسواق القائمة فعلياً إنتاجُ الطائرات المدنية الذي يقع حالياً في المقام الأول تحت سيطرة شركتين هما: بوينغ – ماك دونالد Boeing - McDonald وإيرباص Airbus اللتين تدينان بوجودهما ونجاحهما إلى الدعم المالي الحكومي الواسع.

ويسود النموذج ذاته في صناعة الحواسب والإلكترونيات عموماً، وكذلك في مجالات الأتمتة والتقانة الحيوية والاتصالات، وحقيقةً، في كافة القطاعات الديناميكية للاقتصاد تقريباً.

لم يكن من حاجة لشرح تعاليم "رأسمالية السوق الحرة القائمة فعلياً" لإدارة ريغان. لقد كانوا أساتذة هذا الفن؛ يتغنون بأمجاد السوق أمام الفقراء بينما يتباهون بفخر أمام عالم البزنس أن ريغان قد "منح إعانات استيراد للصناعة في الولايات المتحدة تفوق ما منحه أيّ من سابقيه الذين حكموا البلاد فترةً تتجاوز نصف قرن" – وفي ذلك الكثير من التواضع؛ لقد تخطوا كل الرؤساء السابقين مجتمعين نظراً

لأنهم "حكموا البلاد خلال مرحلة الانتقال الأعظم نحو سياسة الحمائية منذ فترة الثلاثينيات"، حسب تعليق مجلة فورن أفيرز في مراجعة لأحداث ذلك العقد. لولا هذه الإجراءات الشديدة المعنية بالتدخل في السوق وغيرها من الإجراءات لكان من المشكوك فيه أن تنجو أيٌّ من صناعات الصلب أو السيارات أو الآلات أو أشباه الموصلات من براثن المنافسة اليابانية، أو تكون قادرة على السير قدماً في مجالات التقانة الناشئة، مع ما يرافق ذلك من آثار واسعة المدى في كامل الاقتصاد. تبيّـن تلك التجربة مرة أخرى أن "الحكمة التقليدية" "ملأى بالثغرات" كما تشير فورن أفيرز في مراجعة أخرى لسجل ريغان. بيد أن الحكمة التقليدية تحتفظ بمحاسنها كسلاح إيديولوجي لضبط من لا حول لهم ولا قوة.

أعلنت الولايات المتحدة واليابان لتوّهما عن برامج جديدة هامة للتمويل الحكومي للتقانة المتقدمة (الطائرات وأُشباه الموصلات على التوالي) بهدف تغذية القطاع الصناعي الخاص عبر الدعم المالي الحكومي.

ولتوضيح "نظرية السوق الحرة القائمة فعلياً" بمقياس مختلف، وجدت دراسة شاملة للشركات العابرة للحدود القومية أجراها وينفريد رويغروك Winfried Ruigrock وروب فان تلدر Rob Van Tulder أنَّ "جميع شركات الصلب الكبرى في العالم قد جرّبت عملياً التأثير الحاسم للسياسات الحكومية و / أو القيود التجارية على استراتيجيتها

ومركزها التنافسي"، وأنه "ما كان لعشرين شركة، على أقل تقدير، من تلك المصنفة ضمن الشركات الصناعية المئة الأكثر ربحاً عام ١٩٩٣ أن تنجو مطلقاً كشركات مستقلة لو لم تقم حكوماتها بإنقاذها" عن طريق تأميم خسائرها أو تولي الدولة شؤون إدارتها توليّاً تاماً حين تكون في مأزق. إحدى تلك الشركات هي شركة لوكهيد Lockheed، الشركة الرائدة في مقاطعة غينغريتش Gingrich المحافظة سياسياً إلى حد كبير، التي أُنقذت من الانهيار عن طريق ضمانات القروض الحكومية الضخمة. وتشير الدراسة ذاتها إلى أن التدخل الحكومي، الذي "مثّل على مدى القرنين الماضيين القاعدة بدلاً من الاستثناء... قد لعب دوراً رئيساً في تطوير وانتشار الكثير من الابتكارات بالنسبة للمنتجات وطرائق <الصنع> - وخصوصاً في مجالات الطيران والفضاء، والإلكترونيات، والزراعة الحديثة، وتقانات المواد، والطاقة، وتقانة النقل"، هذا بالإضافة إلى تقانات الاتصالات والمعلومات بشكل عام (وتعدُّ الإنترنت والشبكة العنكبوتية العالمية مثالين حيين وحديثين في هذا الصدد)، وسابقاً في قطاعات المنسوجات والصلب، وطبعاً الطاقة. "شكّلت" السياسات الحكومية، "ولازالت، قوة كاسحة في صياغة الاستراتيجيات والقدرة التنافسية لكبرى شركات العالم". وتؤكد دراسات فنية أخرى صحة هذه النتائج.

هناك المزيد والمزيد مما يمكن قوله حول هذه المسائل، بيد أن نتيجة واحدة فقط تبدو واضحة تماماً وهي <أنّ>: التعاليم المُجمع

عليها تُحاك بدهاء وتوظّف لأسباب تتعلق بالقوة والربح. وتتّبع "التجارب" المعاصرة نموذجاً مألوفاً حين تتخذ شكل "الاشتراكية من أجل الأغنياء" ضمن نظام من المركنتلية(*) العالمية للشركات تتألف فيه "التجارة" إلى حد كبير من تعاملاتٍ اقتصادية تُدار مركزياً داخل شركات فردية، ومنشآتٍ ضخمة مرتبطة بمنافسيها بواسطة تحالفات استراتيجية، وجميعها تتصف بالاستبدادية في بنيتها الداخلية ومصمَّمة لغرض تقويض عملية اتخاذ القرار الديموقراطية وحماية أرباب العمل من نظام السوق الصارم، أما من ينبغي تكليفهم بهذه التعاليم الصارمة فهم الفقراء والضعفاء.

قد نسأل أيضاً بدقة عن مدى "عالمية" الاقتصاد حقيقةً، والدرجة التي ربما يكون خاضعاً فيها للسيطرة الديموقراطية الشعبية. إن درجة عالمية الاقتصاد لا تزيد عما كانت عليه في مطلع هذا القرن بالنسبة إلى التجارة والتدفقات المالية والمقاييس الأخرى. علاوة على

(*) المركنتيلية هي نظام اقتصادي نشأ في أوروبا خلال تفسخ الإقطاعية، ويقوم على تعزيز الثروة النقدية للدولة، والتركيز على الجانب التجاري للاقتصاد مع توجيه اهتمام أقل للإنتاج، وإنشاء الاحتكارات التجارية الخارجية، وكل ذلك في إطار التنظيم الحكومي الصارم لكامل الاقتصاد الوطني – المصدر: قاموس المورد ونعوم تشومسكي، "قوى وآفاق: تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي"، ترجمة ياسين الحاج صالح، دمشق، دار الحصاد ١٩٩٨، ص٩٤ الحاشية.

ذلك، تعتمد الشركات العابرة للحدود القومية اعتماداً كبيراً على الدعم الحكومي والأسواق المحلية، وتكون تعاملاتها الاقتصادية الدولية في الغالب، بما فيها تلك التعاملات التجارية المُغفَلة، ضمن حدود أوروبا واليابان والولايات المتحدة حيث تتوافر المعايير السياسية دون الخوف من حدوث انقلابات عسكرية وما شابه. هناك الكثير من الأشياء المستجدة والهامة، لكن الاعتقاد أن الأمور باتت "خارج نطاق السيطرة" لا يُصدّق كثيراً حتى لو تقيّدنا بالآليات الموجودة.

هل هو قانون من قوانين الطبيعة أن يتوجب علينا التقيد بتلك الآليات؟ لا، إن نحن أخذنا على محمل الجد تعاليم الليبرالية الكلاسيكية. إن تمجيد آدم سميث لتقسيم العمل معروف جيداً، لكن ما هو غير معروف جيداً شجبه للآثار اللا إنسانية لذلك التقسيم، والتي ستحوّل الأفراد العاملين إلى أشياء "غبية وجاهلة بقدر ما هو ممكن للمخلوق الإنساني أن يبلغه من الغباء والجهل"، وهو ما ينبغي منع حدوثه "في كل مجتمع متطور ومتمدن" عن طريق العمل الحكومي للتغلب على القوة المدمرة "لليد الخفية". وأيضاً من الأمور غير المُعلن عنها جيداً إيمان سميث بأن "النظام الحكومي المؤيد لمصلحة العمال يكون دائماً عادلاً ومنصفاً"، ولو أنه ليس كذلك "حين يكون في صالح أرباب العمل". وكذلك الأمر بالنسبة إلى دعوته إلى المساواة في <توزيع> حصيلة <النشاط الاقتصادي>، والتي كانت في صميم حجته الداعية إلى إقامة الأسواق الحرة.

ويذهب آخرون، ممن هم مساهمونَ روّاد في وضع جملة المبادئ الليبرالية الكلاسيكية، إلى أبعد من ذلك بكثير. فقد أدان فيلهيلم فون هومبولدت Wilhelm Von Humboldt نظام العمالة بأجر بحد ذاته فكتب موضحاً: عندما يعمل العامل المأجور تحت إشراف ورقابة خارجيين "ربما نُعجب بما يقوم به، بيد أننا نزدري ما هو عليه من حال". وقد علّق أليكسيس دو توكيفيل Alexis de Tocqueville على ذلك بالقول: "ترتقي الحرفة مع تراجع وضع الحرفيّ". واتفق توكيفيل، الذي هو أيضاً شخصية بارزة عظيمة في الهيكل الليبرالي، مع سميث وجيفرسون Jefferson في أن المساواة في <توزيع> حصيلة <النشاط الاقتصادي> ميزة هامة للمجتمع العادل والحر. لقد حذر قبل مئة وستين سنة من مخاطر "اللا تكافؤ الدائم في الأوضاع"، كما أنذر بنهاية الديموقراطية إذا ما أفلتت "الأرستقراطية الصناعية، الآخذة في النمو والازدهار تحت أنظارنا" في الولايات المتحدة، وهي "واحدة من أكثر الأرستقراطيات الصناعية التي ظهرت في العالم قساوةً على الإطلاق"، من قيودها – مثلما فعلت لاحقاً، بما يفوق أكثر كوابيسه سوءاً.

إنني لا أكاد أتطرق لقضايا معقدة ومشوّقة فحسب، وهي توحي حسب اعتقادي أن المبادئ الأساسية لليبرالية الكلاسيكية لا تكتسب صياغتها المعاصرة الطبيعية من "الدِّين" النيوليبرالي، بل من الحركات المستقلة للطبقة العاملة وأفكار وممارسات الحركات

الاشتراكية الليبرالية، وأحياناً ترتبط هذه المبادئ الأساسية أيضاً بالشخصيات البارزة والأهم لفكر القرن العشرين من أمثال بيرتراند راسل Bertrand Russell وجون ديوي John Dewey.

ينبغي على المرء أن يُقيِّم بعناية العقائد المهيمنة على الخطاب الفكري، مع إيلاء انتباه شديد لحجة النقاش والحقائق والدروس المستفادة من التاريخ في الماضي والحاضر. ويبدو غير معقولٍ البتة السؤال عما هو "ملائم" بالنسبة لبلدان معينة كما لو أنها كيانات ذات مصالح وقيم مشتركة. وأيضاً ما قد يكون ملائماً للناس في الولايات المتحدة، بامتيازاتهم غير المتوازية، ربما يكون غير ملائم قط للشعوب الأخرى ممن لديها مجال اختيار أضيق بكثير. لكن من جهة ثانية بمقدورنا أن نتوقع منطقياً أن ما هو ملائم لشعوب العالم لن يتطابق، إلا بأبعد الصدف وحدها، مع خطط "كبار مهندسي" السياسات. وليس ثمة مسوّغ الآن، أكثر مما كان في أي وقت مضى، للسماح لهم بتشكيل المستقبل وفقاً لمصالحهم الخاصة.

نُشرت نسخة من هذا المقال للمرة الأولى في أمريكا الجنوبية مترجمةً باللغتين الإسبانية والبرتغالية عام ١٩٩٦.

II

قبولٌ شكليّ

ضبط الرأي العام

لا بد أن يكون المجتمع الديموقراطي اللائق قائماً على مبدأ "قبول المحكومين". حازت تلك الفكرة على قبولٍ عام، لكن من الممكن الطعن فيها باعتبارها تتسم بالقوة والضعف الشديدين على حد سواء. فهي قوية جداً لكونها توحي بوجوب خضوع الشعب للحكم والسيطرة، وضعيفة جداً لأنه حتى أكثر الحكام قساوة بحاجة إلى درجة معينة من "قبول المحكومين"، والتي يحصلون عليها عادةً، ليس فقط بالقوة.

إنني مهتم هنا بالكيفية التي تعاملت بها المجتمعات الأكثر حرية وديموقراطية مع هذه القضايا. لقد سعت القوى الشعبية على مدى سنين من أجل الحصول على حصة أكبر في إدارة شؤونها، محرزةً بعض النجاح جنباً إلى جنب العديد من الهزائم. وفي أثناء ذلك

طُوّرت مجموعة أفكار تنويرية لتبرير مقاومة النخبة الديموقراطية. وهؤلاء الذين يأملون فهم الأحداث الماضية وتحديد شكل المستقبل سيحسنون صنعاً بإيلاء اهتمام بالغ لا بالممارسات فحسب، بل أيضاً بالإطار العقائدي الذي يدعمها.

تصدّى دافيد هيوم David Hume لهذه القضايا في الآثار الكلاسيكية قبل ٢٥٠ عاماً من قبل. ذُهل هيوم بـــ "السهولة التي تــُحكم بها الأكثرية من جانب القلة، والخضوع التام الذي يسلــّم به المحكومون" مصائرهم إلى حكامهم. لقد وجد ذلك الأمر مدهشاً، لأن "القوة دائماً في جانب المحكومين". لو أدرك الشعب ذلك لثار وأطاح بالحكام. وبذلك استنتج هيوم أن الحكومة تقوم على أساس السيطرة على الرأي <العام>، وهو مبدأ "يمتد ليشمل أكثر الحكومات استبداداً وعسكريةً، بالإضافة إلى أكثرها حريةً وشعبية".

لقد استخف هيوم بالتأكيد بفعالية القوة الوحشية. وصياغةٌ أكثر دقة <لما استنتجه هيوم> تفيد بأنه كلما كانت الحكومة أكثر حريةً "وشعبية"، بات من الضروري الاعتماد أكثر على "الرأي العام" لضمان خضوع "الشعب" للحكام.

إن حقيقة وجوب خضوع الشعب لحكامه أمرٌ مسلّم بصحته لدى الطيف الأوسع. يمتلك المحكومون في الدولة الديموقراطية الحق بإبداء موافقتهم فحسب، ولا شيء أكثر من ذلك. يمكن أن يكون أفراد الشعب بمصطلحات الفكر التقدمي الحديث، "متفرجين" لكن ليس

"مشاركين"، باستثناء قيامهم من حين لآخر بالاختيار من ضمن قادة يمثلون السلطة الحقيقية. ذلك هو الميدان السياسي. وينبغي إبعاد عامة الشعب تماماً عن الميدان الاقتصادي حيث يُحدَّد بدرجة كبيرة ما يحدث في المجتمع. وينبغي هنا ألا يمتلك الشعب أي دور، وفقا للنظرية الديموقراطية السائدة.

تعرضت هذه الافتراضات للطعن في صحتها عبر التاريخ، لكن القضايا المذكورة آنفاً امتلكت قوة خاصة منذ أول صعود مفاجئ للديموقراطية الحديثة في إنكلترا القرن السابع عشر. غالباً ما يُصوَّر الاضطراب العظيم في ذلك العصر على أنه صراع ما بين الملك والبرلمان، لكن كما هو صحيح غالباً، لم ترغب شريحة عريضة من الشعب بأن تُحكم من قبل أي من المتسابقين إلى السلطة، بل "من قبل أبناء البلد من أمثالنا، الذين يعرفون حاجاتنا" كما صرّحت منشوراتهم، وليس من قبل "الفرسان والسادة والنبلاء" الذين لا "يعرفون الآلام التي يعاني منها الشعب" ولن يقوموا "سوى باضطهادنا".

سببت هذه الأفكار الأسى الشديد "لأفضل الرجال"، كما لقبوا أنفسهم، و "الرجال المسؤولون" في المصطلحات الفنية الحديثة. كانوا مستعدين لمنح الشعب حقوقاً، لكن ضمن حدود وعلى أساس مبدأ أننا لا نقصد بـــ "الشعب" الرعاع الجهلة المضطربين. لكن كيف السبيل إلى التوفيق ما بين ذلك المبدأ الأساسي للحياة الاجتماعية وعقيدة

"قبول المحكومين"، والتي لم يكن من السهل جداً منع انتشارها في ذلك الحين؟ اقتُرح حل للمشكلة من قبل فرانسيس هوتشسون Frances Hutcheson، الفيلسوف البارز في علم الأخلاق والمعاصر لهيوم. حاول هوتشسون أن يبرهن أن مبدأ "قبول المحكومين" لا يُخرق عندما يفرض الحكام خططاً مرفوضة من جانب العامة، إذا كانت الجماهير "الغبية" و"المتعصبة" فيما بعد "ستقبل بحماس" ما فعلناه باسمها. بوسعنا أن نتبنى إذاً مبدأ القبول الشكلي consent without consent، وهو التعبير الذي استخدمه لاحقاً عالم الاجتماع فرنكلين هنري غيدينغز Franklin Henry Giddings.

كان هوتشسون مهتماً بالسيطرة على الغوغاء في الداخل، فيما انصب اهتمام غيدينغز على فرض النظام بالقوة في الخارج. كتب عن الفلبين التي كان جيش الولايات المتحدة مشغولاً بتحريرها آنذاك، فيما كان أيضاً يحرر مئات الآلاف من الأرواح من مآسي الحياة – أو، مثلما عبرت الصحافة عن ذلك بـــ "ذبح السكان الأصليين على الطريقة الإنكليزية" لكي تُبدي "المخلوقات المضلّـــلة" التي تقاومنا، على الأقل "الاحترام لأسلحتنا"، وتنتهي فيما بعد إلى التسليم بأننا نتمنى لها "الحرية" و "السعادة". ولكي يشرح غيدينغز كل هذه الأفكار بأساليب متمدنة كما ينبغي، استنبط مفهومه المسمّى "بالقبول الشكلي": "إن أدرك [الشعب المحتلّ] واعترف، في سنوات لاحقة، بأن علاقة النزاع <مع محتليه> كانت في سبيل مصلحته

العليا <له>، قد يُمسي من المقبول منطقياً أن السلطة فُرضت بموافقة المحكومين"، كما هو الأمر حين يمنع والد طفله من الركض نحو شارع مزدحم.

تضع هذه النقاشات يدها على المعنى الحقيقي لعقيدة "قبول المحكومين". ينبغي أن يخضع الناس لحكامهم، ويكفي إن منحوهم القبول الشكلي <القبول دون قبول>. يمكن استخدامَ القوة في الدولة الاستبدادية أو في الأراضي الأجنبية، وحين تكون مصادر العنف محدودة يتوجب الحصول على قبول المحكومين باستخدام الوسائل المسماة بـــ "صناعة القبول" من خلال رأي عام تقدمي وتحرري.

كُرّست صناعة العلاقات العامة الضخمة منذ نشأتها في مطلع هذا القرن لغرض "التحكم بالتفكير العام"، كما وصف كبارُ رجالِ الأعمال هذه المَهمّةَ. وقاموا فعلاً بالعمل بحسب كلامهم، وهي بالتأكيد إحدى الموضوعات الرئيسة في التاريخ الحديث. إن حقيقة امتلاك صناعة العلاقات العامة جذورها ومراكزها الرئيسة في البلد "الأكثر حرية" هو بالضبط ما ينبغي لنا توقعه، بالفهم الصحيح لمبدأ هيوم الأساسي.

بعد مرور سنوات قليلة على كتابة هيوم وهيوتشسون لما سبق، انتشرت المشكلات التي كان وراءها الرعاع في إنكلترا لتصل إلى المستعمرات الثائرة في أمريكا الشمالية. كرّر الآباء

المؤسسون(*) أفكار "أفضل الرجال البريطانيين" مستخدمين الكلمات ذاتها تقريباً. وكما عبّر أحدهم عن ذلك بالقول: "عندما أذكر كلمة العامة فإنني أعني اشتمالها فقط على ذلك الجزء من العامة ممن يمتلكون تفكيراً سليماً. أما الجهلة والسوقيون فهم غير صالحين للحكم على أساليب [الحكومة] بقدر ما هم غير قادرين على الإمساك بعنانـــ [ها]". وقد صرّح زميله ألكسندر هاميلتون Alexander Hamilton أن الشعب "وحش عظيم" ينبغي ترويضه. توجّب تعليم المزارعين المتمردين والمستقلين، بالقوة أحياناً، ألا يأخذوا المُثُل العليا في المنشورات الثورية بجدية أكثر من اللازم. كما توجّب ألا يُمثّل عموم الشعب بأبناء البلد مثلهم، الذين يعرفون مآسي الشعب، بل بطبقة الأرستقراطيين، والتجار، والمحامين، و"رجال مسؤولين" آخرين ممن أمكن الوثوق بهم للدفاع عن الامتيازات.

عبَّر جون جاي John Jay، رئيس الكونغرس الخاص بالمستعمرات التي تشكلت منها فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية Continental Congress وكبير القضاة الأول في المحكمة العليا، عن

(*) أعضاء "المؤتمر الأمريكي الدستوري" عام ١٧٨٧ (وعلى رأسهم بنجامين فرانكلين) – المصدر: نعوم تشومسكي، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة – ترجمة: أيمن حنا حداد، راجعها عن الأصل ونقحها: د. سماح إدريس – دار الآداب – بيروت – ط١ عام ٢٠٠١، ص ١٥٣.

العقيدة الحاكمة بوضوح كالآتي: "ينبغي أن يحكم البلاد من يملكونها". بقيت هناك مسألة واحدة تحتاج إلى تسوية وهي: من يمتلك البلاد؟ أُجيبَ عن هذا السؤال مع بروز الشركات الخاصة والبُنى المُختلَقة لحمايتها ودعمها، ولو أن إجبار العامة على الالتزام بدور المشاهد يظل مهمة شاقة.

لا شك أن الولايات المتحدة هي الحالة الأكثر أهمية للدراسة إن أملنا في فهم عالم اليوم والغد. وأحد أسباب ذلك هو قوتها التي لا تضاهى، والسبب الآخر يكمن في مؤسساتها الديموقراطية المستقرة. يُضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة كانت أقرب ما يمكن أن يجده المرء إلى اللوح الأملس tabula rasa. علّق توماس باين Thomas Paine عام ١٧٧٦ قائلاً أنه يمكن لأمريكا أن تكون "سعيدة قدر ما تشاء"، "فهي تمتلك صفحة بيضاء فارغة تكتب عليها". أُقصيَت المجتمعات الأصلية إقصاءاً كبيراً. وكان لدى الولايات المتحدة أيضاً بقية قليلة من البنى الأوروبية السابقة، وهو واحد من الأسباب التي تقف وراء الضعف النسبي في العقد الاجتماعي ونظم الإعالة، التي غالباً ما كان لها جذور في مؤسسات ما قبل الرأسمالية. وصُمِّم النظام الاجتماعي- السياسي تصميماً متعمداً، إلى درجة غير عادية. ليس بوسع المرء في دراسة التاريخ أن يقيم التجارب، إلا أن الولايات المتحدة هي أقرب ما يمكن العثور عليه إلى "الحالة المثالية" لديموقراطية رأسمالية الدولة.

علاوة على ذلك، كان المصمم الرئيس <لهذا النظام الاجتماعي- السياسي>، وهو جيمس ماديسون James Madison، مفكراً سياسياً داهية سادت آراؤه بشكل كبير. أشار ماديسون في المناقشات حول الدستور إلى أنه لو "كانت" الانتخابات في إنكلترا "مفتوحة لطبقات الشعب جميعها، لباتت الملكيات العائدة لملاك الأراضي عرضة للخطر، إذ سيُصدِّر عاجلاً قانون زراعي" يمنح الأرض لمن لا يملكونها. ينبغي إذاً تصميم النظام الدستوري بحيث يمنع هذا الظلم من الحدوث وبحيث "يصون المصالح الدائمة للبلاد" والمتمثلة في حقوق الملكية.

ثمة إجماع عام في الرأي بين العلماء من الماديسونيين أن "الدستور كان فعلياً عبارة عن وثيقة أرستقراطية صُمِّمت لضبط الاتجاهات الديموقراطية في تلك الفترة"، مسلّماً بذلك السلطة إلى "صنف أفضل" من الناس ومقصياً أولئك الذين لم يكونوا أغنياء، أو وُلدوا في ظروف الرفاهية، أو حققوا شهرة وجاهاً جراء استخدام القوة السياسية (لانس بانينغ Lance Banning). وقد صرح ماديسون أن المسؤولية الأساسية للحكومة تتمثل في "حماية الأقلية الغنية مقابل الأكثرية". كان ذلك هو المبدأ المرشد للنظام الديموقراطي من بداياته وحتى يومنا هذا.

تحدث ماديسون في النقاشات العامة عن حقوق الأقليات بشكل عام، لكن من الواضح تماماً أنه كان يفكر في أقلية معينة بذاتها: "أقلية

الأغنياء". تؤكد النظرية السياسية الحديثة على حقيقة ماديسون القائلة بأنه "ضمن الحكومة العادلة والحرة يجب أن تُصان حقوق الملكية وحقوق الأفراد على حد سواء وكلياً". لكن من المفيد في هذه الحالة أيضاً تفحص هذه العقيدة بمزيد من الدقة. ليس ثمة حقوق للملكية بل فقط حقوق في الملكيات؛ أي حقوق الأشخاص من ذوي الملكية. فربما يكون لي حق في سيارتي، غير أن سيارتي لا تمتلك أية حقوق. كما يختلف أيضاً الحق في الملكية عن غيره من الحقوق في أن امتلاك شخص ما لشيء يحرم شخصاً آخر من ذلك الحق؛ فإذا كنت أملك سيارتي فأنت لا تملكها، لكن في المجتمع العادل والحر لا تحدّ حريتي في التعبير من حريتك المقابلة لها. فالمبدأ الماديسوني إذاً مؤداه أنه ينبغي على الحكومة أن تصون حقوق الأشخاص عموماً، لكن عليها تقديم ضمانات خاصة وإضافية لحقوق طبقة واحدة فقط من الأشخاص، ألا وهم أصحاب الملكية.

تنبأ ماديسون برجوح أن يصبح خطر الديموقراطية أشدّ بمرور الزمن نتيجة الارتفاع الحاصل في "نسبة أولئك الذين سيكدحون في ظل كل مشقات الحياة بينما يتلهفون سراً إلى توزيع أكثر عدالة لخيراتها". شعر ماديسون بالخوف من احتمال أن يكتسب هؤلاء نفوذاً. كان قلقاً حيال "أعراض روح المساواة" التي ظهرت في ذلك الحين، كما أنذر "من الخطر المقبل" إذا ما استطاع الحق في التصويت أن يضع "سلطة التحكم في الملكيات بأيدي من لا يملكون

حصة فيها". وأوضح ماديسون ذلك بأن أولئك "الذين بلا ملكية، أو بلا أمل في الحصول عليها، لا يمكن أن نتوقع منهم التعاطف كفايةً مع الحقوق المتعلقة بتلك الملكية". والحل الذي قدمه كان إبقاء السلطة السياسية في أيدي من "ينحدرون من الطبقة الغنية ويمثلون ثروة الأمة"، إنهم "مجموعة الرجال الأكثر كفاءة الذين تربطهم مصالح مشتركة"، مع القيام بتمزيق وحدة عامة الشعب. وإحلال الفوضى في صفوفهم.

وتبرز بالطبع مشكلة "روح المساواة" خارج البلاد أيضاً. إننا نعلم الكثير عن "النظرية الديموقراطية القائمة فعلياً" من خلال رؤيتنا لكيفية فهم هذه المشكلة، وخصوصاً في الوثائق السرية المحلية حيث يمكن للقادة أن يكونوا أكثر صراحة وانفتاحاً.

خذ هذا المثال عن البرازيل؛ "عملاق الجنوب". أكد الرئيس آيزنهاور في زيارة أجراها عام ١٩٦٠ للبرازيليين أن "نظامنا المتعلق بالمشروع الحر الخاص – ذا الضمير الصاحي تجاه المجتمع – يُفيد جميع أفراد الشعب، المُلاك والعمال على قدم المساواة... إن العالم البرازيلي وبمطلق حرية منه يُبيّن بسعادة مباهج الحياة في ظل نظام ديموقراطي". وأضاف السفير بأن نفوذ الولايات المتحدة قد "سحق النظام القديم في أمريكا الجنوبية" عن طريق توريد "أفكار ثورية" إليه "مثل التعليم الإلزامي المجاني والمساواة أمام القانون والمجتمع اللاطبقي نسبياً، ونظام

الحكومة الديموقراطي المسؤول، والمشروع التنافسي الحر، [و] مستوى المعيشة الأسطوري للجماهير".

غير أن ردة فعل البرازيليين كانت عنيفة تجاه الأنباء السارة التي جلبها إليهم معلموهم الشماليون. أعلم وزير الخارجية جون فوستر ديولز John Foster Dulles مجلس الأمن القومي National Security Council أن النُخب في أمريكا اللاتينية هي "مثل الأطفال"، "لا تملك عملياً أدنى درجات الأهلية لممارسة الحكم الذاتي". على أن الأسوأ من ذلك هو كون الولايات المتحدة "متأخرة تأخراً ميؤوساً منه عن السوفييتيين في مجال بسط السيطرة تدريجياً على عقول ومشاعر الشعوب الساذجة". عبّر ديولز وآيزنهاور عن قلقهما حيال "قدرة" الشيوعيين "في السيطرة على الحركات الجماهيرية"، وهي قدرة "لا نمتلك الكفاءة اللازمة لتقليدها"؛ فهم يلجؤون تحديداً إلى الفقراء من الناس، كما أنهم طالما رغبوا دائماً في نهب الأغنياء".

أي إننا بمعنى آخر نجد من الصعب استمالة الناس للقبول بعقيدتنا القاضية بوجوب سرقة الأغنياء للفقراء، وهي مشكلة علاقات عامة لم تُحلّ إلى الآن.

تصدت إدارة الرئيس كينيدي Kennedy للمشكلة عن طريق تحويل مهمة القوات المسلحة في دول أمريكا اللاتينية من "الدفاع ضد نصف الكرة <الغربي>" إلى "الأمن الداخلي"، وهو قرار له تبعاته المشؤومة التي كان أولها الانقلاب العسكري الوحشي

والدموي الحاصل في البرازيل. كانت واشنطن تنظر إلى قوات الجيش على أنها "جماعة معزولة تتمتع بسلامة العقل" في البرازيل، وقد رحب سفير كيندي، لينكولن غوردن Lincoln Gordon، بالانقلاب واصفاً إياه "بالتمرد الديموقراطي"، وحقيقةً، "انتصار الحرية الوحيد والأكثر حسماً في منتصف القرن العشرين". وأضاف غوردن، وهو عالم اقتصادي سابق في جامعة هارفارد، بأن "انتصار الحرية" هذا - أي الإطاحة العنيفة بالديموقراطية البرلمانية - يجب "أن يخلق مناخاً حسناً للغاية للاستثمارات الخاصة"، معطياً إلى حد ما مزيداً من الرؤية المتبصرة في المدلول النافذ لمصطلحي **الحرية والديموقراطية**.

بعد سنتين من ذلك التاريخ، أعلم وزير الدفاع روبرت ماك نامارا Robert McNamara زملاءه بأن "سياسات الولايات المتحدة إزاء قوات الجيش في أمريكا اللاتينية كانت فعالة إجمالاً في تحقيق الأهداف المرسومة لها". إذ رفعت هذه السياسات من مستوى كفاءات الأمن الداخلي"، كما كرّست "نفوذاً عسكرياً مهيمناً للولايات المتحدة". تدرك قوات الجيش الأمريكية اللاتينية المهام المطلوبة منها، وهي مزودة بما يلزم للسعي لتحقيق تلك المهام، والفضل في ذلك يعود لبرامج كيندي في المساعدة والتدريب العسكريين. وتتضمن هذه المهام الإطاحة بالحكومات المدنية "كلما كانت إدارة هؤلاء القادة، في تقدير قوات الجيش، مضرة بصالح الأمة". وأوضح مفكرو كيندي

بأن هذه الأعمال التي تقوم بها قوات الجيش تعدّ ضرورية في "بيئة أمريكا اللاتينية الثقافية ". وباستطاعتنا الوثوق بأن تلك الأعمال ستُنفّذ كما ينبغي، بما أن قوات الجيش قد اكتسبت الآن "فهماً لأهداف الولايات المتحدة، وتوجهاً نحو تلك الأهداف". ويضمن ذلك حصيلة ممتازة "للصراع الثوري للوصول إلى السلطة الدائر ما بين الجماعات الأساسية المشكّلة لتركيبة النظام الطبقي الموجودة حالياً" في أمريكا اللاتينية، وهي حصيلة ستؤمن الحماية للتجارة و"الاستثمار الأمريكيين الخاصين"، أي ما يمثل "القاعدة الاقتصادية" القابعة في صلب "المصلحة السياسية للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية".

في هذه الحالة، تشكّل هذه <الملفات> وثائق سرية لليبرالية كيندي. أما الخطاب العام فهو بطبيعة الحال مختلف كليةً. وإذا تقيدنا به فلن نفهم سوى القليل عن معنى "الديموقراطية"، الحقيقي أو عن النظام العالمي في السنوات السابقة والمستقبل أيضاً، بما أن الأيدي ذاتها تمسك بالعنان.

أما المعلومات الأكثر خطورة فهي واضحة فيما يتعلق بالحقائق الأساسية. يناقش كتاب هام من تأليف لارز شولتز Lars Schoultz، أحد العلماء الرواد من أبناء أمريكا اللاتينية شؤونَ الأمن القومي National Security States، التي تكرّسها وتدعمها الولايات المتحدة. وهدف هذه الشؤون على حد قوله هو "التدمير المتواصل لأي خطر منظور يهدد التركيبة القائمة لذوي الامتيازات الاجتماعية الاقتصادية

عن طريق إسقاط المشاركة السياسية للأكثرية العددية"؛ أي "الوحش العظيم" الذي تحدث عنه هاميلتون Hamilton. وعلى الرغم من اختلاف الوسائل المستخدمة في مجتمع الوطن، إلا أن الهدف هو ذاته من حيث الجوهر.

ويستمر هذا النموذج اليوم؛ إذ تحتل كولومبيا مرتبة بطل العالم في مجال انتهاك حقوق الإنسان، وهي أيضاً المتلقّي الأول للمساعدة والتدريب العسكريين من الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، أما الذريعة لذلك فهي "الحرب على المخدرات". لكن ذلك "أسطورة" وفقاً لما توردە بانتظام تقارير الجماعات الرئيسية لحقوق الإنسان، والكنيسة، وجهات أخرى ممن قامت بالتحقيق في السجل المروّع للأعمال الوحشية، وفي الروابط السرية بين تجار المخدرات، وملاك الأراضي، والجيش، ورفاقهم من القوات شبه العسكرية. لقد دمّر إرهاب الدولة المنظمات الشعبية، كما قضى عملياً على الحزب السياسي المستقلّ الوحيد من خلال قتل آلاف النشطاء بمن فيهم المرشحين الرئاسيين، ورؤساء البلديات، وآخرين غيرهم. ومع ذلك، تلقى كولومبيا الاستحسان بوصفها ديموقراطية مستقلة، كاشفة مرة ثانية عن المعنى المقصود بكلمة "ديموقراطية".

تعتبر ردة الفعل على تجربة غواتيمالا الأولى مع الديموقراطية مثالاً مفيداً بخاصة. فالسجل السري في هذه الحالة متاحٌ جزئياً، لذا تجدنا نعرف الشيء الكثير عن الفكر الذي قاد السياسات. عام ١٩٥٢

نبهت وكالة الاستخبارات المركزية إلى أن "السياسات المتطرفة وقومية نزعةِ الحكومة" قد حصلت على "مساندة أو إذعان جميع الغواتيماليين على وجه التقريب". كانت الحكومة ماضية في "تعبئة الفلاحين، الخاملين سياسياً حتى هذا اليوم،" وخلق "الدعم الجماهيري للنظام الحالي" عن طريق التنظيم العمالي، والإصلاح الزراعي، وسياسات أخرى "مرتبطة بثورة عام ١٩٤٤"، التي سبق أن أثارت "حركة وطنية قوية لتحرير غواتيمالا من الحكم الديكتاتوري العسكري، والتخلف الاجتماعي، و"الكولونيالية الاقتصادية" التي مثلت "نموذج الماضي". لقد "أحيت" سياسات الحكومة الديموقراطية "روح الولاء كما سايرت المصلحة الشخصية لغالبية الغواتيماليين من ذوي الوعي السياسي". وأفادت دائرة الاستخبارات التابعة لوزارة الخارجية بأن القيادة الديموقراطية شددت على الاحتفاظ بنظام سياسي "منفتح"، لتسمح بالتالي للشيوعيين "بتوسيع نطاق عملياتهم واللجوء الفعال لقطاعات عديدة من السكان". وقد عولجت هذه النواقص التي تعاني منها الديموقراطية بالانقلاب العسكري عام ١٩٥٤ وعهد الإرهاب السائد منذ ذلك الحين، بدعم أمريكي واسع النطاق.

برزت مشكلة الحصول على "القبول" مع المؤسسات الدولية أيضاً. فقد كانت الأمم المتحدة في بداية الأمر أداة يُعوّل عليها في تنفيذ سياسة الولايات المتحدة، كما كانت محط إعجاب كبير. بيد أن القضاء على الاستعمار أدى إلى نشوء ما بات يُدعى "بالحكم

الاستبدادي للأكثرية". فمنذ عقد الستينيات تزعمت واشنطن الاعتراضَ على قرارات مجلس الأمن Security Council مستخدمة حق الفيتو (تلتها بريطانيا في المرتبة الثانية، وفرنسا في الثالثة بفارق كبير عن سابقتيها)، وأيضاً التصويتَ منفردة أو إلى جانب عدد قليل من الدول التابعة لها ضد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly. فقدت الأمم المتحدة ما كانت تحظى به من احترام وتأييد، وبدأت المقالات الرصينة بالظهور متسائلة عن السبب الذي يكمن وراء "معارضة" العالم "للولايات المتحدة"؛ فحقيقة أن الولايات المتحدة ربما تكون معارضةً للعالم هي فكرة أغرب من أن يوليها المرء اهتمامه. أما علاقات الولايات المتحدة مع المحكمة الدولية World Court والمؤسسات الدولية الأخرى فقد خضعت لتحول مماثل نعود إليه مرة ثانية.

كانت تعليقاتي على الجذور الماديسونية للمفاهيم السائدة حول الديموقراطية غير منصفة في ناحية مهمة. فقد كان ماديسون، على غرار آدم سميث وبقية مؤسسي الليبرالية الكلاسيكية، ينتمي إلى مرحلة ما قبل الرأسمالية، إضافة إلى كونه مناوئاً للرأسمالية في روحه. توقع ماديسون أن يكون الحكام "رجال دولة متنوّرين" و"فلاسفة أخيار" "يمكن لحكمتهم أن تتبيّن على أحسن وجه المصالح الحقيقية لبلدهم". فهم سيعملون على "صقل" و"توسيع" "الآراء العامة"، حارسينَ بتلك الطريقة المصالح الحقيقية للبلاد

من "الأعمال المؤذية" للأكثريات الديموقراطية، لكن بأسلوب متنوّر وهادف إلى إحلال الخير.

وسرعان ما اكتشف ماديسون خلاف ذلك؛ فقد شرعت "الأقلية الغنية" في استخدام سلطتها التي وجدتها حديثاً رغم ما تنبأ به آدم سميث قبل سنوات قليلة من ذلك. كانوا مصممين على اتّباع ما دعاه سميث بـــ "المبدأ الفاسد" للحكام ومؤداه: "كل شيء مسخر لأجلنا نحن، ولا شيء لبقية الناس". وبحلول عام ١٧٩٢ نبّه ماديسون إلى أن الدولة الرأسمالية الإنمائية الصاعدة كانت تقوم بـــ "إحلال حافز المصلحة الشخصية مكان الواجب العام" مؤديةً إلى "هيمنة حقيقية للقلة تحت غطاءٍ من الحرية الظاهرية للأكثرية". استنكر ماديسون "الفساد السافر لتلك الأزمنة" مع "تحوّل" القوى الخاصة"إلى عصابة الحرس البريتوري للحكومة(*) - ممثّلين في الوقت ذاته أدواتها الفاعلة والطاغية المستبد بها؛ ترشوهم بهباتها السخية ويرهبونها بموجات التذمر الغاضبة والتحالفات". وكما علّق جون ديوي لاحقاً، "لقد ألقوا على المجتمع الظل الذي ندعوه بـــ "السياسة". أكّد ديوي،

(*) الحرس البريتوري: هو الحرس الإمبراطوري الروماني، حيث بات في فترة انحطاط الدولة يتحكم بتنصيب وخلع الأباطرة - المصدر: نعوم تشومسكي، "قوى وآفاق: تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي"، ترجمة ياسين الحاج صالح، دمشق، دار الحصاد ١٩٩٨، ص٨٢ الحاشية الأولى.

وهو أحد كبار فلاسفة القرن العشرين إضافة لكونه شخصية قيادية بارزة في ليبرالية أمريكا الشمالية، على أن الديموقراطية تكون شبه فارغة من حيث المضمون عندما تحكم مشاريعُ الأعمال الضخمة حياةَ البلد من خلال تحكمها بـ "وسائل الإنتاج، والتبادل التجاري، والدعاية والنشر، والنقل والاتصال، مدعومةً بسيطرتها على الصحافة، ووكلاء الدعاية والإعلان، ووسائل الدعاية والنشر الأخرى". فضلاً عن ذلك، كان يؤمن أنه في المجتمع الحرّ والديموقراطي ينبغي أن يكون العمال "سادة مصيرهم الصناعي الخاص بهم"، لا أدواتاً مستأجرة من قبل أصحاب العمل، وهذه الأفكار تعود في أصلها إلى الليبرالية الكلاسيكية وعصر التنوير، وقد عاودت الظهور باستمرار في النضال الشعبي في الولايات المتحدة كما في بلدان أخرى.

كان هناك الكثير من التغيرات في المئتي سنة الماضيتين، لكن كلمات التحذير التي قالها ماديسون باتت آخر الأمر أكثر ملاءَمة، متخذةً معنى جديداً مع تأسيس الحكومات الاستبدادية الخاصة العظمى التي مُنحت سلطات استثنائية في مطلع هذا القرن، وبشكل رئيس من جانب القضاء. إن النظريات التي اختُلقت لتسويغ هذه "الشخصيات الاعتبارية الجمعية"، كما يدعوها أحياناً المؤرخون القانونيون، ترتكز على أفكار تشكّل أيضاً الأساس للفاشية والبلشفية وهي: للشخصيات الاعتبارية حقوق زيادةً على تلك المعطاة للأفراد. وهي تتلقّى الكثير

من "الهبات السخية" من الدول التي تهيمن عليها هيمنة كبيرة لتظل على حد سواء "أدواتها الفاعلة والطغاة المستبدين بها"، على حد تعبير ماديسون. وقد أحرزت هذه الشخصيات الاعتبارية سيطرة كبيرة على الاقتصاد العالمي والمحلي بالإضافة إلى سيطرتها على النظم الإعلامية والعقائدية معيدةً إلى الأذهان واحدة أخرى من المخاوف التي تقلق ماديسون وهي: أن "الحكومة الشعبية التي لا تمتلك معلومات حول الشعب <استخبارات عامة> أو وسائل الحصول على تلك المعلومات ما هي إلا مقدمة لمهزلة أو مأساة، أو ربما لكلتيهما معاً".

دعونا الآن نتفحص العقائد التي صيغت بدهاء لفرض الأشكال الحديثة للديموقراطية السياسية. أُوضحت هذه العقائد بدقة بالغة في كتاب هام حول صناعة العلاقات العامة من قبل إدوارد بيرنايز Edward Bernays، إحدى الشخصيات الرائدة في تلك الصناعة. استهلَّ بيرنايز كتابه بإبداء الملاحظة التالية: "إن التلاعب المقصود والذكي بالعادات والآراء المنظّمة للجماهير هو عنصر هام في المجتمع الديموقراطي". ولتنفيذ هذه المهمة الأساسية "ينبغي على الأقليات الذكية الاستفادة من الدعاوة (البروباغندا) استفادةً مستمرة ومنهجية"، لأنها هي وحدها "تفهم العمليات العقلية والنماذج الاجتماعية للجماهير" وتستطيع "جذب الخيوط التي تتحكّم بالتفكير العام". لهذا السبب "قَبِل مجتمعنا بالسماح بتنظيم المنافسة الحرة من خلال القيادة والدعاية"، وهي حالة أخرى من حالات "القبول الشكلي". تزوّد الدعايةُ

القيادةَ بآلية "لقولبة تفكير الجماهير" بحيث "أنهم سيلقون بقوتهم التي اكتسبوها حديثاً في الاتجاه المرغوب". وتستطيع القيادة أن "تضبط تفكير العامة من فترة قصيرة لأخرى بالقدر ذاته الذي يضبط فيه الجيش أجساد جنوده في نسق موحّد". إن عملية "هندسة القبول" هذه هي بالذات "جوهر العملية الديموقراطية"، كما كتب بيرنايز قائلاً قبيل تكريمه، اعترافاً بإسهاماته، من قبل الجمعية الأمريكية للعلوم النفسية American Psychological Association عام ١٩٤٩.

أدركِت أهمية "التحكم بالتفكير العام" بوضوح أكثر فأكثر مع نجاح الصراعات الشعبية في نشر أشكال الديموقراطية مسببة بالتالي ما تدعوه النخب الليبرالية بـــ "أزمة الديموقراطية" مثلما يكون عليه الأمر حين تمسي الجماهير اللامبالية والمستسلمة عادةً منظمة وتسعى إلى دخول الميدان السياسي للنضال من أجل تحقيق مصالحها وحاجاتها مهددةً بذلك الاستقرار والنظام. وكما شرح بيرنايز المشكلة؛ مع توافر "التعليم والحق في الاقتراع للمواطنين في كافة دول العالم... أخيراً، حتى البرجوازية وقفت خائفة من عامة الشعب. أما بالنسبة للجماهير الموعودة بتولّي الحكم"، فهي نزعة عُــكست لحسن الحظ - كما كان مأمولاً- مع ابتكار وتنفيذ طرق جديدة لقولبة "تفكير الجماهير".

كان بيرنايز، الليبرالي الصالح في البرنامج الجديد، قد طوّر مهاراته في لجنة وودرو ويلسون للاستخبارات العامة Woodrow

Wilson's Committee on Public Information، وهي أول وكالة رسمية للدعاوة في الولايات المتحدة. "كان النجاح المذهل جداً للدعاوة خلال الحرب هو الذي فتح أعين القلة الذكية في كافة مجالات الحياة على إمكانيات ضبط الرأي العام"، كما أوضح بيرنايز في كتابه حول العلاقات العامة الذي يحمل اسم "البروباغندا". ربما كانت القلة الذكية غير مدركة أن ما حققته من "نجاح مذهل جداً" اعتمد في جزء كبير منه على التلفيقات الدعائية حول الأعمال الوحشية الهُونيّة(*) التي زودتهم بها وزارة الإعلام البريطانية، والتي حددت مهمتها سرياً بأنها "توجيه تفكير غالبية العالم".

ويشكّل كل هذا العقيدة الويلسونية النبيلة والمعروفة بـ "المثالية الويلسونية" في النظرية السياسية. كان رأي ويلسون هو أنه ثمة حاجة لنخبة من السادة النبلاء ممن يملكون "غايات سامية" وذلك لحفظ "الاستقرار وصلاح الأمور". فالأقلية الذكية من "الرجال المسؤولين" هي من ينبغي له السيطرة على صنع القرار، كما أوضح وولتر ليبمان Walter Lippmann، وهو سياسي محنّك آخر في لجنة

(*) الهُونيّ Hun: واحد الهُون، وهم شعب مغولي مترحل سيطر على جزء كبير من أوروبا الوسطى والشرقية بقيادة أتيلا حوالي عام ٤٥٠ م - المصدر: قاموس المورد و نعوم تشومسكي، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة - ترجمة: أيمن حنا حداد، راجعها عن الأصل ونقحها: د. سماح إدريس - دار الآداب - بيروت - ط١ عام ٢٠٠١

ويلسون للدعاية، في مقالاته المؤثرة حول الديموقراطية. كان ليبمان أيضاً الشخصية البارزة الأكثر احتراماً في الصحافة الأمريكية ومعلقاً شهيراً على الشؤون العامة لنصف قرن من الزمن. توسّع ليبمان في شرحه قائلاً بأن الأقلية الذكية هي "طبقة متخصصة" مسؤولة عن تحديد السياسة و"تشكيل رأي عام قويم". وينبغي أن يكون هؤلاء متحررين من تدخل عامة الشعب "الدخلاء الجهلة والفضوليين". أما العامة فينبغي "وضعهم في المكان المناسب لهم". وتابع ليبمان قائلاً: ينبغي أن تكون "وظيفتة" هم عبارة عن "مشاهدين للعمل"، لا مشاركين فيه، عدا الممارسات الانتخابية الدورية حين يختارون من ضمن الطبقة المتخصصة. وينبغي أن يكون القادة أحراراً في العمل في "عزلة تكنوقراطية"، إذا ما استعرنا المصطلحات الفنية المتداولة لدى البنك الدولي.

قام هارولد لاسويل Harold Lasswell، أحد مؤسسي العلم السياسي الحديث، بالتنبيه في موسوعة العلوم الاجتماعية Encyclopedia of Social Sciences إلى أنه على الأقلية الذكية أن تدرك "جهل وغباء الجماهير" وألا تستسلم لـــ "الأفكار الدوغماتية الديموقراطية القائلة بأن أفراد الشعب هم أفضل من يقدّر مصالحهم الخاصة بهم". إنهم ليسوا أفضل من يقدّر مصالحهم، بل نحن الأقدر على ذلك. يجب أن تخضع الجماهير للسيطرة حرصاً على مصلحتها هي، وفي المجتمعات الأكثر ديموقراطية، حيث العنف غير متاح،

ينبغي أن يلجأ المدراء الاجتماعيون إلى "طريقة جديدة بالكامل للسيطرة، وغالباً ما تكون من خلال الدعاية".

لاحظ بأن هذه هي العقيدة اللينينية الفاضلة. يعدّ التشابه ما بين النظرية الديموقراطية التقدمية والماركسية - اللينينية لافتاً للنظر إلى حد ما، وهو أمر سبق وتنبأ به باكيونين Bakunin قبل وقت طويل.

يمكننا، بفهم صحيح لفكرة "القبول"، إدراك أنّ تنفيذ جدول أعمال <عالم> البزنس وسط اعتراضات عامة الشعب هو، "بموافقة المحكومين"، نوع من "القبول الشكلي". وهذا وصف عادل لما كان، ولا يزال، يحدث في الولايات المتحدة. غالباً ما توجد فجوة بين التفضيلات العامة والسياسات العامة، وقد أمست هذه الفجوة كبيرة في السنوات الأخيرة. والمقارنة كفيلة بإلقاء مزيد من الضوء على عمل النظام الديموقراطي.

يعتقد أكثر من ٨٠ بالمئة من الشعب أن الحكومة "تُـدار بما يحقق الفائدة للقلة وأصحاب النفوذ في مجالات خاصة، لا الشعب"، وهو رقم مرتفع نسبياً بعد بلوغه حوالي ٥٠ بالمائة في سنوات سابقة. يعتقد أكثر من ٨٠ بالمائة أن النظام الاقتصادي "غير عادل بطبيعته"، وأنه ليس للطبقة العاملة أدنى رأي فيما يحصل في البلاد. ويشعر أكثر من ٧٠ بالمائة أن "البزنس قد اكتسب نفوذاً هائلاً في عدد هائل من أوجه الحياة الأمريكية". ويعتقد واحد من كل عشرين شخص تقريباً من الشعب أنه "يتوجب على" الشركات "في بعض

الأحيان التضحية بشيء من الأرباح في سبيل تحسين الأوضاع العامة لعامليها والمجتمعات التي تعيش في كنفها".

تظل المواقفُ العامة ديموقراطيةً اجتماعية بصلابة في نواحٍ هامة مثلما كان حالها من أول سنوات حكم ريغان وحتى آخرها، خلافاً لكثير من الأساطير والأكاذيب في هذا الشأن. لكن علينا أيضاً أن نلاحظ افتقار هذه المواقف كثيراً إلى الأفكار التي حرّكت الثورات الديموقراطية. لم تناشد الطبقة العاملة في أمريكا الشماليةَ في القرن التاسع عشر حكامها ليكونوا أكثر حباً للخير. بل عوضاً عن ذلك، أنكرت حقهم في الحكم. وطالبت الصحافة العمالية بـــ "أن هؤلاء الذين يعملون في المصانع يجب أن يملكوها"، رافعةً شعار المثل العليا للثورة الأمريكية كما فهمها الرعاع الخطرون.

تعدّ انتخابات الكونغرس عام ١٩٩٤ مثالاً يكشف عن الفجوة ما بين العبارات المنمقة الرنانة من جهة والحقيقة من جهة أخرى. دُعيت هذه الانتخابات بـــ "الزلزال السياسي"، و"الانتصار الساحق"، و"انتصار حزب المحافظين"، مما عكس ثبات "النزعة نحو اليمين"، مع إعطاء الناخبين "تفويضاً شعبياً ساحقاً" إلى جيش نيوت غينغريتش Newt Gingrich اليميني المتطرف الذي وعد بـــ "إنزال الحكومة عن كاهلنا" وإعادة الأيام السعيدة حين سادت السوق الحرة.

وبالرجوع إلى الحقائق نجد أن "الانتصار الساحق" قد أُحرز بعدد من الأصوات لا يكاد يفوق نصف مجموع الأصوات، أي حوالي

٢٠ بالمئة من جمهور الناخبين، وهي أرقام لا تكاد تختلف عن نظيراتها قبل سنتين من ذلك الوقت حين فاز الديموقراطيون. وصف ناخبٌ واحد من كل ستة ناخبين نتيجة الانتخابات بأنها "توكيد لجدول الأعمال الجمهوري". وكان واحد من كل أربعة ناخبين قد سمع بالعقد مع أمريكا Contract with America[١] الذي قدّم جدول الأعمال ذاك. وحين أُعلم الشعب <بالعقد المذكور> عارضه معارضة كلية عملياً وبأغلبيات كبيرة. أراد ٦٠ بالمائة تقريباً من الشعب زيادة الإنفاق الاجتماعي. وبعد عام من ذلك نادى ٨٠ بالمائة بـــ "ضرورة قيام

---

(١) وهو وثيقة نشرها الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة في حملة انتخابات الكونغرس لعام ١٩٩٤ (وهي الانتخابات النصفية الأولى لإدارة الرئيس بيل كلينتون)، وقد بيّنت بالتفصيل الأعمال التي وعد الجمهوريون بالقيام بها إذا ما أصبحوا حزب الأغلبية في مجلس نواب الولايات المتحدة الأمريكية للمرة الأولى منذ ٤٠ سنة. ويقول أنصار العقد مع أمريكا بأنه ثوريّ من حيث التزامه بتوفير تشريع محدد للصوت الانتخابي، واصفاً بالتفصيل الخطة الدقيقة لنواب الكونغرس، كما ميّز المرة الأولى منذ عام ١٩١٨ التي تدار فيها انتخابات الكونغرس بشكل واسع على المستوى الوطني. وإضافة لذلك، فإن بنود العقد مثلت نظرة الكثير من الجمهوريين المحافظين حيال قضايا تقليص حجم الحكومة، مروجاً بذلك لتخفيض الضرائب وزيادة المشاريع الاقتصادية الحرة، وكلاً من الإصلاح لمعالجة الضرر tort reform والإصلاح لتحقيق الرفاه welfare reform. المصدر: Wikipedia.

الحكومة الفدرالية بحماية الفئات الأضعف في المجتمع وخصوصاً الفقراء والمسنين عن طريق ضمان الحد الأدنى من مستويات المعيشة وتزويدهم بالإعانات المالية الاجتماعية". يؤيد ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة من الأمريكيين الضمانات الفدرالية للإعانة الحكومية لمن هم غير قادرين على العمل، والتأمين من البطالة، والدعم الحكومي للمسنين بتزويدهم بالأدوية المعطاة وفق وصفات طبية وخدمات التمريض المنزلية، والمستوى الأدنى من الرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي. ويؤيد ثلاثة أرباع الأمريكيين تقديم خدمات رعاية الأطفال التي تكفلها الحكومة الفدرالية للأمهات العاملات ذوات الدخل المنخفض. تعدّ مرونة هذه المواقف لافتة للنظر بوضوح في ضوء الهجوم الدعائي المتواصل لإقناع أبناء الشعب أنهم <أي الجمهوريون> يحملون معتقدات مختلفة جوهرياً.

تُظهر دراسات الرأي العام أنه كلما ازدادت معرفة الناخبين بالبرنامج الجمهوري في الكونغرس ازدادت معارضتهم للحزب <الجمهوري> وبرنامجه الخاص بالكونغرس. لم يكن نيوت غينغريتش قائد الثورة يحظى بشعبية في الوقت الذي حقق فيه "انتصاره"، كما تراجعت شعبيته باطراد بعد ذلك ليصبح ربما الشخصية السياسية الأكثر كرهاً في البلاد. كان أحد المظاهر الأكثر إضحاكاً لانتخابات عام ١٩٩٦ هو منظر مساعدي غينغريتش المقربين جداً يجهَدون لنفي أية صلة تربطهم بقائدهم وأفكاره. وكان

أول من سقط من المرشحين في الانتخابات الأولية، وعملياً على الفور، فيل غرام Phil Gramm، الممثل الوحيد للجمهوريين في الكونغرس، رغم ما رصده من اعتمادات مالية ضخمة لهذا الأمر وقوله كل الكلمات المفترض أن يحبها الناخبون، حسب ما ذكرته الصحف في عناوينها الرئيسة. وفي الحقيقة تلاشت تقريباً جميع القضايا المتعلقة بالسياسات على الفور حالما توجب على المرشحين مواجهة الناخبين في كانون الثاني عام ١٩٩٦. لكن المثال الأكثر دراماتيكية على ذلك كان مسألة موازنة الميزانية. فعلى مدى عام ١٩٩٥ كانت القضية الأهم في البلاد هي مدى سرعة القيام بهذا الأمر؛ سبع سنوات أو أكثر بقليل. عُلّق نشاط الحكومة مرات عديدة مع احتدام الجدل. وحالما بدأت الانتخابات الأولية مضى حديث الميزانية في حال سبيله. وأفادت صحيفة وول ستريت Wall Street بدهشة أن الناخبين "تخلوا عن هاجس الميزانية المتوازنة الذي استبد بهم". كان "الهاجس" الحقيقي للناخبين هو نقيضُ ذلك تماماً على نحو ما كشفته صناديق الاقتراع بانتظام: أي معارضتهم لموازنة الميزانية في ظل أية افتراضات تتمتع بالحد الأدنى من الواقعية.

ولكي نكون دقيقين، شاركت بالفعل فئات من الشعب في "هاجس" كلا الحزبين السياسيين لموازنة الميزانية. وتقرر في آب من عام ١٩٩٥ أن العجز في الميزانية يمثل المشكلة الأخطر في البلاد، وذلك بنسبة ٥ بالمئة من السكان، محتلاً المرتبة الموازية للتشرد. لكن

صادف أن اشتملت الخمسة بالمئة ممن سيطر عليهم هاجس الميزانية على أناس مهمين. أعلنت بزنس ويك ما يلي، ناقلةً أصوات الناخبين من المدراء العامّين للشركات: "طلب البزنس الأمريكي قائلاً: وازنوا الميزانية الفدرالية". وعندما يطلب البزنس شيئاً تحذو الطائفة السياسية ووسائل الإعلام حذوه، إذ بدورهما أخبرتا عامة الشعب أنه بحاجة لميزانية متوازنة الطرفين، شارحتين بالتفصيل الاقتطاعات في الإنفاق الاجتماعي بالتمشّي مع رغبة الشعب – ووسط معارضته الشديدة، كما أظهرت صناديق الاقتراع. ولم يكن مفاجئاً تواري الموضوع فجأة عن الأنظار حالما توجّب على السياسيين مواجهة الوحش العظيم.

ولم يكن مفاجئاً أيضاً مواصلة تنفيذ جدول الأعمال بشكله القياسي ذي الحدين كالآتي: اقتطاعاتٌ في الإنفاق الاجتماعي جائرة وغير مقبولة من طرف الشعب غالباً جنباً إلى جنب مع زيادات في ميزانية البنتاغون التي يعارضها الشعب، لكن مع دعم قوي من جانب البزنس في كلتا الحالتين. يمكن بسهولة فهم أسباب الزيادات في الإنفاق حين نضع نصب أعيننا الدور المحلي لنظام البنتاغون والمنطوي على تحويل الأموال العامة إلى القطاعات المتقدمة في الصناعة بحيث يمكن حماية ناخبي نيوت غينغريتش الأثرياء، مثلاً، من الظروف القاسية في السوق من خلال دعم مالي حكومي يفوق نظيره في أية مقاطعة ضواحي أخرى في البلاد (خارج الحكومة

الفدرالية نفسها)، فيما يشجب قائدُ ثورة المحافظين الحكومة الكريمة ويثني على الفردانية المتوحشة.

كان واضحاً منذ البداية، مما أظهرته صناديق الاقتراع، أن القصص التي رُويَت حول الانتصار الساحق لحزب المحافظين غير صحيحة. الآن اعتُرف وبهدوء بما جرى من احتيال. أوضح اختصاصي التصويت لجمهوريّي غينْغريتش أنه حين ذكَر أن غالبية الشعب أيّدت العقد مع أمريكا Contract with America، فقد عنى بذلك أنهم أحبوا الشعارات التي استُخدمت لتغليف <الفكرة عندما قُـدّمت لهم>، فمثلاً أظهرت دراساته أن الجمهور يعارض تفكيك النظام الصحي ويرغب بـــ "الحفاظ عليه وحمايته وتعزيزه" "من أجل الجيل التالي". وهكذا تُقدَّم فكرة تفكيك النظام الصحي في غلاف يظهرها على أنها "حلّ يحافظ على" هذا النظام "ويحميه" من أجل الجيل التالي. والشيء ذاته يصحّ عموماً.

يعتبر كل هذا طبيعياً جداً في مجتمع يُديره البزنس إلى حد غير اعتيادي، وينفق مبالغ طائلة في الأنشطة التسويقية: تريليون دولار أمريكي سنوياً، أي ما يعادل سدس الناتج المحلي الإجمالي، خاضعاً في جزء كبير منه للاقتطاع الضريبي، وبذلك يدفع الناس ثمناً مقابل الحصول على امتياز التلاعب بمواقفهم وسلوكهم.

بيد أن من العسير ترويض الوحش العظيم. فقد اعتُقد مراراً أن المشكلة قد حُلّت وأن "نهاية التاريخ" قد بُلغت بنوع من طوباويّة

الحكام. كانت فترة نشوء العقيدة النيوليبرالية في مطلع القرن التاسع عشر مرحلة نموذجية بحق، عندما أعلن دافيد ريكاردو David Ricardo وتوماس مالتوس Thomas Malthus وشخصيات أخرى عظيمة بارزة في علم الاقتصاد الكلاسيكي أن العلم الجديد قد أثبت، بحتمية قوانين نيوتن، أننا بمحاولتنا مساعدة الفقراء لا نقوم سوى بإيذائهم، وأن أفضل هدية يمكننا تقديمها للجماهير المعذبة هي تحريرها من وهم امتلاكها حقاً في الحياة. لقد أثبت العلم الجديد أن ليس للشعب حقوقاً أكثر مما يمكنه الحصول عليه ضمن سوق العمل غير المحكوم بأية قوانين. وبحلول عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بدا أن هذه العقائد قد ربحت المعركة في إنكلترا. ومع تسخير انتصار الفكر اليميني لخدمة التصنيع والمصالح المالية البريطانية "أُجبر" شعب إنكلترا "على اجتياز تجربة طوباوية"، كما كتب كارل بولاني Karl Polanyi في مؤلفه الكلاسيكي "التحول الكبير The Great Transformation" قبل خمسين سنة. ويتابع بولاني قائلاً أنها كانت "أقسى عملية إصلاح اجتماعي" في التاريخ بأسره "سحقت الكثير الكثير من الأرواح". بيد أن مشكلةً لم يحسب لها حساب برزت إلى الوجود، إذ بدأت الجماهير الغبية تستنتج أنه إذا كنا لا نملك حقاً في الحياة فلا حق لكم في الحكم. كان على الجيش البريطاني التصدي للاضطرابات والفوضى، وسرعان ما برز تهديد آخر أكثر خطورة أيضاً مع شروع العمال في تنظيم

وأن طوباوية الحكام قد بُلغت – في "أمريكا هي الأكثر لاديموقراطية" والتي "بُنيت على أنقاض احتجاجات عمالها"، حسب تعليق دافيد مونتغومري David Montgomery، المؤرخ في جامعة يال Yale University. لكن وللمرة الثانية كان الاحتفال سابقاً لأوانه. فخلال سنوات قليلة فرَّ الوحش العظيم مرة أخرى من قفصه. وحتى الولايات المتحدة، وهي المجتمع الذي يحتل المرتبة الأولى بامتياز في كونه مُداراً من قبل البزنس، أُكرهت تحت وطأة النضال الشعبي على منح <الطبقة العاملة> حقوقاً كانت قد فازت بها منذ عهد بعيد في مجتمعات أكثر أوتوقراطية بكثير <من مجتمع الولايات المتحدة>.

فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، شنَّ البزنس هجوماً دعائياً واسعاً لاستعادة ما خسره. ومع أواخر عقد الخمسينيات، كان الافتراض السائد على نحو واسع هو أن الهدف المنشود قد تحقق. وكتب دانييل بل Daniel bell، أخصائي علم الاجتماع في جامعة هارفارد قائلاً: لقد بلغنا "غاية العقيدة" في العالم الصناعي. قام بل قبل سنوات قليلة من ذلك، وبوصفه رئيس تحرير الصحيفة الاقتصادية الرائدة فورتشن Fortune، بإعداد تقرير حول المستوى "المذهل" للحملات الدعائية للبزنس والمصمَّمة للتغلب على المواقف الديموقراطية الاجتماعية التي بقيت ثابتة خلال سنوات ما بعد الحرب.

غير أن الاحتفال كان مرةً ثانية سابقاً لأوانه. أظهرت أحداث عقد الستينيات أن الوحش الكاسر كان لا يزال يطوف خلسة

باحثاً عن فريسته، مثيراً مرة أخرى الخوف من الديموقراطية بين "الرجال المسؤولين". خصصت اللجنة الثلاثية، المؤسسة عام ١٩٧٣ على يد دافيد روكفيلر David Rockefeller، أولى دراساتها الهامة لموضوع "أزمة الديموقراطية" في كافة أرجاء العالم الصناعي مع سعي شرائح واسعة من الجمهور لدخول الميدان الشعبي. ربما ينظر السُذج إلى ذلك على أنه خطوة نحو الديموقراطية، بيد أن اللجنة أدركت أنها "ديموقراطية مفرطة" وأملت باستعادة الأيام التي "كان فيها ترومان قادراً على حكم البلاد بالتعاون مع عدد قليل نسبياً من محامي ومصرفيّي وول ستريت Wall Street"، حسب تعليق مقرّر اللجنة الأمريكي. كان ذلك "تعديلاً" مناسباً "في الديموقراطية". أما ما احتلّ أهمية خاصة بالنسبة للجنة، فهي الإخفاقات التي باءت بها ما دعتها اللجنة بالمؤسسات المسؤولة "عن تلقين الناشئة مبادئ <الديموقراطية>" وهي: المدارس، والجامعات، والكنائس. اقترحت اللجنة وسائل كفيلة باستعادة النظام، وبإعادة عامة الشعب إلى حالة السلبية والإذعان متغلبةً بتلك الطريقة على أزمة الديموقراطية.

تمثّل اللجنة قطاعات السلطة والحياة الفكرية الأكثر تقدمية والمؤيدة لسياسة الدُولّية internationalist في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان؛ لقد فُرّغت إدارة كارتر تفريغاً كاملاً تقريباً من أركانها. فالجناح اليميني يتبنى مساراً أكثر تشدداً بكثير.

منذ عقد السبعينيات، عملت التغيرات في الاقتصاد الدولي على وضع أسلحة جديدة في أيدي الحكام ممكّنةً إياهم من الإبطال التدريجي لأثر العقد الاجتماعي الكريه الذي سبق وأحرزه الكفاح الشعبي. قلّص الطيف السياسي في الولايات المتحدة، علماً أنه دائماً ضيق للغاية، إلى ما يقارب العدم. وبعد شهور قليلة من استلام بيل كلينتون Bill Clinton منصبه، عبّرت صحيفة وول ستريت في خبرها الرئيس عن سرورها لأنه "قضية بعد أخرى، يقترب السيد كلينتون وإدارته تدريجياً من الجانب ذاته الذي تقف عنده الشركات الأمريكية" منتزعين تهليل رؤساء كبرى الشركات الذين كانوا مبتهجين لأنـــ "نا ننسجم مع هذه الإدارة بشكل أفضل بكثير من انسجامنا مع الإدارات السابقة"، على حد تعبير أحدهم.

بعد مضي عام وجد رجال الأعمال أن بمقدورهم القيام بما هو أفضل من ذلك أيضاً، ومع بداية شهر أيلول من عام ١٩٩٥ أفادت بزنس ويك أن الكونغرس الجديد "يمثل منعطفاً تاريخياً للبزنس؛ إذ لم يسبق على الإطلاق أن أُمطر أصحاب الأعمال الحرة في أمريكا، بهذا الحماس الشديد، بوابل كثيف من السلع الجذابة".

كان كلا المرشحين في انتخابات تشرين الثاني عام ١٩٩٦ جمهوريَين معتدلين ومطلّعَين حكوميين قديمي العهد؛ إنهما مرشحا عالم البزنس. كانت الحملة واحدة من "أكثر الحملات رتابةً وفشلاً في التاريخ" كما أفادت الصحافة الاقتصادية. وكشفت صناديق الاقتراع

عن انخفاض الاهتمام الشعبي <بتلك الانتخابات> إلى حتى ما دون المستويات الدنيا السابقة رغم ما صُرف في الحملة من نفقات حطّمت الأرقام القياسية. كما أظهرت الصناديق أن الناخبين يكرهون كلا المرشحَين ولا يرجون خيراً البتة من أي منهما.

ثمة سخط واسع على الأعمال التي يقوم بها النظام الديموقراطي. وقد سُجلت ظاهرة مماثلة في أمريكا اللاتينية، فعلى الرغم من الاختلاف الكلي في الظروف المحيطة بالظاهرة نفسها إلا أن بعضاً من الأسباب المؤدية إليها هي ذاتها. شدّد العالم السياسي الأرجنتيني أتيليو بورون Atilio Boron على حقيقة أن العملية الديموقراطية في أمريكا اللاتينية قد كُرِّست جنباً إلى جنب مع الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية التي شكّلت كارثة لغالبية الشعب. لقد كان لاستحداث برامج مشابهة في الدولة الأغنى في العالم تبعات مشابهة. عندما يشعر أكثر من ٨٠ بالمئة من السكان أن النظام الديموقراطي هو عبارة عن خدعة، وأن الاقتصاد "غير عادل في جوهره"، فإن "قبول المحكومين" سيكون قبولاً ظاهرياً إلى حد بعيد.

تسجل الصحافة الاقتصادية "استعباد رأس المال الجليّ لليد العاملة طوال الخمس عشرة سنة الماضية"، ما سمح له بتحقيق الكثير من الانتصارات. لكنها تحذر أيضاً من أن أيام المجد قد لا تدوم بسبب "الحملة الشرسة" أكثر فأكثر التي يشنها العمال "من أجل تأمين 'أجر معيشي' مزعوم" و"حصة في الكعكة مضمونة وأكبر حجماً".

جدير بنا تذكّر أننا قاسينا كل هذا من قبل. فكثيراً ما أُعلن عن "نهاية التاريخ"، و"أنموذج الكمال"، و"حسن الختام"، وكان ذلك دائماً غير صحيح. ورغم كل ما يتصل بذلك من أمور قذرة، يظل من الممكن لنفسٍ متفائلة أن تلاحظ تقدماً بطيئاً، بشكل واقعي، كما أعتقد. إذ يمكن أن تنطلق شرارة الصراعات الشعبية في الدول الصناعية المتقدمة، وغالباً في الدول الأخرى أيضاً من مستوى <اجتماعي> أرفع وأن تكون محمّلةً بآمال عريضة أكثر من آمال حقبتي التسعينيات البهيجة والعشرينيات المزدهرة، أو حتى الآمال التي سادت قبل ثلاثين عاماً. ويمكن لوحدة الصف الدولية أن تتخذ أشكالاً بنّاءة أكثر وجديدة مع إدراك الغالبية العظمى لشعوب العالم أخيراً أن مصالحهم هي ذاتها تقريباً، وأن بالإمكان تعزيزها من خلال العمل سوية. ليس ثمة سبب في الوقت الحاضر، أكثر مما كان هنالك في أي وقت مضى، يدعو للتصديق بأننا مقيّـدون بقوانين اجتماعية مجهولة وغامضة، وليس ببساطة، بقرارات تُـتخذ ضمن مؤسسات خاضعة للإرادة الإنسانية – أي مؤسسات إنسانية، مؤسسات عليها أن تواجه اختبار الشرعية، وإن لم تنجح فيه ، يمكن استبدالها بأخرى أكثرَ حرية وأكثر عدالة ، كما كانت عليه الحال غالباً في السابق.

نُشرت نسخة من هذا المقال بدايةً في أمريكا الجنوبية مترجمةً إلى اللغتين الإسبانية والبرتغالية عام ١٩٩٦

III

الشغف

بالأسواق الحرة

"طوال أكثر من نصف قرن كانت الأمم المتحدة المنتدى الرئيس الذي حاولت الولايات المتحدة من خلاله خلق عالم على صورتها، وحيث كانت تتاور مع حلفائها لصياغة اتفاقيات دولية متعلقة بحقوق الإنسان أو التجارب النووية أو البيئة، التي أصرت واشنطن على أن تعكس قيمها هي". ويمر تاريخ ما بعد الحرب <العالمية الثانية> على هذا النحو، كما نعلم من الفقرة الافتتاحية للتقرير الإخباري الذي احتلّ الصفحة الأولى في صحيفة نيويورك تايمز New York Times لكاتبه دافيد سانجر David Sanger المحلل السياسي في تلك الصحيفة. لكن الزمان يتغير، فاليوم نقرأ في العنوان الرئيس في الصحيفة ذاتها ما يلي: "الولايات المتحدة تصدّر قيمها الخاصة بالسوق الحرة عبر الاتفاقيات التجارية العالمية". وتتجه إدارة كلينتون

الآن، متخطيةً اعتمادها التقليدي على الأمم المتحدة، إلى منظمة التجارة العالمية الجديدة (WTO) لتنفذ من خلالها مهمة "تصدير القيم الأمريكية". ويتابع سانجر قوله (نقلاً عن الممثل التجاري للولايات المتحدة) أنه في نهاية المطاف قد تكون منظمة التجارة العالمية هي الأداة الأكثر فعالية لتصدير "شغف أمريكا بإزالة القوانين <الناظمة للتجارة> وبالأسواق الحرة عموماً، و"القيم الأمريكية في المنافسة الحرة والقوانين العادلة وفرضها بالقوة عملياً"، إلى عالم لا يزال يتلمس طريقه في الظلام. وتتمثل هذه "القيم الأمريكية" بأقوى صورة لها في موجة المستقبل أي الاتصالات والإنترنت وتقانة الحواسيب المتقدمة والعجائب الأخرى التي ابتدعتها روح التنافس الفردي الأمريكية الممتلئة حماسة والتي أطلقت السوقُ العنانَ لها، بعد أن حررتها الثورة الريغانية أخيراً من التدخل الحكومي.

ويقول يوسف إبراهيم Youssef Ibrahim في تقرير آخر احتل الصفحة الأولى في تايمز Times مكرراً موضوعاً مألوفاً: في هذه الأيام "بدأت الحكومات في جميع أنحاء العالم تستجيب لعقيدة السوق الحرة التي بشّر بها في الثمانينيات الرئيس ريغان ورئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر Margaret Tatcher". وسواء أحببتَ ذلك أم كرهته، فإن المتحمسين والناقدين على امتداد واسع من الآراء – في حال اكتفينا فقط بالجزء الليبرالي اليساري من الطيف – يتفقون

على "أنه ثمة انتشار ساحق لا سبيل إلى إيقافه لما يدعوه أنصارها بـ "ثورة السوق"؛ فقد غيّرت "الفردانية[*] الريغانية المتوحشة Reaganesque rugged individualism" قوانين اللعبة على امتداد العالم، بينما هنا داخل الوطن "الجمهوريون والديموقراطيون على السواء مستعدون لإعطاء السوق السيطرة التامة "معبّرين عن التزامهم بـ "المعتقد التقليدي الجديد"[١].

تعاني هذه الصورة من مشكلات عدة إحداها التفسير المعطى لأحداث نصف القرن الأخير. إذ لا بد أنه حتى أكثر المؤمنين إخلاصاً بـ "رسالة أمريكا" يدركون أن العلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة كانت على النقيض عملياً مما تصوره الفقرة الافتتاحية <في صحيفة نيويورك تايمز> منذ خروج هذه الأخيرة عن السيطرة مع النجاح في التحرر من الاستعمار، ما ترك الولايات المتحدة معزولةً باطراد في معارضتها للاتفاقات الدولية المتعلقة بمدى واسع من القضايا وملتزمةً بإضعاف الهيئات الرئيسة للأمم المتحدة، ولا سيّما تلك الهيئات ذات التوجه المؤيد لدول العالم الثالث. يمكن أن يكون كثير من المسائل المتعلقة بالعالم محل نقاش، لكن هذه القضية ليست إحداها بالتأكيد.

(*) مذهب ينادي بأن المبادرة والمصالح الفردية يجب ألا تخضع لسيطرة الحكومة أو المجتمع أو رقابتهما، وبأن المصالح الفردية يجب أن تكون فوق كل اعتبار – المصدر: قاموس المورد.

أما بالنسبة لـــ "الفردانية الريغانية المتوحشة" وتأليهها السوقَ، فربما يكفي الاستشهاد بما ورد في مراجعةٍ لأحداث سنوات حكم ريغان المنشورة في مجلة فورنِ أفيرز لكاتبها الموظف الكبير في حقل التمويل الدولي في مجلس العلاقات الخارجية، Council on Foreign Relations حيث يشير هذا المقال إلى "المفارقة" المتمثلة في أن رونالد ريغان Ronald Reagan وهو "الرئيس الذي حكم في فترة ما بعد الحرب والذي فاق سواه في عشقه الكبير سياسةُ عدم التدخل، قد حدث في عهده أعظم تحول نحو سياسة الحمائية منذ عقد الثلاثينيات"[٢] - وليست هذه بـــ "مفارقة"، بل هي الآلية الطبيعية التي يسير وفقها "العشق الكبير لسياسة عدم التدخل"، وهي كالآتي: ينطبق قانون السوق عليــكم أنتم، أما أنا فلا أخضع له، إلا إن حدث ومالَت "ساحة اللعب" لمصلحتي، وهو ما يحدث عادةً نتيجةَ التدخلِ الحكومي واسع النطاق. ومن النادر أن نجد موضوعاً آخر في التاريخ الاقتصادي للقرون الثلاثة الماضية يماثل هذا الموضوع سيطرةً وشيوعاً.

كان الريغانيون <في حماسهم هذا> يتبعون نهجاً موَّطأً - حوّله مؤخراً "المحافظون" في حزب غينغريتش إلى مسرحية هزلية - عندما تغنوا بأمجاد السوق وألقوا محاضرات قوية اللهجة حول الثقافة المُضعِفة الآتية نتيجة الاعتماد <على الدولة>، وذلك أمام الفقراء داخل الوطن وخارجه، فيما كانوا يتباهون بفخر أمام عالم

البزنس بأن ريغان قد "منح الصناعة الأمريكية مقداراً من إعانات الاستيراد يفوق ما منحه لها أي من الرؤساء السابقين خلال أكثر من نصف قرن"؛ بل في الحقيقة يفوق ما منحه كل الرؤساء السابقين مجتمعين، في الوقت الذي قادوا فيه "الهجوم المستدام على مبدأ [حرية التجارة]" الذي قام به الأثرياء والأقوياء منذ أوائل السبعينيات، والذي استنكره أمين سر الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) الاقتصادي باتريك لو Patrick Low في مراجعة علمية قدّر فيها الآثار الكابحة المتولدة عن الإجراءات الريغانية بحوالي ثلاثة أضعاف عن تلك الناتجة عن الإجراءات التي اتخذتها الدول الصناعية الرائدة الأخرى[٣].

لم يكن "الانتقال" الجذري "نحو سياسة الحمائية" سوى جزء من "الهجوم المستدام" على مبادئ حرية التجارة، والذي سُرِّع في ظل "الفردانية الريغانية المتوحشة". ويتضمن فصل آخر من الرواية تحويل جزء هائل من الأموال العامة إلى القوة الخاصة غالباً في المظهر التقليدي لـــ "الأمن". وتمضي اليوم الحكاية البالغ عمرها قروناً دون تغيير يذكر؛ ليس هنا فحسب بالطبع، ولو أن إشارات قوية جديدة للخداع والنفاق ربما تكون سُجّلت على الصعيد المحلي.

إن "بريطانيا التي صنعتها تاتشر" هي في الحقيقة اختيار موفق آخر لتوضيح "التبشير بالسوق الحرة". وسنكتفي بقليل فقط من المفاجآت التي حدثت في الأشهر القليلة الماضية (مطلع عام

١٩٩٧)، فقد أفادت صحيفة أوبزيرفر اللندنية Observer London بأنه "خلال فترة ذروة الضغط لبيع الأسلحة لتركيا"، "تدخلت" رئيسة الوزراء تاتشر "شخصياً لضمان دفع مبلغ قدره ٢٢ مليون جنيه إسترليني تقتطع من ميزانية بريطانيا المخصصة للإعانات الخارجية وذلك للمساعدة في إنشاء شبكة مترو في العاصمة التركية أنقرة. كان المشروع غير مجدٍ اقتصادياً، في العام ١٩٩٥ اعترف" وزير الخارجية دوغلاس هيرد Douglas Hurd بأنه "تصرُفٌ غير قانوني". كانت الحادثة جديرة بالانتباه لا سيّما أنها حدثت على أثر فضيحة بيرغوادام Pergua Dam التي كشفت النقاب عن مساعدات مالية غير قانونية قدمتها تاتشر "'لتجميل' صفقات الأسلحة المعقودة مع النظام الماليزي" مع صدور حكم عن المحكمة العليا بحق هيرد، علاوة على ضمانات التسليف والتدابير التمويلية الحكومية، وما تبقى من الوسائل المشكلة في مجموعها درعاً واقياً والكفيلة بتحويل الأموال العامة إلى "صناعة الدفاع" ما أثمر عن مدى مألوف من المنافع للصناعة المتقدمة عموماً.

وقبل ذلك بأيام قليلة نشرت الصحيفة ذاتها قائلة إنّ "ما يعادل مليوني طفل بريطاني يعانون من اعتلال في الصحة وتأخر في النمو بسبب سوء التغذية" نتيجة "الفقر المنتشر بمقياس لم تشهده بريطانيا منذ الثلاثينيات". لقد تراجع التوجّه نحو تحسين الأوضاع الصحية للأطفال، كما أن أمراض الطفولة التي كانت ضمن السيطرة

أخذت في التزايد بشكل ملحوظ بفضل "التبشير بالسوق الحرة" (عالي الانتقائية) الذي يحظى بالإعجاب الشديد للمستفيدين منه.

قبل أشهر قليلة من ذلك أعلن أحد العناوين الصحفية البارزة ما يلي: "واحد من كل ثلاثة أطفال بريطانيين يولد في بيئة فقيرة"، مع "ازدياد فقر الأطفال بمقدار ثلاثة أضعاف مما كان عليه منذ انتخاب مارغريت تاتشر". ونقرأ في عنوان تقرير آخر أن "الأمراض التي كانت سائدة في عهد ديكنز Dickens تعود لتقضّ مضجع بريطانيا المعاصرة"، حيث يورد التقرير نتائج دراسات انتهت إلى أن "الظروف الاجتماعية في بريطانيا تتراجع إلى ما كانت عليه قبل قرن". أما الأشد وطأة فهي الآثار الناجمة عن قطع الغاز والتيار الكهربائي والماء وخطوط الهاتف عن "عدد كبير من المنازل" مع مضيّ الخصخصة في مسارها الطبيعي حاملةً معها عدداً من الوسائل المتنوعة التي تُؤثر "الزبائن الأكثر ثراء" وتشكّل "عبئاً إضافياً على الفقراء" ما أدى إلى "اتساع الهوّة بين حصتّي الأغنياء والفقراء من الطاقة"، وكذلك الأمر بالنسبة لإمدادات المياه والخدمات الأخرى. تعمل "الاقتطاعات الهمجية" في البرامج الاجتماعية على وضع الأمة <البريطانية> "في قبضة الذعر حيال حدوث انهيار اجتماعي وشيك". بيد أن قطاعي الصناعة والتمويل يستفيدان على نحو ممتاز من خيارات السياسة ذاتها.

وختاماً لكل ما سبق، ظلّ مستوى الإنفاق العام، بعد سبع عشرة سنة من التبشير التاتشري، يراوح مكانه عند نسبة ٤٢،٢٥ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي <وهي النسبة> ذاتها التي كان عليها حين تقلّدت تاتشر منصبها[٤].

وهذا الوضع ليس غير مألوف تماماً هنا.

منظمة التجارة العالمية: "تصدير القيم الأمريكية"

دعونا نضع جانباً التباين المثير بين العقيدة النظرية والواقع ونرى ما يمكننا تعلّمه من خلال التمعن في الحقبة الجديدة التي بدأت تلوح في الأفق. وأعتقد أن بوسعنا تعلّم الكثير.

إن التقرير الذي نشرته صحيفة تايمز حول كيفية "تصدير الولايات المتحدة لقيمها الخاصة بالسوق الحرة" يحتفل باتفاقية منظمة التجارة العالمية في مجال الاتصالات. وأحد الآثار المرحب بها لتلك الاتفاقية هو تزويدُ واشنطن بـــ "أداة جديدة للسياسة الخارجية". "تمكّن" الاتفاقيةُ "منظمةَ التجارة العالمية من العبور إلى داخل حدود الدول السبعين الموقعة عليها <ومن ثمَّ التدخل في شؤونها المحلية>"، ولا يخفى على أحد أن بوسع المؤسسات الدولية ممارسة نشاطها ما دامت تلتزم بمطالب الأقوياء، ولا سيما الولايات المتحدة. فما يحدث في عالم الواقع إذاً هو أن "الأداة الجديدة" تسمح للولايات المتحدة بالتدخل الكامل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى مرغِمةً إياها على تغيير قوانينها وممارساتها. وستعمل منظمة التجارة العالمية بشكل

حاسم على التأكد من أن الدول الأخرى "ماضية حتى النهاية في الإيفاء بالتزاماتها القاضية بالسماح للأجانب بالاستثمار" دون أية قيود في قطاعات رئيسة من اقتصاداتها. وفيما يتعلق بالمسألة قيد المناقشة تحديداً <أي الاتصالات>، فالنتيجة المحتملة واضحة للجميع، وهي كالآتي: "ستكون الشركات المستفيدة من هذه الحقبة الجديدة هي، بشكل واضح، شركات الاتصالات الأمريكية التي تتمتع بمراكز <تنافسية> تتيح لها بدرجة كبيرة الهيمنة على ميدان اللعب الممهّد[*]"، كما تشير مجلة فار إيسترن إيكونوميك ريفيو Far Eastern Economic Review،[٥] إلى جانب شركة بريطانية - أمريكية عملاقة واحدة.

لا تبعث هذه التوقعات على السرور في نفوس الجميع. وتلك الحقيقة يدركها الرابحون من حدوث هذه التوقعات، وبناء على ذلك يقدمون تفسيراتهم لهذا الأمر كالآتي: يخشى الآخرون، كما يقول سانجر، من أن "تتمكّن شركات الاتصالات الأمريكية العملاقة من سحق الاحتكارات الضعيفة، التي أقرتها الحكومات، والتي سيطرت طويلاً على قطاع الاتصالات في أوروبا وآسيا" - كما حدث في الولايات المتحدة، بعد وقت طويل من الفترة التي باتت تمثل فيها إلى حد بعيد الاقتصاد الرائد والدولة الأقوى في العالم. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الإسهامات الرئيسة في مجال التقانة الحديثة

(*) إذ تعتبر هذه الأسواق سهلة نظراً لخلوّها من أية قيود.

(كأجهزة الترانزيستور، على سبيل المثال لا الحصر) كان مصدرها مختبرات الأبحاث العائدة للـــ "الاحتكارات الضعيفة التي أقرتها الحكومات" والتي هيمنت على قطاع الاتصالات هنا <أي في الولايات المتحدة> حتى فترة السبعينيات. لقد استفادت من تحررها من نظام السوق الصارم لسدّ احتياجات القطاعات المتقدمة في الصناعة عموماً عبر ضخّ الأموال العامة <إليها> (بطرق غير مباشرة أحياناً، أي بواسطة قوة الاحتكار، خلافاً للوسائل الأكثر مباشرةً التي يستعين بها نظام البنتاغون).

أولئك الذين يتشبثون بالماضي تشبثاً غير منطقي يرون هذه الأمور من منظور مختلف بعض الشيء. تشير مجلة فار إيسترن إيكونوميك ريفيو إلى أن الموظفين في آسيا سيخسرون وظائفهم و"سيتوجب على كثير من المستهلكين الآسيويين دفع تكاليف أكبر من التكلفة الحالية مقابل خدمات الهاتف قبل أن يحين الوقت لدفع تكاليف أقل لقاء هذه الخدمة". متى سيدفعون تكاليفَ أقل؟ ولكي يبزغ فجر ذلك المستقبل المشرق، من الضروري فقط "تشجيع..." المستثمرين الأجانب "على القيام بأعمال مرغوبة اجتماعياً"، وليس مجرد توجيه اهتمامهم نحو تحقيق الأرباح وتقديم الخدمات للطبقة الغنية وعالم البزنس. أما عن كيفية حدوث هذه المعجزة، فهو أمر يحتاج إلى توضيح رغم أن هذا الاقتراح سيحفّز يقيناً المراكز الرئيسة للشركات على التفكير جدياً بالموضوع.

تتوقع مجلة ريفيو أن تؤدي اتفاقية منظمة التجارة العالمية خلال فترة التخطيط إلى رفع تكاليف خدمة الاتصال الهاتفي لغالبية المستهلكين الآسيويين. "الأمر في حقيقته هو أن عدداً قليلاً نسبياً من الزبائن في آسيا يمكنهم الاستفادة من الأسعار الأرخص للاتصال الخارجي" المنتظر لها أن تكون كذلك مع استيلاء الشركات الأجنبية الضخمة، الأمريكية غالباً، <على هذا القطاع>. ففي أندونيسيا مثلاً يُـــجري ما يقارب ٣٠٠,٠٠٠ شخص فقط من أصل حوالي ٢٠٠ مليون نسمة – على وجه الخصوص من قطاع البزنس – مكالمات خارجية. و"من المرجح كثيراً أن ترتفع تكلفة خدمة الاتصالات المحلية بشكل عام" في آسيا كما يتوقع دافيد باردن David Barden، المحلل المختص بشؤون الاتصالات الإقليمية لدى مؤسسة جيه بي مورغان سيكيوريتيز J.P.Morgan Securities في هونغ كونغ. ويتابع باردن مستدركاً أن الأمر برمته إيجابي؛ "فإن لم تدرّ الأعمال أية ربحية لن تكون ثمة أعمال أصلاً". ولما كان المزيد أيضاً من الممتلكات العامة يُتخلى عنها إلى الشركات الأجنبية، يستحسن لتلك الشركات إذاً أن تكون مضمونة الربحية – اليوم قطاع الاتصالات وغداً مجموعة أكبر بكثير من الخدمات ذات الصلة. تتوقع الصحافة الاقتصادية أن "تكون للاتصالات الشخصية عبر الإنترنت [المشتملة على الشبكات والتعاملات القائمة بين الشركات] الغلبةَ في مجال الاتصالات في غضون خمس أو ست سنوات، كما أن لعمال مقاسم

الهاتف المصلحة الكبرى في الدخول إلى عالم التجارة عبر الإنترنت". ينظر أندرو غروف Andrew Grove – المدير العام لشركة إنتل Intel – متأملاً مستقبل الشركة العائدة ملكيتها إليه، إلى الإنترنت على أنه "التغير الأكبر الذي طرأ في محيطنا" في الوقت الراهن. فهو يتوقع نمواً كبيراً في أعداد "مزوِّدي الاتصال، والأشخاص المشتغلين في إنشاء الشبكة العنكبوتية العالمية World Wide Web، والأشخاص المصنّعين لأجهزة الكومبيوتر" (كلمة "أشخاص" تعني هنا شركات)، وكذلك صناعة الإعلان البالغ حالياً رقم أعمالها السنوي ٣٥٠ بليون دولار أمريكي تقريباً، والمتوقع لها أن تجد فرصاً جديدة مع خصخصة الإنترنت المنتظر منها تحويل تلك الصناعة إلى احتكار للقلة على مستوى العالم[٦].

في تلك الأثناء تتقدم الخصخصة بسرعة في البلدان الأخرى. لنبحث مثلاً في واحدة من الحالات الهامة. قررت حكومة البرازيل، وسط معارضة شعبية شديدة، خصخصة شركة فايل Vale Company المسيطرة على مصادر هائلة من اليورانيوم والحديد والثروات المعدنية الأخرى، إضافة إلى المرافق الصناعية وخدمات النقل، بما في ذلك التقانة المتقدمة. تعد فايل شركة ذات ربحية عالية بالنظر إلى ما حققته عام ١٩٩٦ من عائدات فاقت خمسة بلايين دولار أمريكي وما تتوقعه من نجاحات باهرة مستقبلاً؛ فهي واحدة من ست شركات أمريكية لاتينية مصنفة ضمن الخمسمئة شركة الأكثر ربحية في

العالم. وقدّرت دراسة أجراها مختصون في كلية الدراسات العليا للعلوم الهندسية Graduate School of Engineering في الجامعة الفدرالية Federal University في ريو، أن الحكومة استخفّت استخفافاً خطيراً بالشركة، مشيرةً أيضاً إلى استنادها في ذلك إلى تحليل "مستقل" أجرته مؤسسة ميريل لينتش Merrill Lynch، المصادف ارتباطها باتحاد الشركات الأنغلو أمريكي الضخم الساعي إلى الاستيلاء على هذا الجزء الحيوي من اقتصاد البرازيل. وتنفي الحكومة بغضب صحة هذه النتائج. إذا كانت تلك النتائج دقيقة، يُعتبر هذا الاستيلاء واحداً من النماذج المألوفة جداً[٧].

تعليق جانبي: ليست الاتصالات تماماً مثل اليورانيوم. فتركُز الاتصالات في أية أيدٍ (ولاسيّما في أيدٍ أجنبية) من شأنه إثارة بعض التساؤلات الهامة جداً حول الديموقراطية بمعناها الحقيقي. كما تبرز تساؤلات مشابهة حول تركز التمويل، الذي يقوّض الانخراط الشعبي في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي. وتثير السيطرة على المواد الغذائية تساؤلات أكثر أهمية بكثير، ففي هذه الحالة تتعلق تلك التساؤلات بموضوع البقاء. وقبل عام من ذلك نبّــه الأمين العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – الفاو (FAO)، في مناقشته "لأزمة الغذاء التي حدثت على أثر الزيادات الهائلة في أسعار الحبوب هذا العام"، إلى "ضرورة أن تصبح" الدول "أكثر اعتماداً على نفسها في إنتاج الغذاء"[٨]. وتُنبه منظمة الفاو "الدولَ النامية" إلى

العودة عن السياسات التي فرضها عليها "إجماع واشنطن"، وهي سياسات حملت آثاراً مأساوية إلى كثير من دول العالم في الوقت الذي مثّلت فيه نعمة كبيرة للمشروعات الزراعية المدعومة حكومياً <وهي بطبيعة الحال أمريكية> - كما صادف أنها نعمة كبيرة لتجارة المخدرات التي ربما تكون أكبر نجاح حققته الإصلاحات النيوليبرالية كما تراها "قيم السوق الحرة" التي "تصدّرها الولايات المتحدة".

وتمضي سيطرة عمالقة الشركات الأجنبية على المِواد الغذائية في مسارها بشكل ممتاز، ومع توقيع اتفاقية الاتصالات وتنفيذها، يأتي دور الخدمات المالية.

قصارى القول إذاً هو أن النتائج المتوقعة لانتصار "القيم الأمريكية" في منظمة التجارة العالمية هي كالآتي:

١. "أداة جديدة" للتدخل الأمريكي بذراعه الطويلة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
٢. استيلاء الشركات الأمريكية على القطاعات التي تشكل عصب اقتصادات الدول الأخرى.
٣. تحقيق المكاسب لقطاعات البزنس والطبقة الغنية.
٤. تحويل أعباء التكاليف إلى عاتق عامة الشعب.
٥. أسلحة جديدة وذات فعالية محتملة في مواجهة خطر الديموقراطية.

قد يسأل الإنسان العاقل عما إذا كان لهذه التوقعات علاقة بالاحتفال <بانتصار القيم الأمريكية> أم أنها ليست سوى نتائج ثانوية لانتصار مبدأ يُحتفى به بدافع من الالتزام بالقيم العليا. ومما يساهم في تعميق الشك في هذا الأمر هو مقارنة الصورة التي رسمتها صحيفة تايمز لحقبة ما بعد الحرب، الوارد ذكرها في بداية هذا المقال، بالحقيقة التي لا جدال فيها. ويتعزز هذا الشك أكثر عندَ إلقاء نظرة على بعض لازمات التاريخ المتكررة اللافتة للنظر ومن بينها أن أولئك الذين يتمتعون بموقع يسمح لهم بفرض مشروعاتهم لا يهللون لها بحماسة فحسب، بل يستفيدون منها إلى حدٍّ نموذجي أيضاً، سواء كان ما يزعمونه من قيم يشتمل على التجارة الحرة أو مبادئ عظيمة أخرى تثبت لدى تطبيقها على أرض الواقع أنها معدّلة تعديلاً ممتازاً لتوافق حاجات أولئك الذين يديرون اللعبة ويفرحون لما تثمره من نتائج. وحده المنطق يوحي بمسحة من الشك حين يتكرر النموذج. فيما ينبغي أن يزيد التاريخ هذا الشك درجة.

حريٌّ بنا في الواقع ألا نصل إلى ذلك الحد البعيد في بحثنا لهذا الأمر.

منظمة التجارة العالمية: منبر غير ملائم

في اليوم نفسه الذي نشرت فيه صحيفة نيويورك تايمز في صفحتها الأولى التقرير الذي أعلن عن انتصار القيم الأمريكية في

منظمة التجارة العالمية، نبّه محرّرو الصحيفة الاتحادَ الأوروبي إلى وجوب عدم اللجوء إلى منظمة التجارة العالمية لاستصدار قرار رسمي باسم المنظمة يدين فيه الولايات المتحدة بتهمة خرق اتفاقيات التجارة الحرة. أما ما كان على وجه الدقة محل خلاف فهو قانون هيلمز بيرتون Helms-Burton Act الذي "يُلزم الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تمارس نشاطات في كوبا". فالعقوبات "ستمنع هذه الشركات فعلياً من التصدير إلى الولايات المتحدة أو العمل فيها، حتى إن لم يكن لمنتجاتها ونشاطاتها أية علاقة بكوبا" (بيتر موريسي Peter Morici، مدير الشؤون الاقتصادية الأسبق في الهيئة الأمريكية للتجارة الدولية U.S. International Trade Commission). وتلك عقوبة لا يستهان بها، حتى بمعزل عن التهديدات الأكثر مباشرةً الموجّهة للأفراد والشركات التي تتجاوز خطاً سترسمه واشنطن بمفردها. وينظر المحررون إلى هذا القانون على أنه "محاولة مضلّلة للكونغرس لفرض سياسته الخارجية على الآخرين"؛ أما موريسي فيعارض هذا القانون لأنه "يتسبب بخسائر" للولايات المتحدة "تفوق الفوائد التي يعود بها" عليها. أما محلّ الخلاف الأكبر فهو الحظر التجاري بحد ذاته، أي "الخنق الاقتصادي الأمريكي لكوبا" والذي يدعوه المحررون بـــ "إحدى المفارقات التاريخية للحرب الباردة" التي يُفضل التخلي عنها لأنهّا باتت مضرة بالمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة(٩).

أما القضايا الأعم والمتعلقة بالصواب والخطأ فلا تطفو إلى السطح، بل الموضوع برمته هو كما يؤكد محررو تايمز "خلاف سياسي في المقام الأول" ولا صلة تربطه بـــ "التزامات واشنطن المتعلقة بالتجارة الحرة". ويفترض المحررون كما يبدو، شأنهم في ذلك شأن الآخرين، أنه إذا أصرت أوروبا على مطالبها فمن المرجح أن تصدر منظمة التجارة العالمية حكمها في حق الولايات المتحدة. وبالتالي فمنظمة التجارة العالمية ليست منبراً ملائماً <للنظر في هذه القضايا>.

والمنطق هنا بسيط ومعياري. قبل عشر سنوات، وللأسباب ذاتها وُجد بأن محكمة العدل الدولية International Court of Justice (ICJ) ليست منبراً ملائماً للفصل في اتهامات نيكاراغوا ضد واشنطن. رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بالسلطة القانونية لمحكمة العدل الدولية، وحين أدانت المحكمة الولايات المتحدة بتهمة "الاستخدام غير الشرعي للقوة"، مُصدرةً أمرها إلى واشنطن بوقف إرهابها الدوليّ وخرقها المعاهدات وحربها الاقتصادية غير الشرعية، وبدفع تعويضات ضخمة، ما كان من الكونغرس الخاضع لسيطرة الديموقراطيين إلا أن ردّ على ذلك بتصعيد تلك الجرائم فوراً، فيما شُجبت المحكمة من جميع النواحي وبقسوة بوصفها "منبراً عدائياً" سبق لها هي نفسها التشكيك بمصداقيتها بإصدارها حكماً في حق الولايات المتحدة. أما قرار المحكمة بحد ذاته فلم يرِد له ذكر تقريباً

في وسائل الإعلام، واقتصر ذكره على الكلمات التي أوردناها فقط وقرار المحكمة الصريح القاضي بأن المساعدة الأمريكية للكونتراز contras(*) هي ذات طابع "عسكري" وليس "إنسانياً". وقد استمرت المساعدات، جنباً إلى جنب مع إدارة الولايات المتحدة قوات الإرهابيين، إلى أن فرضت الولايات المتحدة إرادتها المسماة على الدوام بـــ "المساعدات الإنسانية". ويلتزم تاريخ الشعوب، فيما يتعلق بهذه القضايا، بالأعراف ذاتها.

بعد ذلك استخدمت الولايات المتحدة حق النقض الفيتو لإجهاض قرار صادر عن مجلس الأمن يدعو جميع الدول إلى التقيّد بالقانون الدولي (وهو خبر أوردته وسائل الإعلام على استحياء)، كما صوتت بمفردها (إلى جانب السلفادور وإسرائيل) ضد قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو إلى "الامتثال التام والفوري" لقرارات المحكمة - الأمر الذي لم يرد ذكره في الاتجاه السائد لوسائل الإعلام، كما تكرر حدوثه عند طرح القرار للتصويت مرة أخرى في السنة التالية، ترافقها هذه المرة فقط إسرائيل في مركب <المعارضة>. والموضوع برمته مثالٌ نموذجي يوضح كيف استخدمت الولايات المتحدة هيئة الأمم

(*) واحدهم كونترا contra؛ وهو عضو قوة حرب عصابات تدعمها الولايات المتحدة في نيكاراغوا عارضت حكومة الساندينيستا يسارية الجناح ١٩٧٩-١٩٩٠ - المصدر: Concise Oxford Dictionary.

المتحدة "منبراً" لفرض قيمها الخاصة (انظر الفقرة بين علامتي الاقتباس الواردة في مستهل هذا المقال).

وبالعودة إلى مسألة منظمة التجارة العالمية الراهنة نجد أن واشنطن صوتت وحدها في تشرين الثاني ١٩٩٦ (إلى جانب إسرائيل وأوزبكستان) ضد قرار للجمعية العامة تدعمه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كافة (EU)، ويحثّ هذا القرار الولايات المتحدة على إزالة الحظر التجاري ضد كوبا. كانت منظمة الدول الأمريكية Organization of American States (OAS) قد صوتت قبل ذلك بالإجماع على رفض قانون هيلمز بيرتون، كما طلبت من هيئتها القانونية (اللجنة القانونية للأمريكيتين Inter-American Juridical Committee) إصدار قرار بشأن شرعية القانون المذكور. وفي آب عام ١٩٩٦ حكمت اللجنة القانونية آنفة الذكر IAJC بالإجماع بأن قانون هيلمز بيرتون مخالفٌ للقانون الدولي. وقبل ذلك بعام كانت لجنة حقوق الإنسان للأمريكيتين التابعة لمنظمة الدول الأمريكية Inter-American Commission on Human Rights of the OAS قد أدانت القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على شحنات الأغذية والدواء المرسلة إلى كوبا باعتبارها انتهاكاً لحرمة القانون الدولي. أما ردّ إدارة كلينتون على ذلك فمفاده أن شحنات الأدوية ليست محظورة بالمعنى الحرفي للكلمة لكنها مقيّدة، ليس إلاّ، بشروط صعبة وخطيرة للغاية لدرجة أنه حتى أضخم

الشركات في الولايات المتحدة والخارج غير مستعدة لمواجهة العواقب المحتملة (أي الغرامات المالية الضخمة والسجن كعقوبة على ما تقرر واشنطن أنه خروقات "للتوزيع المناسب" <للسلع>، إضافةً إلى حظر السفن والطائرات وتعبئة الحملات الإعلامية ... إلخ). وفي الوقت الذي تمنع فيه بالفعل شحنات الغذاء <إلى كوبا>، تحتج الإدارة الأمريكية بوجود "مزودين كرماء" في أماكن أخرى (بتكلفة أعلى بكثير)، بحيث لا يكون الخرق المباشر للقانون الدولي خرقاً <بمعايير الولايات المتحدة>.

حين عرض الاتحاد الأوروبي هذه القضية على منظمة التجارة العالمية انسحبت الولايات المتحدة من النقاش، على غرارِ ما قامت به في محكمة العدل الدولية، منهيةً بذلك النظر في هذه القضية إنهاءاً فعليّاً[١٠].

وباختصار، العالم الذي سعت الولايات المتحدة "إلى خلقه على صورتها" من خلال الهيئات الدولية هو عالم يقوم على مبدأ حكم القوة. كما يستلزم "الشغف الأمريكي بالتجارة الحرة" أنه يمكن لحكومة الولايات المتحدة خرق الاتفاقيات التجارية ساعة تشاء. ليس ثمة مشكلة البتة في استيلاء الشركات الأجنبية (وهي بشكل رئيس شركات أمريكية) على قطاعات الاتصالات والتمويل والمواد الغذائية. ومن ناحية ثانية، تصبح الأمور مختلفة حين تتعارض

الاتفاقيات التجارية والقانون الدولي مع مشروعات الطرف القوي – وهو ما ينسجم مرة ثانية مع دروس التاريخ البيّنة.

وسنعرف المزيد عن هذه الأمور إذا ما حققنا في الأسباب الكامنة وراء رفض الولايات المتحدة القانون الدولي والاتفاقيات التجارية. ففيما يخص مسألة نيكاراغوا، أوضح أبراهام سوفاير Abraham Sofaer المستشار القانوني في وزارة الخارجية، أنه حين قبلت الولايات المتحدة الاعتراف بالسلطة القانونية للمحكمة الدولية في الأربعينيات كانت غالبية أعضاء الأمم المتحدة "في صف الولايات المتحدة ويشاطرونها وجهات نظرها المتعلقة بالنظام العالمي". أما الآن "فعدد كبير جداً من هؤلاء الأعضاء لا يمكن المراهنة عليهم في مشاركتنا وجهة نظرنا المتعلقة بالمفهوم الدستوري الأساسي لميثاق الأمم المتحدة"، و"غالباً ما تعارض هذه الغالبية نفسها الولايات المتحدة في قضايا دولية هامة". وعليه يكون مفهوماً وجوب تقدُّم الولايات المتحدة كثيراً عن بقية الدول، منذ الستينيات، في نقض قرارات الأمم المتحدة بشأن مجموعة واسعة من القضايا من ضمنها القانون الدولي وحقوق الإنسان وحماية البيئة، وما إلى ذلك من القضايا بما يتناقض تماماً مع الصورة النمطية المكررة في افتتاحية نيويورك تايمز كما ورد آنفاً. وقد مضت الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك في رفضها قرارات الأمم المتحدة بعد صدور هذا التوضيح بوقت قصير، حين استخدمت الفيتو الواحد والسبعين لها منذ عام

١٩٦٧. وعند انتقال القضية التي عارضتها (أي قضية المستوطنات الإسرائيلية في القدس) إلى الجمعية العامة، وقفت الولايات المتحدة وإسرائيل منفردتين في صف المعارضة، <وهذا> ما لا يخرج مرة أخرى عن النمط المألوف[١١].

وتابع سوفاير، مستخلصاً النتائج الطبيعية من عالم لا يمكن الوثوق به، موضحاً أن علينا الآن "الاحتفاظ لأنفسنا بالقوة لنقرر ما إذا كان للمحكمة سلطة قضائية علينا في أية قضية معينة". والمبدأ المتّبع دائماً والواجب فرضه الآن في عالم لم يعد مطيعاً كما يجب هو أن "الولايات المتحدة لا تقبل السلطة القضائية الملزِمة بشأن أي خلاف يتعلق بأمور تقع أساساً ضمن السلطة القضائية المحلية للولايات المتحدة، كما تقرره الولايات المتحدة". والمقصود هنا بـــ "الأمور المحلية" هو الهجوم الأمريكي على نيكاراغوا[١٢].

عبّرت وزيرة الخارجية الجديدة مادلين أولبرايت Madeleine Albright عن المبدأ الأساسي النافذ عملياً ببراعة حين وجهت توبيخاً إلى مجلس الأمن بسبب عدم استعداده لمجاراة مطالب الولايات المتحدة المتعلقة بالعراق، كالآتي: الولايات المتحدة سوف "تتصرف، مع الآخرين، بشكل جماعي حين يمكننا ذلك، وبشكل إفراديّ كما يتوجب علينا ذلك"، غير معترفة بأية قيود خارجية عليها في منطقة تعتبرها "ذات أهمية حيوية للمصالح القومية الأمريكية"- وفقاً لما تحدده الولايات المتحدة[١٣]. وتكون الأمم المتحدة منبراً ملائماً حين

يكون أعضاؤها "ممن يمكن التعويل عليهم" في مشاركة واشنطن وجهات نظرها، لكنها لا تكون كذلك حين "يعارض غالبية أعضائها الولايات المتحدة في قضايا دولية هامة". لا بأس إذاً بالقانون الدولي والديموقراطية – لكن بالنظر إلى ما يثمرانه من نتائج لا إلى العملية نفسها؛ شأنهما في ذلك شأن التجارة الحرة.

لا يتضمن إذاً الموقف الحالي للولايات المتحدة من قضية منظمة التجارة العالمية ما هو جديد. صرحت واشنطن بأن منظمة التجارة العالمية "لا تمتلك الأهلية للنظر في قضية تمسّ الأمن القومي الأمريكي؛ ينبغي علينا أن نفهم أن وجودنا مرهون بخنق الاقتصاد الكوبي. وأضاف متحدث باسم إدارة كلينتون أن حكم منظمة التجارة العالمية الصادر غيابياً بحق الولايات المتحدة لن يكون ذا أهمية أو محل اهتمام وذلك "لأننا لا نعتقد بأن أي قول أو فعل يصدر عن منظمة التجارة العالمية يمكنه إجبار الولايات المتحدة على تغيير قوانينها". وعلينا أن نتذكر هنا أن الميزة الكبرى لاتفاقية الاتصالات المبرمة في منظمة التجارة العالمية كانت أن هذه "الأداة الجديدة للسياسة الخارجية" تُرغم الدول الأخرى على تغيير قوانينها وممارساتها بالتمشّي مع مطالبنا.

فالمبدأ هو أن الولايات المتحدة مستثناة من تدخل منظمة التجارة العالمية في قوانينها، تماماً مثلما هي حرة في انتهاك القانون الدولي ساعة تشاء؛ وهو امتياز مقصور عليها رغم احتمال توسيعه ليشمل

الدول التابعة لها حين تقتضي الظروف. وهكذا تُدوّي ثانية المبادئ الأساسية للنظام العالمي بصوت واضح ومرتفع. سمحت اتفاقيات الغات GAAT الموقعة سابقاً ببعض الاستثناءات المتعلقة بالأمن القومي، وفي ظل تلك الاستثناءات سوّغت واشنطن حظرها التجاري على كوبا باعتباره يمثل "إجراءات اتُخذت سعياً وراء المصالح الأمنية الأساسية للولايات المتحدة". كما تسمح اتفاقية منظمة التجارة العالمية للعضو بالقيام بـــ "أي عمل يراه ضرورياً لحماية مصالحه الأمنية الأساسية"، لكن ذلك يقتصر فقط على حالات ثلاث محددة بدقة وهي: المواد النووية، وتجارة الأسلحة، والإجراءات "المتخذة في زمن الحرب أو حالات الطوارئ الأخرى في العلاقات الدولية"[١٤]. لم تستخدم إدارة كلينتون رسمياً "الاستثناء الخاص بالأمن القومي" الذي تتمتع به، ربما عن غير رغبة منها بأن يرد هذا السخف الشديد في سجلها الرسمي رغم إيضاحها أن المسألة <أي الحظر التجاري على كوبا> تتعلق بـــ "الأمن القومي".

وفي الوقت الذي أكتب فيه هذا المقال يحاول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التوصل إلى اتفاقية قبل الرابع عشر من نيسان، وهو التاريخ المحدد لبدء جلسات منظمة التجارة العالمية. وحتى ذلك التاريخ، "تقول" واشنطن، كما تفيد صحيفة وول ستريت، "أنها لن تتعاون مع ممثليّ منظمة التجارة العالمية بحجة أن المنظمة التجارية لا تمتلك سلطة قضائية في قضايا الأمن القومي"[١٥].

أفكار غير لائقة:

لا يفترض بالأشخاص المهذبين تذكّر ردة الفعل التي حدثت لدى محاولة كيندي تنظيم عمل جماعي ضد كوبا عام ١٩٦١؛ فقد أوضح دبلوماسي أن المكسيك لا تستطيع التعاون في هذا الأمر لأننا "لو صرّحنا علناً أن كوبا تشكل تهديداً لأمننا، لمات أربعون مليون مكسيكي من الضحك"[١٦]. مما يدفعنا هنا للنظر بجدية أكبر إلى التهديدات التي تواجه الأمن القومي.

كما لم يُبلّغ أيضاً عن أية وفيات بسبب الضحك عندما احتج ستيوارت آيزنستات Stuart Eizenstat المتحدث باسم الإدارة، مسوّغاً رفض واشنطن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بأن "أوروبا تتحدى 'ثلاثة عقود من السياسة الأمريكية تجاه كوبا تعود بتاريخها إلى إدارة كيندي، وهذه السياسة تسعى كلياً إلى فرض تغيير الحكومة في هافانا"[١٧]. وهنا يُسمح للولايات المتحدة بالرد على ذلك باعتدال بناءً على افتراض أن لها كامل الحق في الإطاحة بحكومة أخرى؛ ويكون ذلك في هذه الحالة <أي كوبا> عن طريق العدوان، والإرهاب الواسع، والخنق الاقتصادي.

ويبقى الافتراض قائماً دون أن يعترض عليه أحد كما يبدو. بيد أن تصريح آيزنستات تعرّض للانتقاد لأسباب أقل أهمية من قبل المؤرخ آرثر شليزنغر Arthur Schlesinger. فقد أشار شليزنغر، كاتباً عن الموضوع "بوصفه طرفاً مشاركاً في سياسة

إدارة كيندي تجاه كوبا"، إلى أن نائب وزير التجارة آيزنستات قد أساء فهم سياسات إدارة الرئيس كيندي. كان مصدر قلق هذه الأخيرة ما تقوم به كوبا "من إثارة الفتن في نصف الكرة <الغربي>" و "الرابطة السوفييتية". لكننا تجاوزنا الآن هذين الأمرين، وبالتالي تعتبر سياسات كلينتون هذه مفارقة تاريخية، رغم أنها تبدو، خلا ذلك، لا غبار عليها(١٨).

لم يفسر شليزنغر المعنى المقصود بعبارتي "إثارة الفتن في نصف الكرة <الغربي>" و"الرابطة السوفييتية"، لكنه سبق وفسرهما في موضع آخر سراً. أوضح شليزنغر بلا لبس، في تقريره الذي قدمه للرئيس الجديد <كيندي> حول نتائج مَهمة له في أمريكا اللاتينية مطلع عام ١٩٦١، مشكلة ما يقوم به كاسترو Castro من "إثارة للفتن" كالآتي: إنها "انتشار فكرة كاسترو الداعية إلى تولي الشعوب زمام أمورها بنفسها"، مضيفاً بعيد ذلك أن هذه مشكلة خطيرة حينما "يكون توزيع الأراضي والأشكال الأخرى للثروة القومية منحازاً انحيازاً كبيراً إلى الطبقات الثرية ... [فيما] يطالب الآن الفقراء والمعدمون، ممن أيقظهم المثال الذي قدمته الثورة الكوبية، بالحصول على فرص في عيش لائق". كما أوضح شليزنغر أيضاً التهديد الناجم عن "الرابطة السوفييتية" على النحو الآتي: "في تلك الأثناء يلوح الاتحاد السوفييتي في الأفق، متباهياً بما يقدمه من قروض ضخمة من أجل التنمية، ومقدماً نفسه كنموذج يحتذى به في القيام بالتحديث

خلال جيل واحد فقط". وبقيت "الرابطة السوفييتية" مفهومةً فهماً مماثلاً على نطاق أوسع بكثير في واشنطن ولندن منذ بدايات الحرب الباردة عام ١٩١٧ وصولاً إلى الستينيات، وهي التي ينتهي عندها السجل الوثائقي الرئيسي حالياً. كما أوصى شليزنغر أيضاً الرئيس الجديد باستخدام "مقدار معين من العبارات الرنانة" حول الأهداف العليا للحضارة والروح"، والتي ستذهب بألباب جماهير المستمعين وراء الحدود الجنوبية <للولايات المتحدة> حيث تحظى الخطب الفخمة الخيالية بإعجاب جامح". وفي غضون ذلك سنهتم نحن بالأمور الهامة. كما انتقد شليزنغر أيضاً بأسلوب واقعي، وبهدف إظهار مدى التغيرات الحاصلة، "التأثير الضار لصندوق النقد الدولي"، الذي كان آنذاك يسعى وراء تطبيق نموذج الخمسينيات لما يسمى حالياً "إجماع واشنطن" ("التعديل البنيوي"، "النيوليبرالية")[١٩].

وبهذه التوضيحات (السرية) لما يقوم به كاسترو من "إثارة الفتن في نصف الكرة <الغربي>"، و "الرابطة السوفييتية"، ندنو خطوة أخرى من فهم حقيقة الحرب الباردة. لكن ذلك موضوع آخر.

لم تكن إثارة الفتن على نحوٍ مشابه خارج نصف الكرة <الغربي> مشكلةً يستهان بها، فالقائمون على ذلك يواصلون نشر أفكار خطيرة بين الشعوب التي "تطالب الآن بفرص في عيش لائق". في أواخر شباط عام ١٩٩٦، وبينما كانت الولايات المتحدة في حالة ثوران حيال إسقاط كوبا طائرتين تابعتين لجماعة <كوبية> مناهضة

لكاسترو تتخذ من فلوريدا مقراً لها، علماً أن الطائرتين المذكورتين قامتا، وبانتظام، باختراق المجال الجوي لكوبا وإلقاء منشورات في هافانا تدعو الكوبيين للثورة، (كما شاركتا أيضاً في الغارات الإرهابية المتواصلة على كوبا وفقاً للمصادر الكوبية)، في الوقت الذي كانت فيه وكالات الأخبار تقدم تقارير مغايرة. فقد ذكرت وكالة أسوشييتد برس AP أن "جمهرة من الناس المهللين والمغنين رحبت بأطباء كوبيين" في جنوب إفريقيا، ممن وصلوا لتوهم بدعوة من حكومة مانديلا Mandela "للنهوض بمستوى الرعاية الطبية في المناطق الريفية الفقيرة"؛ إذ يوجد "لدى كوبا ٥٧٠٠٠ طبيب يعتنون بسكانها الـــ ١١ مليون مقارَنةً بعدد الأطباء في جنوب إفريقيا البالغ ٢٥٠٠٠ الذين يعتنون بسكانها الأربعين مليون". تضمنت مجموعة الأطباء المؤلفة من ١٠١ طبيب خيرة الأطباء الأخصائيين الذين لو كانوا من مواطني جنوب إفريقيا "لكان من المحتمل جداً لهم العمل في كايب تاون أو جوهانسبورغ" بضعف الأجور التي سيحصلون عليها في المناطق الريفية الفقيرة حيث يتوجهون. "منذ أن بدأ برنامج إرسال اختصاصيي الصحة العامة إلى الخارج في الجزائر عام ١٩٦٣، أرسلت كوبا ٥١,٨٢٠ من الأطباء وأطباء الأسنان والممرضات وأطباء بتخصصات أخرى" إلى أكثر بلدان العالم الثالث فقراً"، ليقدموا "العناية الطبية دون أي مقابل" في معظم الحالات. وبعد شهر من

ذلك، دُعي الأطباء الكوبيون المختصون إلى هاييتي لدراسة مشكلة تفشّي وباء التهاب السحايا فيها[٢٠].

عام ١٩٨٨ ذكرت صحيفة ألمانية غربية رائدة أن بلدان العالم الثالث تعدُّ كوبا بمثابة "قوة دولية عظمى"، ويعود ذلك إلى إرسالها مواطنيها من معلمين وعمال إنشاءات وأطباء وغيرهم للعمل في برامج "الخدمة الدولية". ففي عام ١٩٨٥ عمل ١٦٠٠٠ كوبي في بلدان العالم الثالث، وهو رقم يفوق ضعف مجموع العاملين في برنامج Peace Corps واختصاصيي وكالة AID من الولايات المتحدة. وبحلول عام ١٩٨٨ كان "عدد الأطباء الكوبيين المرسَلين إلى الخارج من قبل حكومتهم يفوق نظيره في أي بلد صناعي، ويفوق نظيره لدى منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة UN World Health Organization. وهذه المساعدات في غالبيتها دون مقابل، كما إن "المبعوثين الدوليين الكوبيين هم" رجال ونساء يعيشون في ظروف لا يقبل بها عادة معظم العاملين في برامج الإعانة التنموية"، وهذا هو "أساس نجاحهم". ويتابع التقرير قائلاً إن الكوبيين يعدّون "الخدمة الدولية" بمثابة "دليل على النضج السياسي"، وهي تُعلّم في المدارس على أنها "أنبل الفضائل". إن الاستقبال الحار الذي أبداه وفدُ الكونغرس الوطني الإفريقي ANC African National Congress للأطباء الكوبين في جنوب إفريقيا عام ١٩٩٦ والحشود التي كانت تغني "عاشت كوبا"، تشهد على الظاهرة نفسها[٢١].

علاوة على ذلك، ربما نتساءل عن رد فعل الولايات المتحدة لو أن طائرات ليبية حلقت فوق نيويورك وواشنطن وألقت منشورات تدعو الأمريكيين للثورة، وذلك بعد سنوات من الغارات الإرهابية على أهداف أمريكية داخل الولايات المتحدة وخارجها. هل من الممكن أن يردّ الأمريكيون على ذلك بتتويجها بأكاليل الزهور؟ وقد ألمح باري دنسمور Barrie Dunsmore من القناة الإخبارية الأمريكية ABC، إلى ما سيكون عليه ردّ الفعل ذاك قبل أسابيع قليلة من إسقاط الطائرتين، مستشهداً بما قاله وولتر بورجز Walter Porges، النائب السابق لرئيس الممارسات الإخبارية في قسم الأخبار في القناة الإخبارية الأمريكية. ويقول بورجز أنه عندما حاول فريق أخبار القناة، مستقلاً طائرة مدنية، التقاط بعض الصور للأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط "تلقّى الفريق المذكور أمراً بالانسحاب فوراً وإلاّ أُسقطت طائرته أرضاً"، الأمر "الذي سيكون قانونياً حسب بنود القانون الدولي التي تعرّف المجال الجوي العسكري". أما تعرّض دولة صغيرة لهجوم دولة عظمى فذلك أمر مختلف[٢٢].

ربما يكون مفيداً إلقاء نظرة أعمق على أحداث التاريخ. فسياسة الإطاحة بحكومة كوبا لا ترجع إلى إدارة كينيدي، كما أكّد آيزنستات، بل ترجع إلى الإدارة السابقة لها <عهد آيزنهاور>؛ والقرار الرسمي للإطاحة بكاسترو من أجل إقامة نظام "أكثر وفاءً للمصالح الحقيقية

للشعب الكوبي وأكثر قبولاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة"، اتُخذ سراً في آذار ١٩٦٠، مرفقاً بملحق يتضمن وجوب تنفيذ العملية "بطريقة تسمح بتفادي أية إشارة لضلوع الولايات المتحدة فيها"، خوفاً من رد الفعل المتوقع في أمريكا اللاتينية والحاجة إلى تخفيف العبء عن المسؤولين السياسيين داخل أمريكا. في ذلك الحين لم تكن "الرابطة السوفييتية" و"إثارة الفتن في نصف الكرة<الغربي>" موجودة بعد، خلا ما رواه شليزنغر عنهما. واعترفت إدارة كيندي كذلك بأن مساعيها انتهكت حرمة القانون الدولي وميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية OAS، لكن صُــرف النظر عن هذه القضايا دون مناقشتها، كما يكشف السجل الذي لم يعد سرياً[٢٣].

لما كانت واشنطن هي الحكَم في تقرير "المصالح الحقيقية للشعب الكوبي"، لم يكن ضرورياً أن يُعنى مخططو حكومة الولايات المتحدة بدراسات الرأي العام <الكوبي> التي تسلموها والتي كشفت عن تأييد شعبي كبير لكاسترو وتفاؤل حيال المستقبل. ولأسباب مماثلة، ليس للمعلومات المتوافرة حالياً حول هذه الأمور أية قيمة. فإدارة الرئيس كلينتون تخدم المصالح الحقيقية للشعب الكوبي بفرضها البؤس والجوع، بغض النظر عما يمكن أن تشير إليه دراسات الرأي العام الكوبي. فمثلاً، وجدت استطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسة تابعة لمنظمة غالوب Gallup في كانون الأول ١٩٩٤ أن نصف الشعب يعدُّ الحظر التجاري <الأمريكي> "السبب الرئيس وراء مشكلات

كوبا" فيما يجد ٣% أن الوضع السياسي هو "أخطر مشكلة تواجهها كوبا اليوم"؛ كما يرى ٧٧% الولايات المتحدة "أسوأ صديق" لكوبا (ولم تصل نسبة أية جهة أخرى في هذا السياق إلى ٣%)؛ وأن أفراد الشعب يشعرون بنسبة اثنين إلى واحد أن الثورة حققت إنجازات أكثر من الإخفاقات التي وقعت فيها، و"الإخفاق الرئيس" لها هو "الاعتماد على الدول الاشتراكية مثل روسيا التي خانتنا"؛ وأن نصف أفراد الشعب يصفون أنفسهم بـــ "الثوريين"، فيما يصف ٢٠% آخرون أنفسهم بـــ "الشيوعيين" أو "الاشتراكيين"[٢٤].

سواء كان ذلك صواباً أو خطأً، ليست نتائج استطلاعات اتجاهات عامة الشعب وثيقة الصلة بالموضوع، وهو، مرة أخرى، نمط مألوف، داخل الوطن أيضاً.

قد يتذكر هواة التاريخ أن هذه السياسة ترقى في الحقيقة إلى عشرينيات القرن التاسع عشر حين وقفت بريطانيا عقبة أمام هدف واشنطن في السيطرة على كوبا. كان وزير الخارجية جون كوينزي آدامز John Quincy Adams يعتبر كوبا بمثابة "هدف ذي أهمية فائقة للمصالح التجارية والسياسية لاتحادنا <الولايات المتحدة>"، لكنه أوصى بالتحلّي بالصبر؛ حيث تنبأ أنه بمرور الوقت ستسقط كوبا في قبضة الولايات المتحدة وفق "قوانين الجاذبية... السياسية"، وستكون آنذاك "ثمرة ناضجة" آن حصادها. وهذا ما حدث في الواقع بسبب رجوح كفة الولايات المتحدة في ميزان القوى ما مكّنها من تحرير

الجزيرة (من شعبها) في نهاية القرن <التاسع عشر> محوّلة إياها إلى مستعمرة تابعة لها وملاذٍ لجماعات الإجرام والسياح.

قد يساعد العمق التاريخي لالتزام الولايات المتحدة بحكم كوبا في تفسير عنصر الهستيريا الواضح جداً في تنفيذ هذا المشروع؛ ونذكر كمثال على ذلك الجوّ "شبه الهمجيّ" الذي ساد الاجتماع الأول لمجلس الوزراء عقب الاجتياح الفاشل لخليج الخنازير كما وصفه تشيستر باولز Chester Bowles، ما مثّــل "ردّ الفعل شبه المسعور لوضع برنامج عمل <لتصحيح ذلك الفشل>"، وهو مزاج انعكس على التصريحات الرسمية للرئيس كيندي حول أن الفشل في تصحيح <هذا الوضع> يمكن أن يتركنا "على حافة الانجراف مع حطام التاريخ". تُظهر مبادرات كلينتون، العلنية وغير المباشرة، مسحة مشابهة من تعصب حاقد ، كما في التهديدات والدعاوى القضائية التي ضمنت بأن يتراجع "عدد الشركات الحائزة على تراخيص أمريكية لبيع [الأدوية] إلى كوبا إلى ما دون ٤%" من المستوى الذي كانت عليه قبل صدور قانون الديموقراطية الكوبي Cuban Democracy Act (CDA) في تشرين الأول ١٩٩٢، بينما "لم يحاول سوى القليل فقط من الشركات الطبية العالمية تحدي قوانين الولايات المتحدة" وغراماتها، كما جاء في تقرير نشرته المجلة الطبية البريطانية الرائدة(٢٥).

وتحملنا مثل هذه الاعتبارات من المستوى المجرد للقانون الدولي والاتفاقيات المَهيبة إلى حقائق الحياة الإنسانية. بوسع المحامين أن يتجادلوا فيما إذا كان الحظر على الغذاء والدواء (فعلياً) يخرق الاتفاقيات الدولية الناصة على "وجوب عدم استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي والاقتصادي" (إعلان روما Rome Declaration، ١٩٩٦) والمبادئ والالتزامات الأخرى المعلنة. لكن على الضحايا أن يتعايشوا مع حقيقة أن قانون الديموقراطية الكوبي CDA قد "أدى إلى تراجع خطير في تجارة المواد الطبية القانونية والتبرعات الغذائية مما أضرّ الشعب الكوبي" (كاميرون Cameron). وتنتهي دراسة صدرت مؤخراً عن الجمعية الأمريكية للصحة العالمية American Association for World Health (AAWH) إلى أن الحظر تسبب بحالات نقص غذائي خطيرة، وتدهور في إمدادات مياه الشرب النظيفة، فضلاً عن النقص الحاد في توافر الأدوية والمعلومات الطبية ما أدى إلى معدل منخفض للولادات، وانتشار الأوبئة العصبية وغيرها من الأمراض التي طالت عشرات الآلاف من الضحايا، إضافة إلى تداعيات صحية خطيرة أخرى. وتكتب فيكتوريا بريتين Victoria Brittain في الصحافة البريطانية حول دراسة استغرقت عاماً كاملاً أجراها أخصائيون أمريكيون في الجمعية الأمريكية للصحة العالمية أن "التضييق الأخير للحظر الأمريكي المفروض منذ ٣٧ سنة قد دمّرَ معايير الصحة والتغذية، وهو يشمل الواردات

الغذائية"، حيث وجدت الدراسة "الأطفال المدخلين إلى المشفى لتلقي العلاج مستلقين في أسرتهم يعانون أمراضاً خطيرة نتيجة منع العقاقير الأساسية عنهم"، كما اضطر الأطباء "للعمل باستخدام معدات طبية تعمل بأقل من نصف فعاليتها لعدم توافر قطع تبديل لها عند تعطلها". وتُستخلص نتائج مماثلة في دراسات معاصرة أخرى منشورة في مجلات مهنية(٢٦).

هذه هي الجرائم الحقيقية، وهي أبعد بكثير من الخرق العَرَضيّ والارتكاسيّ للأدوات القانونية المستخدمة كأسلحة ضد الأعداء الرسميين، مسوَّغةً بأسباب كلبية(*) لا يستطيع إظهارها إلا الأقوياء حقاً.

ينبغي، للإنصاف، أن نضيف أن تقاريراً في الولايات المتحدة أيضاً ترد من حين لآخر حول المعاناة التي يسببها الحصار. نُشر في الصفحة الاقتصادية في صحيفة نيويورك تايمز تقرير رئيسي حمل عنوان: "ارتفاع هائل في أسعار السيجار الكوبي: يسفر

(*) أي نابعة من الأنانية والحرص على المصلحة الذاتية، وتغلفها في ذلك نظرة تشاؤمية وشكوكية إلى كل ما حولها، وعادة ما يعبّر عنها أصحابها بطريقة ساخرة متهكمة – المصدر: نعوم تشومسكي، "قوى وآفاق: تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي"، ترجمة ياسين الحاج صالح، دمشق، دار الحصاد ١٩٩٨، ص ٢٧ الحاشية الأولى، وقاموس المورد.

الحصار عن أضرار حقيقية الآن نظراً لندرة السيجار الكوبي الكبير أكثر فأكثر". ويتحدث التقرير عن المحن التي يتعرض لها مدراء الأعمال في "قاعة تدخين مترفة" في مانهاتن، إذ يندب هؤلاء قائلين "أنه من العسير بالفعل الحصول على سيجار كوبي في الولايات المتحدة هذه الأيام" إلاّ "بأسعار تغصّ لها حناجر أكثر مدخني هذا السيجار إدماناً"(٢٧).

وفيما تعزو إدارة كلينتون، مستغلةً ميزة كونها طرفاً قوياً، النتائج المروعة للحرب الاقتصادية منقطعة النظير في التاريخ المعاصر إلى سياسات النظام الذي تعدُ بأن "تحرر" الشعب الكوبي المظلوم منه، إلا أن الاستنتاج الأقرب إلى المعقول هو على العكس تقريباً أي: أن "الخنق الاقتصادي الأمريكي لكوبا" قد خُطط له، وحوفظ على ديمومته، وزيد من حدته في فترة ما بعد الحرب الباردة، للأسباب المتضمَّنة في تقرير آرثر شليزنغر للرئيس كيندي قبيل استلامه منصبه. وكما كانت تخشى بعثة الرئيس كيندي إلى أمريكا اللاتينية، فقد ساعدت النجاحات التي حققتها برامج تحسين مستويات الصحة والمعيشة في نشر "فكرة كاسترو الداعية إلى تولي الشعوب زمام أمورها بنفسها"، محرضةً "الفقراء والمحرومين" في منطقة تقاسي أسوأ أشكال اللامساواة في العالم على "المطالبة بفرص في معيشة لائقة" بما يحمل ذلك وراءه من آثار خطيرة أيضاً. ثمة سجل وثائقي ضخم ومثير للاهتمام، مصحوب بعمل

منسجم معه ومستند إلى دوافع عقلانية مئة بالمئة، يضفي قدراً غير ضئيل من المصداقية على هذا التخمين. إن نظرة مقتضبة للغاية إلى هذا السجل هي أكثر من كافية لتقييم الزعم القائل بأن هذه السياسات نابعة من الاهتمام بحقوق الإنسان والديموقراطية، على الأقل بالنسبة لأولئك الذين ربما تظاهروا بالجدية.

من ناحية أخرى، من غير الملائم التفكير في هذه الأمور أو تذكرها في الوقت الذي نحتفل فيه بانتصار "القيم الأمريكية". كما لايفترض بنا أيضاً تذكّر أن كلينتون، مدفوعاً بالشغف ذاته بالتجارة الحرة، "ضغط على المكسيك لتوقيع اتفاقية من شأنها إيقاف تصدير البندورة رخيصة الثمن إلى الولايات المتحدة"، وهي هدية لمزارعي فلوريدا تكلف المكسيك ما يقارب ٨٠٠ مليون دولار أمريكي سنوياً، وتنتهك اتفاقيات النافتا NAFTA فضلاً عن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (ولو فقط "في روحها"، لأن الاتفاقيات المبرمة مع المكسيك لم تكن سوى لعبة قوة محضة ولم تتطلب تعرفة رسمية). وقد فسرت الإدارة الأمريكية القرار تفسيراً صريحاً كما يلي: البندورة المكسيكية أرخص، والمستهلكون هنا يفضلونها. فالسوق الحرة تعمل بنجاح إذاً، لكنها تؤدي هنا إلى نتائج خاطئة. أو ربما تشكّل البندورة هي الأخرى تهديداً للأمن القومي[٢٨].

تنتمي البندورة والاتصالات، بلا ريب، إلى مجالين مختلفين تماماً. فأي معروف يمكن أن يدين به كلينتون لمزارعي فلوريدا

يتضاءل أمام متطلبات صناعة الاتصالات، وحتى بصرف النظر عما وصفه توماس فيرغسن Thomas Ferguson بأنه "أكثر أسرار انتخابات عام ١٩٩٦ سرية"، وهو: أن "قطاع الاتصالات، أكثر من أي قطاع آخر، هو الذي أنقذ بيل كلينتون"، الذي تلقى تبرعات ضخمة في حملة <انتخابية> من "هذا القطاع مذهل الأرباح". ولا يمثل قانون الانتخابات الصادر عام ١٩٩٦ واتفاقية منظمة التجارة العالمية في حقيقة الأمر سوى رسالتي شكر، ولو أنه من غير المرجح أن تختلف النتيجة كثيراً لو اختير مزيج مختلف من الهبات السخية من قبل عالم البزنس الذي كان يعاني حينها مما دعته آنذاك مجلة بزنس ويك بالأرباح "المذهلة" في "حفلة أخرى فجائية للشركات الأمريكية"[٢٩].

ومن أبرز الحقائق التي لا يجدر تذكرها تلك الحقائق المذكورة آنفاً بإيجاز وهي: السجل الحقيقي للــ "الفردانية الريغانية المتوحشة"، وللــ "التبشير بالسوق الحرة" الذي استهدف (الفقراء والعُزّل) في الوقت الذي بلغت فيه سياسة الحمائية ذرى غير مسبوقة، وأغدقت الإدارة الأمريكية الأموال العامة على قطاع التقانة العالية بكميات غير معهودة. هنا نبدأ بالوصول إلى صلب الموضوع. فالأسباب التي تدعو إلى الشك في "الشغف" الذي راجعناه للتو هي أسباب وجيهة جداً، لكنها ليست سوى هامشاً فحسب للقصة الحقيقية، وهي: كيف وصلت الشركات الأمريكية إلى ما هي عليه من وضع ممتاز يسمح

لها بالاستيلاء على الأسواق العالمية، الأمر الذي أوصلنا إلى الاحتفال الحالي "بالقيم الأمريكية".

لكن هذه المسألة هي، مرة أخرى، قصة أكبر. إنها قصة تخبرنا الكثير عن العالم المعاصر؛ عن حقائقه الاجتماعية والاقتصادية، وسيطرة الإيديولوجيا والعقيدة، بما فيها تلك العقائد المُصاغة بمكر لتولّـــد اليأس، والاستسلام، والقنوط.

نشر هذا المقال لأول مرة في مجلة زيد Z في آذار ١٩٩٧.

المصادر

١. دافيد سانجر، نيويورك تايمز *NYT*، ١٧ شباط ١٩٩٧؛ يوسف إبراهيم Youssef Ibrahim، نيويورك تايمز *NYT*، ١٣ كانون الثاني ١٩٩٦؛ هارفي كوكس Harvey Cox، وورلد بوليسي ريفيو *World Policy Review*، ربيع عام ١٩٩٧؛ مارتن نولان Martin Nolan، بوسطن غلوب *Boston Globe*، ٥ آذار ١٩٩٧؛ جون ويل John Buell، بروغريسيف *Progressive* ، آذار ١٩٩٧.

٢. شفيق الإسلام Shafiqul Islam، فورن أفيرز *Foreign Affairs*. أمريكا و العالم *America and the World*، ١٩٨٩- ١٩٩٠.

٣. باتريك لو Patrick Low، تريدينغ فري *Trading Free* (توينتيث سينشري فاند Twentieth Century Fund، ١٩٩٣).

٤. أوبزيرفر *Observer* (لندن)، ١٩ كانون الثاني، ١٢ كانون الثاني ١٩٩٧؛ أيضاً نعوم تشومسكي Noam Chomsky، **قوى و آفاق** *Powers and Prospects* (ساوث إند South End، ١٩٩٦)، ١٨؛ إنديبيندينت *Independent*، ٢٤، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٦؛ صحيفة غارديان الأسبوعية *Guardian Weekly*، ٥ كانون الثاني ١٩٩٧. فاينشال تايمز *Financial Times*؛ ١٧ كانون الثاني ١٩٩٧ .

٥. غاري سيلفرمان Gary Silverman و شادا إسلام Shada Islam، فار إيسترن إيكونوميك ريفيو *Far Eastern Economic Review*، ٢٧ شباط ١٩٩٧.

٦. رويترز Reuters ، ١ شباط ١٩٩٦، ورد ذكرها في مؤلَّف أندرو غروف Andrew Grove، **الشكوكيون وحدهم ينجون** *Only the Paranoid survive* (دبل داي Doubleday، ١٩٩٦)، الصفحات ٢٠١ ، ١٧٢- ١٧٣. حول التوقعات المستقبلية ، انظر روبرت ماك تشزني Robert McChesney ، **وسائل الإعلام المملوكة للشركات والخطر المحدق بالديموقراطية** *Corporate Media and the Threat to Democracy* (سلسلة منشورات وسائل الإعلام غير المتحفظة Open Media Pamphlet Series / منشورات سيفن ستوريز Seven Stories، ١٩٩٧)؛ إدوارد هيرمان Edward Herman و روبرت ماك تشزني، **الإعلام العالمي** *The Global Media* (كاسيل Cassell، ١٩٩٧).

٧. جورنال دو برازيل *Jornal do Brasil* ، ١٠، ١٩ آذار ١٩٩٧؛ ريفيستا أتينكاو *Revista Atencao* ، آذار ١٩٩٧، أعيدت طباعتها في سيم تيرا *Sem Terra* ، شباط ١٩٩٧؛ كارلوس توتز Carlos Tautz، *Latinamerica Press*، ١٣ آذار ١٩٩٧.

٨. ديبورا هارغريفز Dborah Hargreaves، فايننشال تايمز *Financial Times* (لندن)، ٢ شباط ١٩٩٦ .

٩. الافتتاحية، *NYT*، ١٧ شباط ١٩٩٧؛ بيتر موريسي Peter Morici، التاريخ المعاصر *Current History*، شباط ١٩٩٧.

١٠. الافتتاحية، *NYT*، ١٧ شباط ١٩٩٧؛ *NYT*، ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٦؛ وين سميث Wayne Smith، **في هذه الأزمنة** *In These Times*، ٩ كانون الأول ١٩٩٦؛ أنتوني كيركباتريك Anthony Kirkpatrick، مجلة لانست البريطانية *Lancet* ٣٥٨، رقم ٩٠٤٠، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٦، أعيدت طباعته في كيوبا أبدايت *Cuba Update*، شتاء عام ١٩٩٧: دافيد سانجر، *NYT*، ٢١ شباط ١٩٩٧.

١١. إيان ويليامز Ian Williams ، ميدل إيست إنترناشيونال *Middle East International*، ٢١ آذار ١٩٩٧. حول الصورة النموذجية الوهميّة لسجل الأمم المتحدة، انظر نعوم تشومسكي، **إعاقة الديموقراطية** *Deterring Democracy* (Verso ١٩٩١)، الفصل السادس؛ **رسائل من ليكسينغتون** *Letters from Lexington* (Common Courage، ١٩٩٣)، الفصلان الثامن والتاسع.

١٢. أبراهام سوفاير Abraham sofaer ، **الولايات المتحدة والمحكمة الدولية** *The United States and the World Court*، وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب الشؤون العامة، سلسلة السياسات الراهنة Current Policy Series، رقم ٧٦٩، كانون الأول ١٩٨٥.

١٣. جولز كاغيان Jules Kagian، ميدل إيست إنترناشيونال، ٢١ تشرين الأول ١٩٩٤.

١٤. فرانسيس ويليامز Frances Williams و نانسي ديون Nancy Dunne، فايننشال تايمز، ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٦.

١٥. صحيفة وول ستريت *Wall Street Journal* ، ٢٥ آذار ١٩٩٧.

١٦. روث ليكوك Ruth Leacock، **قدّاس جنازة للثورة** *Requiem for revolution* (كينت ستايت Kent State، ١٩٩٠)، ٣٣.

١٧. دافيد سانجر، *NYT*، ٢١ شباط ١٩٩٧.

١٨. آرثر شليزنغر Arthur Schlesinger، مذكرة letter، *NYT*، ٢٦ شباط ١٩٩٧.

١٩. **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة** *Foreign Relations of the United States*، ١٩٦١-٦٣، المجلد XII، **الجمهوريات الأمريكية** *American*

Republics، ١٣، ٣٣، ٩ مكرر. (دائرة الطباعة الحكومية، واشنطن، دي سي ١٩٩٧).

٢٠. تيم واينر Tim weiner و ميرا نافارو Miyera Navarro، *NYT*، ٢٦ شباط ١٩٩٧، تفيد أيضاً بأن المخابرات الأمريكية ذكرت أن واحدة على الأقل من الطائرات، وربما تكون الطائرات الثلاث جميعها، قد خرقت المجال الجوي الكوبي وتلقّت تحذيرات من مركز مراقبة حركة المرور الجوية في هافانا. وحول الهجمات الإرهابية التي حدثت مؤخراً، انظر Cuba Update، آذار/نيسان ١٩٩٦. آنغوس شو Angus Shaw، أسوشييتد برس AP، ٢٧ شباط؛ دونا برايسون Donna Bryson، AP، ٢٠ شباط؛ ليونيل مارتن Lionel Martin، رويترز، ٢٦ آذار ١٩٩٦ (خدمة من مؤسسة سان جوزيه ميركوري للأنباء *San Jose Mercury News*). بوسطن غلوب *Boston Globe*، ٢٤ آذار ١٩٩٦.

٢١. مايكل ستويرنبرغ Michael Stuehrenberg، دي تسايت <مجلة "الزمن"> *Die Zeit*؛ وورلد برس ريفيو *World Press Review*، كانون الأول ١٩٨٨.

٢٢. باري دنسمور Barrie Dunsmore، **"بث حيّ ومباشر من ساحة المعركة** Live from the Battlefield"، بحث مطروح للمناقشة، ٨ كانون الثاني ١٩٩٦.

٢٣. بييرو غليجيسيز Piero Gleijeses، **"سفن وسط الظلام: وكالة الاستخبارات الأمريكية، والبيت الأبيض وخليج الخنازير** Ships in the Night: The CIA، the White House and the Bay of Pigs"، صحيفة الدراسات الأمريكية اللاتينية *Journal of Latin American Studies* ٢٧، رقم ١، شباط ١٩٩٥، ١-٤٢؛ جولز بينجامن Jules Benjamin، **الولايات المتحدة وبدايات الثورة**

الكوبية *The United States and the Origins of the Cuban Revolution*. (منشورات جامعة برينستن Princeton University Press، ١٩٩٠).

٢٤. ميامي هيرالد *Miami Herald*، النسخة الإسبانية، ١٨ كانون الأول ١٩٩٤؛ ماريا لوبيز. فيغيل Maria Lopez Vigil، إنفيو *Envio* (الجامعة اليسوعية في أمريكا الوسطى Jesuit University of Central America، ماناغوا)، حزيران ١٩٩٥.

٢٥. كيركباتريك، طبعة نافدة من العرض الذي قدمته جوانا كاميرون Joanna Cameron، المصدر نفسه، "**قانون الديموقراطية الكوبي الصادر علم ١٩٩٢: الصعوبات الدولية**"، منتدى فليتشر *Fletcher Forum* (شتاء/ربيع ١٩٩٦). انظر نعوم تشومسكي، **العام ٥٠١** (ساوث إند، ١٩٩٣)، الفصل السادس، لمعلومات حول الخلفية والمصادر.

٢٦. كاميرون Cameron، "**قانون الديموقراطية الكوبي**"؛ الجمعية الأمريكية للصحة العالمية ، **الحرمان من الغذاء والدواء : أثر الحصار الأمريكي على الصحة والتغذية في كوبا**، آذار ١٩٩٧؛ فيكتوريا بريتين Victoria Brittain، صحيفة غارديان الأسبوعية، ١٦ آذار ١٩٩٧.

٢٧. *NYT*، ١٧ نيسان ١٩٩٦.

٢٨. دافيد سانجر، *NYT*، ١٢ تشرين الأول ١٩٩٦. بعد مرور عام، عمدت إدارة كلينتون إلى فرض تعرفات عالية على أجهزة الكومبيوتر اليابانية المتطورة جداً. انظر الفصل VII ، أدناه.

٢٩. توماس فيرغسن Thomas Ferguson، الأم جونز *Mother Jones*، تشرين الثاني/ كانون الأول ١٩٩٦؛ بزنس ويك *Business Week*، ١٢ آب ١٩٩٦.

IV

ديموقراطية السوق في النظام النيوليبرالي بين النظرية والواقع

هذا المقال مأخوذ عن محاضرة دافي ميموريال Davie Memorial السنوية الملقاة في جامعة كايب تاون، جنوب إفريقيا، أيار ١٩٩٧.

طُلب إلي التحدث عن بعض مظاهر الحرية الأكاديمية أو الإنسانية، وهي دعوة تطرح العديد من الخيارات. وسوف أتقيّد بالبسيطة منها.

إن الحرية التي تأتي في غير الظروف المناسبة لها ليست سوى هدية الشيطان، كما أن عدم السماح بتوفير مثل هذه الظروف هوَ جريمة. يطرح مصير البلدان الأضعف مقياساً أكثر حدّة للمسافة

الممتدة من هنا وصولاً إلى شيء ربما يدعى "التمدن". وفي الوقت الذي أتحدث فيه الآن، سيموت ١٠٠٠ طفل جراء أمراض سهلة الوقاية، كما سيقضي ما يقارب ضعفي هذا العدد من النساء نحبهن أو سيعانين من حالات ضعف خطيزة خلال الحمل أو عند الولادة بسبب فقدان الأدوية والرعاية الصحية البسيطة[1]. يقدر صندوق الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسف UNICEF أن التغلب على هذه المآسي، وضمان حصول جميع شعوب العالم على الخدمات الاجتماعية الأساسية يتطلب ربع النفقات العسكرية السنوية "للدول النامية"، أي حوالي ١٠% من الإنفاق العسكري للولايات المتحدة. فلا بد إذاً لأية مناقشة جدية للحرية الإنسانية من أن تدور على خلفية مثل هذه الحقائق.

يؤمن الكثيرون أن الدواء الشافي لهذه الأمراض الاجتماعية المتأصلة هو في المتناول. ولا يأتي هذا الرجاء من فراغ. إذ شهدت السنوات القليلة الماضية سقوط الحكومات الاستبدادية القاسية، ونمو الفهم العلمي المبشّر بنجاحات عظيمة، وأسباباً أخرى كثيرة تدعو للتطلع بأمل نحو مستقبل أكثر إشراقاً. يتسّم خطاب أصحاب الامتيازات بالثقة والنزعة الانتصارية: الطريق نحو المقدمة معروف، وليس ثمة درب آخر سواه. فالفكرة الأساسية، مطروحةً بقوة ووضوح، هي أن "انتصار أمريكا في الحرب الباردة كان انتصاراً لجملة من المبادئ السياسية والاقتصادية هي الديموقراطية

والسوق الحرة". وتشكل هذه المبادئ "موجة المستقبل – مستقبلٌ تكون له أمريكا الحارس والنموذج المحتذى على حد سواء". وأقتبس هنا من حديث كبير المعلقين السياسيين في صحيفة نيويورك تايمز، غير أن الصورة مألوفة، ومكررة على نحو واسع في جزء كبير من العالم، ومقبولة بوصفها دقيقة إجمالاً حتى من قبل النقاد. وقد أُعلنت أيضاً باسم "مبدأ كلينتون Clinton Doctrine"، الذي صرّح بأن مهمتنا الجديدة هي "تعزيز انتصار الديموقراطية والأسواق المفتوحة" المحرَز لتوه.

ويبقى هناك مدى من التضارب في الآراء؛ فعند الطرف القصيّ الأول يطالب "المثاليون الويلسونيون" بإلحاح بالإخلاص المستمر للمهمة التقليدية في الإحسان وعمل الخير، بينما يقف "الواقعيون" عند الطرف الآخر معارضين بحجة أننا قد نفتقد إلى الوسائل الكفيلة بإدارة هذه الحملات العنيفة للـــ "التحسّنية العالمية"(*)، وعلينا ألا نهمل مصالحنا الخاصة في خدمة الآخرين. ويمتد السبيل إلى عالم أفضل ضمن هذا المدى[٢].

يبدو لي الواقع مختلف إلى حد ما. فالطيف الراهن من المناقشات التي تناولت السياسات العامة لا تمتّ إلا بصلة ضئيلة للسياسات، كالأطياف الكثيرة السابقة له؛ فـــ "التحسنية العالمية" لم تكن يوماً

(*) التحسنية: الإيمان بأن العالم ينزع إلى التحسن وبأن في ميسور الإنسان أن يساعد على تحسينه – المصدر: قاموس المورد.

الموجّه للولايات المتحدة ولا لأية قوة أخرى. تتعرض الديموقراطية للهجوم في كافة أرجاء العالم، بما في ذلك البلدان الصناعية الرئيسة؛ على الأقل، الديموقراطية بالمعنى الحقيقي للكلمة والمتضمنة توفير الفرص للشعب لإدارة شؤونه الجماعية والفردية الخاصة به. والشيء ذاته تقريباً ينطبق على الأسواق. فالهجمات على الديموقراطية والأسواق ترتبط هي الأخرى ببعضها بعضاً. إذ تكمن جذورها في قوة الشركات التي تزداد أكثر فأكثر ارتباطاً ببعضها بعضاً واعتماداً على الدول القوية، كما أنها – إلى حد كبير – غير خاضعة لمحاسبة الشعب. وتزداد القوة الهائلة لهذه الكيانات <الشركات> كنتيجة للسياسات الاجتماعية التي تعولم النموذج البنيوي للعالم الثالث، المتسم بأجزاء تتمتع بثروة وامتيازات ضخمة جنباً إلى جنب مع ارتفاع "نسبة أولئك الذين سيكدحون في ظل مشقات الحياة كلها، ويتلهفون سراً لتوزيع أكثر عدالة لنعمها"، على نحو ما تنبأ به جيمس ماديسون، المخطط الرائد للديموقراطية الأمريكية قبل مئتي عام خلت[٣]. وتكون خيارات السياسات هذه في ذروة وضوحها في المجتمعات الأنغلو أمريكية، لكنها تمتد في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن عزوها إلى ما "قررته السوق الحرة، بحكمتها اللامتناهية والغامضة في آن معاً"[٤] ، أو إلى "المد الكاسح لـــ 'ثورة السوق'، أو إلى "الفردانية الريغانية المتوحشة"، أو أخيراً إلى "المعتقد التقليدي الجديد" الذي "يتيح للسوق السيطرة الكاملة". خلافاً لذلك، يلعب تدخل

الدولة في الاقتصاد دوراً حاسماً، كما في السابق، أما الأطر الأساسية للسياسات فهي بالكاد مستحدثة. تعكس النماذجُ الحالية "استعبادَ رأس المال السافر للطبقة العاملة" لأكثر من خمس عشرة سنة، حسبما ذكرته الصحافة الاقتصادية(٥)، المتفانيـــة في حرب الطبقات الاجتماعية، والتي غالباً ما تنقل بدقة ما يجول في خاطر مجتمع بزنس يولي اهتماماً كبيراً للطبقة الاجتماعية.

إذا كانت هذه الخواطر صحيحة، فالسبيل إذاً إلى عالم أكثر عدالة وأكثر حرية يمتد بعيداً خارج المدى الذي تحدده الامتيازات والقوة. ليس بمقدوري أن آمل بتكريس هذه النتائج هنا، بل فقط باقتراح أنها موثوقة بما يكفي لتُدرس باهتمام. كما آمل أيضاً باقتراح أن العقائد السائدة ما كانت لتستطيع الصمود لولا مساهمتها في "ضبط تفكير العامة من فترة قصيرة لأخرى بالقدر ذاته الذي يضبط فيه الجيش أجساد جنوده في نسق موحّد"، مقتبسين مرة ثانية. كلمات إدوارد بيرنايز فيما كان يعرض لمجتمع البزنس الدروس المستفادة من البروباغندا في زمن الحرب (انظر صفحة ٣٦ مكرر).

ومما يدهش حقاً أنه في كلتا الديموقراطيتين الرائدتين في العالم كان هناك إدراك متنامٍ للحاجة إلى "تطبيق الدروس" الخاصة بنظم البروباغندا الناجحة جداً في الحرب العالمية الأولى "في تنظيم الحرب السياسية"، على حد تعبير رئيس حزب المحافظين البريطاني قبل سبعين عاماً. وقد استخلص الليبراليون الويلسونيون في الولايات

المتحدة، ومن ضمنهم مفكرون شعبيون وشخصيات بارزة في سلك العلوم السياسية الناشئ، النتائج ذاتها في السنوات ذاتها. في زاوية أخرى من الحضارة الغربية أقسم أدولف هتلر Adolf Hitler أن لن تُهزم ألمانيا في حرب البروباغندا في المرة القادمة، كما ابتكر أيضاً طرائقه الخاصة في تطبيق دروس البروباغندا الأنغلو أمريكية في الحرب السياسية داخل الوطن(٦).

في تلك الأثناء، نبه مجتمع البزنس إلى "الخطر المحدق بأصحاب المصانع" والمتمثل في "القوة السياسية التي أحرزتها الجماهير حديثاً"، كما نبّه إلى الحاجة لشنّ وكسب "المعركة الأبدية من أجل السيطرة على عقول الناس" و "تلقين المواطنين حكاية الرأسمالية" إلى أن "يمسوا قادرين على إعادة تمثيل أدوار الرواية مرة أخرى بأمانة لافتة"؛ وهكذا دواليك، بانسياب رائع، مصحوب بمساعٍ أكثر روعة أيضاً(٧).

ولاكتشاف المعنى الحقيقي للـــ "المبادئ السياسية والاقتصادية" المصرّح بكونها "موجة المستقبل"، من الضروري طبعاً تخطّي الخطابات المنمقة والبيانات الرسمية الشعبية، والتحقيق في الممارسات الفعلية والسجل الوثائقي الداخلي. تعدُّ دراسة حالات معينة عن كثب السبيلَ الأكثر فائدة هنا، لكن لا بد من انتقاء هذه الحالات بعناية لإعطاء صورة أمينة عن الموضوع. ولدينا هنا بعض الإرشادات البسيطة. إحدى الطرق المعقولة للقيام بذلك هي

دراسة الأمثلة المختارة من قبل أنصار العقائد، قيد البحث، أنفسهم بوصفها الحالات الأقوى لديهم. والطريقة الأخرى تتمثل في التحقيق في السجل حيث يكون النفوذ <نفوذ الولايات المتحدة> في ذروته والتدخل <العسكري> في أدناه، بحيث نقف على المبادئ المؤثرة عملياً، دون أن تشوبها شائبة. فإذا أردنا تحديد ما قصده الكرملين Kremlin بـــ "الديموقراطية" و"حقوق الإنسان"، فسوف نبدي اهتماماً قليلاً لما وجهته صحيفة البرافدا *Pravda* الروسية من شجب رصينٍ للتمييز العنصري في الولايات المتحدة أو إرهاب الدولة في النظمَ التابعة لها، وحتى اهتماماً أقل بالتأكيدات على الدوافع النبيلة <لذلك>. ويعدُّ وضع الشؤون العامة في "الديموقراطيات الشعبية" في أوروبا الشرقية أكثر فائدة بكثير في إعطاء صورة واضحة عن الأمر. فالموضوع بسيط، وينسحب أيضاً على "الحارس والنموذج المحتذى" المختار ذاتياً <أي الولايات المتحدة>. فأمريكا اللاتينية هي بشكل جليّ ميدان التجارب، وعلى وجه الخصوص إقليم أمريكا الوسطى – الكاريبي. لقد واجهت واشنطن في هذه المنطقة القليل من التحديات الخارجية لما يقارب القرن، وبالتالي تتكشف المبادئ الموجِّهة للسياسات ولـــ "إجماع واشنطن" النيوليبرالي إلى يومنا هذا، على النحو الأكثر وضوحاً حين ندرس وضع المنطقة، وكيفية حدوث ذلـــك.

من المثير للاهتمام ندرة هذه التمارين <التحقيقات>، وتعرضها، في حال اقتراح إجرائها، للانتقاد الشديد بوصفها متطرفة أو أسوأ من ذلك. وأترك هذا الأمر كـ "تمرين للقارئ"، منوّهاً فحسب إلى أن من شأن السجل تعليم دروس مفيدة حول المبادئ السياسية والاقتصادية المقدّر لها أن تشكّل "موجة المستقبل".

شُنّت "حملة" واشنطن "العنيفة من أجل الديموقراطية"، كما تسمّى، بحماسة استثنائية خلال سنوات حكم ريغان، مع قيام أمريكا اللاتينية بدور المنطقة المختارة. وتُقدَّم نتائج <الحملة المذكورة> عموماً كبرهان أساسي للكيفية التي أصبحت معها الولايات المتحدة "ملهمةً لانتصار الديموقراطية في زماننا"، مقتبسين هنا مما ذكره محرري صحيفة فكرية رائدة مختصة بالليبرالية الأمريكية[٨]. تصف الدراسةُ العلمية المختصة والأحدث عهداً للديموقراطية "إحياءَ الديموقراطية في أمريكا اللاتينية" بأنه "مؤثر" لكنه لا يخلو من المشكلات؛ فـ"معوقات تحقيق الديموقراطية" تبقى "هائلة"، لكن ربما يكون من الممكن التغلب عليها من خلال الاندماج بشكل أكبر مع الولايات المتحدة. يخص الكاتب سانفورد لاكوف Sanford Lakof "الاتفاقية التاريخية للتجارة الحرة ما بين دول أمريكا الشمالية (النافتا NAFTA)" بالذكر بوصفها أداة محتملة للدمقرطة.

ويكتب لاكوف قائلاً إنّه في منطقة النفوذ التقليدي للولايات المتحدة، تسير الدول نحو الديموقراطية، وقد "نجت من التدخل العسكري <المباشر>" و"الحرب الأهلية الضارية"(٩).

دعونا نبدأ بالنظر عن كثب أكثر إلى هذه الحالات حديثة العهد، ومن ضمنها الحالات الطبيعية آخذين بالاعتبار النفوذ الساحق للولايات المتحدة، والحالات المختارة بانتظام كأمثلة على إنجازات ووعود "رسالة أمريكا".

يقترح لاكوف بأن "المعوقات" الرئيسة "لتحقيق" الديموقراطية هي عبارة عن مساعٍ تهدف إلى حماية "الأسواق المحلية" – أي، إلى منع الشركات الأجنبية (وهي بشكل أساسي أمريكية) من إحراز سيطرة أكبر على المجتمع. علينا أن نفهم إذاً أن الديموقراطية تتعزز بانتقال عملية صنع القرار، بالغة الأهمية، بشكل أكبر إلى أيدي الحكومات الاستبدادية الخاصة غير الخاضعة لمحاسبة الشعب، التي غالباً ما تقع مقراتها الرئيسة في الدول الأجنبية. في تلك الأثناء ينبغي أن ينكمش الميدان الشعبي أكثر مع "تقليص <سلطة> الدولة إلى الحد الأدنى" بالتمشي مع المبادئ النيوليبرالية السياسية والاقتصادية التي برزت للعيان منتشية بالنصر. تشير دراسة للبنك الدولي إلى أن المعتقد التقليدي الجديد يمثّل "تحولاً دراماتيكياً يسير مبتعداً عن مَثَل

أعلى تشاركيّ تعدديّ في السياسة، متجهاً نحو مَثَل أعلى فاشستيّ(*) وتكنوقراطيّ(**)"، وهو تحوّلٌ يتفق إلى حد كبير مع المقومات الرئيسة للفكر الليبرالي والتقدمي للقرن العشرين، وبشكل آخر، مع النموذج اللينيني؛ فالاثنان يشبهان بعضهما بعضاً أكثر مما ندرك في الغالب[١٠].

يُكسبنا التفكير في خلفية الأمر شيئاً من التبصر المفيد في مفاهيم الديموقراطية والأسواق بمعناها النافذ عملياً.

لا ينظر لاكوف في مسألة "إحياء الديموقراطية" في أمريكا اللاتينية، بيد أنه يستشهد بمصدر علمي راقٍ يشتمل على مقالة حول الحملة العنيفة التي شنتها واشنطن في الثمانينيات. كاتب المقال هو توماس كاروثرز Thomas Carothers الذي يجمع بين العلم و"رؤية المطّـــلع"، بعد أن عمل في برامج "تعزيز الديموقراطية" في وزارة خارجية ريغان[١١]. يعتبر كاروثرز "دافعَ" واشنطن "لتشجيع الديموقراطية" "صادقاً"، لكنه فاشل إلى حد كبير. علاوة على ذلك، اتخذ هذا الفشل طابعاً منهجياً: فحيث كان نفوذ واشنطن في أدنى مستوياته، في أمريكا الجنوبية، كان هناك تقدم حقيقي نحو الديموقراطية، الأمر الذي عارضته إدارة ريغان عموماً ليُنسب إليها

(*) فاشستيّ: ذو علاقة بضرب من الحكم يُخضع فيه الفرد وحقوقه إخضاعاً كاملاً لمصلحة الدولة – المصدر: قاموس المورد.

(**) يدعو إلى إقامة حكومة مؤلفة من صفوة من الخبراء الفنيين.

لاحقاً الفضل في تحقيقه حين تبيّــن لها لاجدوى مقاومة العملية. وحيث كان نفوذ واشنطن في ذروته كان التقدم في أدنى مستوياته، وفي الموضع الذي حدث فيه تقدم كان دور الولايات المتحدة هامشياً أو سلبياً. فالنتيجة العامة التي توصل إليها كاروثرز تتلخص في أن الولايات المتحدة سعت للحفاظ على "النظام الأساسي للــ ... المجتمعات غير الديموقراطية بكل معنى الكلمة"، وتجنب "التغيير القائم على الشعبوية"، "[مبتغية]، حتماً، أشكالاً محدودة فحسب للتغيير الديموقراطي الهرمي(*)، والتي لم تغامر بقلب البنى التقليدية للسلطة التي طالما كانت الولايات المتحدة حليفةً لها".

وتحتاج الفقرة الأخيرة إلى شرح. يستخدم مصطلح **الولايات المتحدة** تقليدياً للإشارة إلى بنى السلطة ضمن الولايات المتحدة؛ وتتمثل "المصلحة القومية" في مصلحة هذه الفئات، حيث ترتبط هذه المصلحة مع مصالح عامة الشعب بعلاقة واهنة في نهاية المطاف. فالنتيجة هي إذاً أن واشنطن سعت إلى صيــغٍ لديموقراطية هرمية لم تقلب البنى التقليدية للسلطة، والتي طالما تحالفت معها بنى السلطة في الولايات المتحدة. وليست تلك بالحقيقة المفاجئة جداً، أو بالبدعة التاريخية ذات الأهمية.

تمتد جذور "الديموقراطية الهرمية" راسخةً في النظام الدستوري داخل الولايات المتحدة نفسها. ١٢ وقد يحتج المرء، كما يفعل بعض

(*) أي المفروض من القمة إلى القاعدة.

المؤرخين، بأن هذه المبادئ قد فقدت قوتها عندما احتُلت الأراضي الأمريكية واستُوطنت. وأياً كان تقويم المرء لتلك السنوات، فمع أواخر القرن التاسع عشر اتخذت العقائد التأسيسية شكلاً جديداً وأكثر ظلماً بكثير. حين تحدث جيمس ماديسون عن "حقوق الأشخاص"، فقد عنى بذلك الأشخاص <الإنسانيين> *persons* . غير أن نمو الاقتصاد الصناعي، ونشوء أشكال شركات المشروعات الاقتصادية <الفردية الحرة> أفضى إلى معنى جديد تماماً للكلمة. ففي إحدى الوثائق الرسمية المتداولة، "يعرّف مصطلح شخص، *person*، تعريفاً واسعاً بحيث يتضمن أي فرد، أو فرع، أو شراكة، أو مجموعة متحدة، أو جمعية، أو ملكية، أو اتحاد احتكاري، أو شركة أو منظمة أخرى (سواء نُظّمت أو لم تنظّم بموجب قوانين دولة ما)، أو أي كيان حكومي"[١٣]، وهو مفهوم كان سيشكّل صدمة لماديسون ولآخرين ممن يمتلكون جذوراً فكرية تمتد إلى عصر التنوير والليبرالية الكلاسيكية.

لم تُستحدث هذه التغييرات الجوهرية في مفهوم حقوق الإنسان والديموقراطية أساساً من خلال التشريع، بل من خلال الأحكام القضائية وتعليقات المفكرين. مُنحت الشركات التي كانت تعتبر سابقاً كيانات اصطناعية لا حقوق لها كافة حقوق الأشخاص، بل وأكثر من ذلك نظراً لكونها تمثل "أشخاصاً غير فانين"، و "أشخاصاً" ذوي ثروة وقوة غير عاديتين. فضلاً عن ذلك، لم تعد تلك الشركات مقيّدة

بالأهداف المحددة التي وضعها دستور الدولة، بل بات بإمكانها العمل على النحو الذي تختاره هي، بقليل من الضوابط(١٤).

عارض علماء القانون المحافظون هذه الأفكار الجديدة بشدة مدركين أن من شأنها تقويض الفكرة التقليدية القائلة بملازمة الحقوق للأشخاص في طبيعتهم، كما أنها تقوض مبادئ السوق أيضاً. بيد أن الصفة المؤسساتية أُسبغت على الأشكال الجديدة للحكم الفاشستي، وأُضفيت الشرعية على العمالة المأجورة، التي لا تكاد تعدُّ أفضل من العبودية في الاتجاه السائد للفكر الأمريكي خلال وقت طويل من القرن التاسع عشر، وذلك ليس فقط من قبل الحركة العمالية الصاعدة بل أيضاً من جانب شخصيات بارزة من أمثال إبراهام لينكولن Abraham Lincoln، والحزب الجمهوري وأوساط المؤسسات التجارية(١٥).

تتمخض عن هذه الموضوعات نتائجُ هائلة تفيد في فهم طبيعة ديموقراطية السوق. ومرة أخرى لا يسعني هنا سوى ذكرها. تساعد الحصيلة المادية والفكرية في توضيح الفهم القائل بأن "الديموقراطية" في الخارج يجب أن تعكس النموذج المنشود داخل الوطن أي: الأشكال الهرمية للسلطة، مع تقييد الجماهير بدور المتفرج دون أن تشارك في ميدان صنع القرار الذي ينبغي له إقصاء هؤلاء "الدخلاء الجهلة والفضوليين"، طبقاً للاتجاه السائد في النظرية الديموقراطية الحديثة. غير أن الأفكار العامة معيارية ولها جذور متينة في التقاليد

رغم ما تخضع له من تعديلات جوهرية في الحقبة الجديدة للـ "الشخصيات الاعتبارية الجمعية collectivist".

وبالعودة إلى "انتصار الديموقراطية" في ظل هدي الولايات المتحدة، لا يسأل أيٌ من لاكوف أو كاروثرز عن الكيفية التي احتفظت بها واشنطن بالبنية التقليدية للسلطة في المجتمعات غير الديموقراطية إلى حد كبير. فمجال اهتمامها لا يشمل الحروب الإرهابية التي خلّفت وراءها عشرات الألوف من الجثث الممثّل بها جراء التعذيب وبتر الأعضاء، وملايين اللاجئين ودماراً غير قابل للإصلاح، وإلى حد بعيد أيضاً، الحروب التي شُنّت ضد الكنيسة والتي أمست عدواً لدى تبنيها "خيارَ أولوية مصالح الفقراء" محاولةً بذلك مساعدة الشعوب البائسة في تحقيق مقدار من العدالة والحقوق الديموقراطية. وما يتعدى حدود الرمزية هو استهلال عقد الثمانينيات الرهيب بجريمة قتل رئيس الأساقفة الذي كان قد أضحى آنذاك "صوتاً لمن لا صوت لهم"، واختتامه باغتيال ستة من المفكرين اليسوعيين الرواد(*) ممن اختاروا الدرب ذاته، حيث ارتكبت الجرائمَ في كلتا الحالتين قواتٌ إرهابية سُلّحت ودُرِّبت على يد المنتصرين في "الحملة العنيفة من أجل الديموقراطية". ينبغي على المرء أن يولي انتباهاً بالغاً لحقيقة اغتيال مفكري أمريكا الوسطى الرواد المنشقين مرتين: لقد قُتلوا

(*) عضو في جمعية اليسوعيين

وأُسكتوا على حد سواء. فكلامهم، وفي الحقيقة وجودهم بحد ذاته، لا يكاد أن يكون معروفاً في الولايات المتحدة، خلافاً للمنشقين في الدول المعادية ممن يحظون بتشريف وإعجاب عظيمين.

لا تدخل هذه الأمور سجل التاريخ كما رواها المنتصرون. ففي دراسة لاكوف، وهي ليست دراسة غير نمطية في هذا الشأن، لنا أن نسال من هم الأشخاص الناجون الشاهدون على "التدخل العسكري" و"الحروب الأهلية" دون وجود عوامل خارجية. لن تُنحّى هذه القضايا بسرعة كبيرة من قبل من ينشدون فهماً أفضل للمبادئ المقدّر لها رسم صورة المستقبل، إذا سارت بنى السلطة في طريقها.

يكشف وصف لاكوف لقضية نيكاراغوا بشكل خاص حقيقة الأمر، وهو مرة أخرى وصفٌ قياسي: "أُخمدت نيران الحرب الأهلية على أثر انتخابات ديموقراطية، وتجري حالياً مساعٍ لإقامة مجتمع أكثر ازدهاراً وتمتعاً بالحكم الذاتي". أما في عالم الواقع، فقد عمدت القوة العظمى المهاجمة لنيكاراغوا إلى تصعيد هجومها عقب أول انتخابات ديموقراطية في البلاد. خضعت انتخابات عام ١٩٨٤ <التي فاز فيها الساندينيون(*)> للرقابة المباشرة واعتُرف بشرعيتها

(*) تمت العودة في استنتاج هذا التنويه إلى المصدر: نعوم تشومسكي، "قوى وآفاق: تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي"، ترجمة ياسين الحاج صالح، دمشق، دار الحصاد ١٩٩٨، ص ٧٢. أما الساندينيون فيلقب واحدهم بالساندينيستا؛ وهو عضو في المنظمة السياسية يسارية =

من قبـل الجمعية المهنية للعلمـاء من أصل أمريكي لاتيني ،professional Association of Latin American Scholars (LASA) ووفود برلمانية إيرلندية وبريطانية وجهات أخرى، من ضمنها وفد حكومي هولندي اتصف بالعدائية وكان مؤيداً على نحو لافت للأعمال الريغانية الوحشية. رغم ذلك اعتبر جوزيه فيغوريس Jose Figueres من كوستاريكا، قائد ديموقراطية أمريكا الوسطى، وهو أيضاً مراقب ناقد، الانتخابات شرعيةً في هذا "البلد المحتل"، مطالباً واشنطن بالسماح للساندينيين "بإنهاء ما بدأوه في سلام؛ فهم يستحقون ذلك". عارضت الولايات المتحدة بشدة قرار توزيع المناصب الذي تمخضت عنه الانتخابات، كما سعت إلى تقويضها بسبب قلقها من احتمال تعارض الانتخابات الديموقراطية مع حربها الإرهابية. غير أن الأداء الحسن للنظام العقائدي أخمد تلك المخاوف، حيث حظر التقارير ذات الجودة اللافتة متبنياً بشكل ارتكاسيّ خط البروباغندا الرسمي القائل بأن الانتخابات كانت حيلة لا مغزى لها(١٦).

وما هو غائب عن البال أيضاً حقيقة أنه مع اقتراب الموعد المحدد للانتخابات التالية(١٧)، لم تترك واشنطن أدنى شك في أنه

= الجناح في نيكاراغوا، والتي تسلمت زمام السلطة منذ عام ١٩٧٩ حتى العام ١٩٩٠. وقد اتخذت هذه المنظمة اسمها تيمناً بمنظمة مشابهة أسسها القائد الوطني أوغوستو سيزار ساندينو Augusto Cesar Sandino- المصدر Concise Oxford Dictionary

ما لم تأت النتائج بالشكل الصحيح، فستستمر نيكاراغوا في الرزوح تحت وطـــأة الحرب الاقتصاديـــة غير الشرعيـــة و"الاستخدام المحظور للقوة" الذي سبق أن أدانته المحكمة الدولية وأمرت بوقفه، طبعاً دون جدوى. كانت حصيلة الانتخابات مقبولة هذه المرة، كما رُحِّب بها في الولايات المتحدة بثورة من الفرح انطوت على قدر هائل من الحقائق[١٨].

عند الحدود الخارجية للاستقلال الحاسم، انتاب أنتوني لويس Anthony Lewis، محرر العمود في صحيفة نيويورك تايمز، إعجاب كبير تجاه "تجربة" واشنطن "في السلام والديموقراطية"، ما أظهر "بأننا نعيش في عصر رومانسي". لم تكن الطرائق التجريبية سرية. وهكذا أوجزت مجلة تايم *Time*، منضمّةً إلى الاحتفال بـــ "انبثاق الديموقراطية" في نيكاراغوا، هذه الطرائق بصراحة كما يلي: "تدمير الاقتصاد وشن حرب بالوكالة طويلة الأمد ومميتة إلى أن يعمد أبناء البلد المنهكون بأنفسهم إلى الإطاحة بالحكومة غير المرغوبة"، بما "يكبدنا" "الحد الأدنى" من التكاليف، تاركين الضحية "وقد حُطّمت جسورها، وخُرِّبت محطات الطاقة فيها، ودُمّرت مزارعها"، ومزوّدين مرشح واشنطن "بقضية رابحة" ألا وهي وضع حدّ لـــ "إفقار شعب نيكاراغوا"، دون أن نتكلم عن الإرهاب المتواصل، فعدم ذكره أفضل. وبلا ريب، لم تكن التكاليف مطلقاً في "حدها الأدنى". إذ

يشير كاروثرز إلى أن الضريبة "وفيما يتعلق بالأفراد كانت أعلى بكثير من عدد الأمريكيين المقتولين في الحرب الأهلية الأمريكية وكافة حروب القرن العشرين **مجتمعة**"[١٩]. هلّل عنوان إحدى المقالات في صحيفة نيويورك تايمز معلناً: لقد كانت الحصيلة "انتصار اللعبة العادلة التي لعبتها الولايات المتحدة" تاركاً الأمريكيين "متّحدين في فرحهم"، على طراز ألبانيا وكوريا الشمالية.

تخبرنا طرائق هذا "العصر الرومانسي" وردة الفعل عليها في أوساط المتنورين بالمزيد حول المبادئ الديموقراطية التي برزت إلى الوجود منتصرة. كما تلقي أيضاً بعض الضوء على السبب الذي يقف وراء "صعوبة المسعى" الهادف لـــ "إقامة مجتمع أكثر ازدهاراً وتمتّعاً بالحكم الذاتيّ" في نيكاراغوا. ومن صحيح القول أن هذا المسعى جارٍ حالياً، وهو يلاقي بعض النجاح بالنسبة إلى أقلية تتمتع بالامتيازات، فيما تواجه غالبية الشعب كارثة اجتماعية واقتصادية، وكل هذا ضمن النموذج المألوف للتبعيات الغربية. ٢٠ لاحظوا أن هذا المثال هو الذي قاد محرري نيوريببلك New Republic إلى تمجيد أنفسهم بوصفهم "ملهمي انتصار الديموقراطية في زماننا"، لينضموا بذلك إلى كورَس المتحمسين.

بوسعنا معرفة المزيد عن المبادئ المنتصرة عبر تذكر أن هذه الشخصيات نفسها الممثلة للحياة الفكرية الليبرالية سبق أن حثّت على

ضرورة شن حروب واشنطن بلا هوادة، مع تقديم دعم عسكري للـ "الفاشيين لاتينيي الطراز... بغض النظر عن عدد الأشخاص المقتولين نتيجة ذلك"، نظراً لأن "هناك أولويات أمريكية أسمى من حقوق الإنسان السلفادوري". حذر مايكل كنزلي Michael Kinsley محرر نيوريببلك، الذي مثّل تيار اليسار في الاتجاه السائد في التعليقات والمناظرات التلفزيونية، مفصلاً من النقد، دون تفكير، للسياسة الرسمية لواشنطن حيال مهاجمة أهداف مدنية غير محصنة. واعترف كينزلي بأن مثل هذه العمليات الإرهابية الدولية تسبب "معاناة جمة للمدنيين"، لكنها ربما تكون "شرعية تماماً" إذا ما أظهر "تحليل التكلفة–المنفعة" أن "مقدار البؤس المتولد والدماء المُراقة" يثمر "ديموقراطية"، كما يعرّفها حكام العالم. ويصرّ المتنورون في رأيهم على أن الإرهاب ليس قيمة بحد ذاته، لكن لا بد له من التطابق مع المعيار البراغماتي(١). علق كينزلي لاحقاً بأن الغايات المنشودة قد بُلغت: "كان إفقار شعب نيكاراغوا هو بالضبط الغاية من الحرب المضادة وسياسة الحظر الاقتصادي الموازية لها واستخدام الفيتو للاعتراض على منح قروض التنمية

---

(١) براغماتي أو ذرائعي (نفعي): فلسفة غربية ازدهرت في أمريكا وتنطوي على قياس كل شيء بالفائدة التي يحققها. أما من يقرر هذه الفائدة، فهو الطرف القوي وفقاً لمعاييره الخاصة من قيم ومصالح، بما يفقد الشيء موضوعيته وبالتالي يصبح الحق نسبياً.

الدولية"، ما "[دمّر] الاقتصاد" و"[أحدث] الكارثة الاقتصادية [التي] كانت ربما أفضل قضية سادت في الانتخابات التي انتصرت فيها المعارضة". بعدئذ، شارك كينزلي في الترحيب بـــ "انتصار الديموقراطية" في "الانتخابات الحرة" لعام ١٩٩٠[٢١].

تتمتع الدول التابعة بامتيازات مشابهة. هكذا يذكر المحرر الأجنبي إتش دي إس غرينويه H.D.S. Greeenway في بوسطن غلوب Boston Globe، الذي سبق وأعدّ تقريراً صحفياً مكتوباً حول الغزو الكبير الأول قبل خمس عشرة سنة، معقباً على واحدة أخرى من هجمات إسرائيل على لبنان، قائلاً "لو كان دكّ القرى اللبنانية بالمدافع، حتى لو أدى ذلك لخسائر في الأرواح، وتهجير اللاجئين المدنيين إلى الشمال من شأنهما ضمان أمن الحدود الإسرائيلية وإضعاف حزب الله وتعزيز السلام لقلت قوموا بتلك الأعمال كما كان سيقول كثير من العرب والإسرائيليين. لكن التاريخ لم يكن كريماً مع مغامرات إسرائيل في لبنان. إذ لم تسهم هذه المغامرات في حلّ إلا القليل جداً من المشكلات، عدا عن تسببها بشكل دائم تقريباً بمزيد منها". فبحسب المعيار البراغماتي إذاً، يكون قتل الكثير من المدنيين، وطرد مئات الآلاف من اللاجئين، وتدمير جنوب لبنان مقترحاً مشكوكاً في نتيجته[٢٢].

تتذكروا أني أتقيد بالطرف المعارض للآراء المسموح بها، أو ما يدعى بـــ "اليسار"، وهي حقيقة تخبرنا بالمزيد حول المبادئ المنتصرة والثقافة الفكرية حيث تجد تلك المبادئ مكاناً بين أحضانها.

وما كشف حقيقة الأمر أيضاً هو ردّ الفعل على ادّعاءات إدارة ريغان المتكررة بأن نيكاراغوا تخطط للحصول على طائرات نفاثة لاعتراض القاذفات المغيرة من الاتحاد السوفييتي (بعد أن أكرهت الولايات المتحدة حلفاءها على رفض بيع تلك الطائرات). طالب الصقور على الفور بدكّ نيكاراغوا بالقنابل. فيما عارض الحمائم قائلين بضرورة إثبات التهم أولاً، لكن إن ثبتت تلك التهم، فسيكون على الولايات المتحدة حينها دكّ نيكاراغوا بالقنابل. فهمَ المراقبون العقلاء سبب رغبة نيكاراغوا بالحصول على طائرات نفاثة لاعتراض القاذفات المغيرة وهو: حماية أراضيها من تحليق طائرات وكالة الاستخبارات المركزية فوقها، التي كانت تؤمّن الإمدادات للقوات الأمريكية بالوكالة وتزودها بأحدث المعلومات بما يمكّـنها من اتّباع التعليمات القاضية بالإغارة على "أهداف سهلة" غير محصنة. فالافتراض المفهوم ضمناً هو أن أياً من الدول لا تملك الحق في حماية المدنيين من هجمات الولايات المتحدة، وهي عقيدة سيطرت على الاتجاه السائد دون أن يعترض عليها أحد عملياً.

كان الدفاع عن النفس ذريعةَ حروب واشنطن الإرهابيّة، إنه المسوِّغ الرسمي النموذجي لتسويغ أي فعل وحشي تقريباً، حتى المحرقة النازية. أعلن رونالد ريغان Ronald Reagan في الحقيقة، بعد أن وجد "أن سياسات وتصرفات حكومة نيكاراغوا تشكّل تهديداً

فريداً واستثنائياً لأمن الولايات المتحدة القومي وسياستها الخارجية"، "حالة الطوارئ على المستوى القومي للتعامل مع ذلك التهديد" دون أن يثير ذلك سخرية أحد[٢٣] وبمنطق مشابه، كان للاتحاد السوفييتي USSR كامل الحق في مهاجمة الدنمارك التي تشكّل تهديداً أكبر بكثير لأمنه، وبلا ريب كل من بولندا وهنغاريا حين سارتا بخطاهما نحو الاستقلال. إن حقيقة إمكانية إثارة هذه الحجج بشكل دائم يمثّل مرة أخرى تعليقاً مشوقاً على الثقافة الفكرية للمنتصرين، ودلالة أخرى لما ينتظرنا في المستقبل.

دعونا ننتقل إلى النافتا، وهي، كما يقترح لاكوف، الاتفاقية "التاريخية" التي قد تساعد في دفع عجلة الديموقراطية على الطراز الأمريكي في المكسيك. ومرة أخرى، تساعدنا نظرة عن كثب أكثر في معرفة المزيد. فُرضت اتفاقية النافتا بالقوة من خلال الكونغرس وسط معارضة شعبية عنيفة لكن بدعم لا حدود له من عالم البزنس والإعلام، اللذين كانا يحفلان ببشائر الربح السارة لكافة المعنيين، كما تم التنبؤ بنتائج هذه الاتفاقية بثقة من قبل وكالة التجارة الدولية للولايات المتحدة U.S. International Trade Commission وعلماء اقتصاديين رواد مسلحين بأحدث نماذج التخطيط (التي فشلت لتوها فشلاً مخزياً في التنبؤ بالنتائج الضارة لاتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا U.S.-Canada Free Trade Agreement، بيد أنها كانت، بطريقة ما، ستنجح في هذه الحالة). أما ما أُبقيَ طيّ

الكتمان تماماً فهو التحليل الدقيق الذي أجراه مكتب التقويم التقاني Office of technology assessment (مكتب البحوث التابع للكونغرس)، الذي استنتج أن نسخة النافتا المخطط لها ستضرّ غالبية سكان أمريكا الشمالية، مقترحاً تعديلات عليها من شأنها جعل الاتفاقية مفيدة خارج دوائر الاستثمار والتمويل الضيقة. من المفيد جداً معرفة ما جرى من تكتم على الموقف الرسمي للحركة العمالية الأمريكية من القضية والمعروض في تحليل مماثل. أثناء ذلك، أدينت الطبقة العاملة بشدة بسبب رؤيتها "الرجعية وغير المتنورة" وما لديها من "طرائق تهديد بدائية"، يحركها في ذلك "الخوف من التغيير والخوف من الأجانب"؛ ومرة أخرى، أذكّر بأنني آخذ عينات فقط من أقصى يسار الطيف، الممثّل في هذه الحالة بأنتوني لويس. كانت التهم كاذبة بشكل واضح تماماً، بيد أنها كانت الكلمات الوحيدة التي وصلت للناس في تمرين الديموقراطية الملهِم هذا. ثمة تفاصيل إضافية أكثر إيضاحاً للمسألة، وقد خضعت، في ذلك الوقت وإلى يومنا هذا، للمراجعة في أدبيات المنشقين، لكنها حُجبت عن أعين الجمهور وليس مرجّحاً لها دخول سجل التاريخ المعتمَد(٢٤).

رُكنت الروايات التي تحدثت عن عجائب النافتا جانباً بهدوء مع تدفق حقائق ما جرى على أرض الواقع. لم يعد المرء يسمع شيئاً عن مئات الآلاف من الوظائف الجديدة والمنافع العظيمة الأخرى المخبأة لشعوب البلدان الثلاث. واستبدلت هذه الأنباء السارة "بوجهة

النظر الاقتصادية المعتدلة اعتدالاً جلياً" – أي "رأي الخبراء" – القائلة إنّهُ لم تكن للنافتا آثارٌ ذات شأن. وتفيد صحيفة وول ستريت أن "مسؤولي الإدارة يشعرون بالإحباط جرّاء عجزهم عن إقناع الناخبين بأن الخطر لا يؤذيهم بشيء" وبأن مقدار خسران الوظائف "أقلّ بكثير مما توقّعه روس بيروت Ross Perot"، الذي سُمح له بالمشاركة في نقاشات الاتجاه السائد (خلافاً لمكتب التقييم التقاني OTA، والحركة العمالية، وعلماء اقتصاد ضلّوا عن خط الحزب Party Line، وبالطبع، محللين منشقين) لأن ادعاءاته كانت في بعض الأحيان متطرفة ومن السهل السخرية منها. وتفيد أيضا الصحيفة، ناقلة التعليق الحزين لأحد مسؤولي الإدارة، أنه " "من الصعب محاربة النقاد" من خلال قول الحقيقة – وهي أن المعاهدة الدولية التجارية هذه "لم تقدم فعلياً أيّ شيء" ". أما الشيء المنسيّ فهو ما كانت ستؤول إليه "الحقيقة" حين كان تمرين تطبيق الديموقراطية المثير للإعجاب يسير إلى الأمام هادراً بكل ما أوتي من قوة[٢٥].

في الوقت الذي نزل فيه الخبراء إلى مستوى "ذات آثار غير هامة"، ملقين بـــ "رأي الخبراء" السابق في عمق الذاكرة، تدخل بؤرةَ الاهتمام "وجهةُ نظر" أقل شأناً من أن تكون "وجهة نظر اقتصادية معتدلة اعتدالاً جلياً" في حال وُسِّـــع نطاق "المصلحة القومية" لتشمل عموم الشعب. كان ألان غرينزبان Alan Greenspan، رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي Federal Reserve Board Chair، أثناء

شهادته أمام اللجنة المصرفية لمجلس الشيوخ Senate Banking Committee في شباط عام ١٩٩٧، متفائلاً جداً حيال "التضخم الاقتصادي المستدام" وذلك بفضل "القيود اللانمطية على الزيادات في الأجور والتي يتّضح أنها بشكل رئيسي النتيجة المتمخضة عن درجة أكبر من اللا أمن الوظيفي للعاملين" – وهي أمنية بديهية لمجتمع يتسم بالعدالة. ويشير التقرير الاقتصادي للرئيس في عام ١٩٩٧ بشكل غير مباشر أكثر، مفتخراً بالإنجازات التي حققتها الإدارة، إلى "التغييرات في القوانين والممارسات السائدة في سوق اليد العاملة" كأحد العوامل التي تلعب دوراً في "القيود الهامة على الأجور" التي تدعم بدورها سلامة الاقتصاد.

تتوضَّح أحد أسباب هذه التغييرات الحميدة في دراسة أجريت بتكليف من أمانة سر شؤون العمل في النافتا NAFTA Labor Secretariat، "حول الآثار الناجمة عن كل من الإغلاق المفاجئ للمصانع وفقاً لمبدأ حرية المؤسسة، وحق العمال في تنظيم صفوفهم في الدول الثلاث". أجريت الدراسة في ظل قوانين النافتا استجابةً لشكوى قدمها عمال الاتصالات حول الممارسات غير القانونية التي تقوم بها <شركة> سبرينت Sprint بحقهم. دعم المجلس القومي الأمريكي للعلاقات العمالية U.S. National Labor Relations Board الشكوى، حيث فرض غرامات تافهة بعد سنوات من التأخير، ويا له من إجراء نموذجي.

أجازت كندا والمكسيك نشر دراسة النافتا التي أجرتها كايت برونفنبرينر Kate Bronfenbrenner، عالمة الاقتصاد المختصة بشؤون اليد العاملة في جامعة كورنيل Cornell University، بيد أن إدارة كلينتون أخّرتها. وتكشف هذه الدراسة عن أثر هام للنافتا في تمزيق صفوف الإضرابات العمالية. تُعطّل تقريباً نصف المساعي الهادفة إلى تنظيم النقابات العمالية عن طريق تهديد الشركات بنقل عمليات الإنتاج إلى خارج البلاد؛ على سبيل المثال، عن طريق وضع لافتات تقول "المكسيك تنقل الوظائف <إلى الخارج>" أمام مصنع يحتضن حملة تنظيمية من هذا النوع. وهذه التهديدات ليست دون جدوى؛ فحين تنجح هذه الحملات التنظيمية رغم التهديدات المذكورة، تعمد الشركات إلى إغلاق مصانعها كلياً أو جزئياً بمعدل يبلغ ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل إحداث النافتا (حوالي ١٥ بالمائة مما هو عليه الحال في الوقت الحاضر). وتبلغ التهديدات بإغلاق المصنع ضعفي نظيرتها تقريباً في الصناعات الأكثر قابلية للنقل (مثلاً الصناعات التحويلية مقابل الإنشاءات).

يعدُّ ما سبق، بالإضافة إلى غيره من الممارسات المذكورة في الدراسة، غير قانوني، لكن تلك ناحية فنية تتساوى مع انتهاكات القانون الدولي والاتفاقات التجارية حين تكون محصلاتها غير مقبولة. كانت إدارة ريغان قد أوضحت لعالم البزنس بأن الحكومات المجرمة <العميلة> لن تعرقل نشاطاته غير القانونية ضد النقابات

العمالية، كما التزمت الإدارات التالية لها إلى الآن بهذا الموقف. وقد كان لذلك أثر كبير في القضاء على النقابات العمالية - أو بكلمات أكثر تهذيباً، "تغييرات في قوانين وممارسات سوق العمل" تساهم في "وضع معوقات كبيرة أمام رفع الأجور" ضمن نموذج اقتصادي قُدِّم بفخر كبير إلى عالم متخلف لم يدرك بعد المبادئ المنتصرة المقدر لها أن تهدي إلى طريق الحرية والعدالة[٢٦].

أما ما تم التأكيد عليه خارج الاتجاه السائد حول أهداف النافتا فقد سُلّم به الآن وبهدوء أيضاً كالآتي: كان الهدف الحقيقي هو "حبس المكسيك في سجن" "الإصلاحات" التي جعلت منها "معجزة اقتصادية"، بالمعنى الفني للكلمة: "معجزة" بالنسبة للمستثمرين الأمريكان وأثرياء المكسيك بينما غرق الشعب في بحر من البؤس. يُصرّح مـــارك ليفنسون Marc Levinson مراسل نيوزويك *Newsweek* بتكلّف أن إدارة كلينتون "نسيت أن الغرض الأساسي للنافتا لم يكن تشجيع التجارة بل تعزيز الإصلاحات الاقتصادية في المكسيك"، بيد أنه أخفق في أن يضيف بأن العكس هو ما أُحدث له دُويّ ضماناً لتمرير النافتا، أما النقاد الذين أشاروا إلى هذا "الغرض الأساسي" فقد أبعدهم مالكو السوق الحرة للأفكار من هذه السوق إلى حد كبير.

ربما سيتم في يوم من الأيام أيضاً إقرار الأسباب المحتملة <لهذه الاتفاقية>. إن "حبس المكسيك في سجن" هذه الإصلاحات،

كما كان مرجواً، كان من شأنه إبعاد الخطر الذي تحرّته ورشة عمل تطوير استراتيجيات أمريكا اللاتينية بواشنطن في أيلول عام ١٩٩٠. توصلت ورشة العمل هذه إلى أن العلاقات مع الديكتاتورية المكسيكية الظالمة على ما يرام، رغم وجود مشكلة محتملة: إذ "يمكن لاستهلال الديموقراطية في المكسيك اختبار هذه العلاقة الخاصة من خلال الإتيان بحكومة أكثر اهتماماً في تحدي الولايات المتحدة على خلفيات اقتصادية وقومية" ولم تعد هذه مشكلة خطيرة بعد أن باتت المكسيك "محبوسة في سجن الإصلاحات" بسبب المعاهدة. تمتلك الولايات المتحدة القوة لتجاهل بنود المعاهدة كما تريد؛ لكن المكسيك لا تمتلك هذه القوة[٢٧].

باختصار، الخطر يكمن في الديموقراطية، داخل الوطن وخارجه، كما يُظهر مرة أخرى المثال المختار. فالديموقراطية مسموحٌ بل ومُرحبٌ بها أيضاً، لكن مرة ثانية، يُحكم عليها حسب حصيلتها لا حسب العملية بحد ذاتها. اعتُبرت النافتا إدارة ناجعة للتقليل من خطر الديموقراطية. نُفّذت النافتا داخل الوطن بالهدم الفعلي للعملية الديموقراطية، وبالقوة داخل المكسيك، وسط معارضة شعبية عقيمة رغم ضخامتها[٢٨]. ويتم تقديم نتائج الاتفاقية حالياً بوصفها أداة واعدة للإتيان بالديموقراطية على الطراز الأمريكي إلى المكسيكيين الجهلة. وربما يوافقني الرأي المراقبُ الشكوكي الواعي للحقائق.

مرة أخرى، تتميز الأمثلة المختارة حول انتصار الديموقراطية بكونها طبيعية، وأيضاً مشوّقة وكاشفة للحقيقة، ولو ليس تماماً بالشكل المقصود.

ترافق إعلان مبدأ كلينتون مع مثال ممتاز لتوضيح المبادئ المنتصرة، وهو: مآثر الإدارة في هاييتي. وبما أن هذا المثال، مرة ثانية، مُقتَرح بوصفه الحالة الأقوى، فمن الملائم النظر فيه.

في الحقيقة، سُمح لرئيس هاييتي المنتَخَب بالعودة، لكن فقط بعد خضوع المنظمات الشعبية لثلاث سنوات من الإرهاب على يد قوات احتفظت طوال تلك الفترة بصلات وطيدة مع واشنطن؛ ومازالت إدارة كلينتون ترفض أن تسلّم هاييتي ١٦٠,٠٠٠ صفحة من الوثائق حول إرهاب الدولة الذي استأثرت به القوات العسكرية الأمريكية "تفادياً لمكاشفات محرجة" حول تورط حكومة الولايات المتحدة مع النظام المنقلب حسبما ذكرته منظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch. ٢٩ كما كان من الضروري كذلك إخضاع الرئيس أريستيد Aristide لدورة مكثفة "في الديموقراطية والرأسمالية"، على حدّ وصف نصيره الرئيسي في واشنطن: عملية تمدين القس المشاكس.

وهذه الحيلة ليست بالمجهولة في أماكن أخرى، بما أنه من المتوقع حدوث تحوّل غير مُرحَّب به إلى الديموقراطية الرسمية.

أُكره أريستيد، كشرط لعودته، على قبول برنامج اقتصادي يوجّه سياسات حكومة هاييتي نحو الوفاء بحاجات "المجتمع المدني، وخصوصاً القطاع الخاص، الوطني والأجنبي على حد سواء": اختير المستثمرون الأمريكان ليشكّلوا قلب المجتمع المدني الهاييتي، إلى جانب الهاييتيين الأثرياء ممن دعموا الانقلاب العسكري، مع استبعاد الهاييتيين من الفلاحين وسكان الأحياء الفقيرة الذين أقاموا مجتمعاً مدنياً نشيطاً ونابضاً بالحياة لدرجة أنهم كانوا قادرين حتى على انتخاب رئيسهم الخاص بهم في مواجهة احتمال كاسح ‹بانتخاب سواه›، مثيرين على الفور عداء ومساعي الولايات المتحدة لتدمير أول نظام ديموقراطي في هاييتي(٣٠).

جوبهت الأفعال غير المقبولة للـــ "الدخلاء الفضوليين والجهلة" في هاييتي بالعنف، بضلوع مباشر للولايات المتحدة الأمريكية في الجريمة، وليس فقط عبر الاتصالات مع إرهابيي الدولة القيّمين عليها. أعلنت منظمة الدول الأمريكية الحظر التجاري. لكن إدارتي بوش وكلينتون عمدتا إلى تقويضه منذ البداية عن طريق استثناء الشركات الأمريكية منه، وأيضاً عن طريق الترخيص سراً لشركة تكساكو للنفط Texaco Oil Company بإمداد نظام الانقلاب وأنصاره الأثرياء بمنتجاتها في انتهاك للعقوبات الدولية الرسمية، وهي حقيقة هامة كُشفت بوضوح في اليوم السابق لنزول الجنود

الأمريكيين إلى اليابسة "لاستعادة الديموقراطية"[٣١]، لكن فوق ذلك ينبغي لتلك الحقيقة بلوغ الجمهور، كما أنها مرشّح آخر غير محتمل دخوله في السجل التاريخي.

استعيدت الديموقراطية الآن. وأُجبرت الحكومة الجديدة على هجر البرامج الديموقراطية والإصلاحية التي روَّعت واشنطن، واتباع سياسات مرشح واشنطن في الانتخابات عام ١٩٩٠ التي تلقّى فيها ١٤ بالمائة من مجموع الأصوات.

تزودنا خلفية هذا الانتصار بمقدار غير قليل من التبصر في "المبادئ السياسية والاقتصادية" المقدر لها أن تأخذ بيدنا إلى مستقبل مجيد. كانت هاييتي واحدة من أغنى الغنائم الاستعمارية في العالم (إلى جانب البنغال) ومصدرَ جزءٍ كبير من ثروة فرنسا. وهي تخضع خضوعاً كبيراً لسيطرة ووصاية الولايات المتحدة منذ غزو مشاة البحرية الأمريكية لها في عهد ويلسون قبل ثمانين سنة. وبات هذا البلد يمثل كارثة كبرى تجعل من احتمال صلاحيته للعيش في المستقبل غير البعيد جداً أمراً في غاية الصعوبة. بُدئ في العام ١٩٨١ باستراتيجية تنموية قدمها البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID-World Bank، حيث ارتكزت تلك الاستراتيجية على مصانع التجميع وتصدير المحاصيل الزراعية، مغيّرةً بذلك دور الأراضي الزراعية في تأمين حاجة الاستهلاك

المحلي من الغذاء. وتنبأت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بحدوث "تغير تاريخي باتجاه اعتماد سوق هاييتي بشكل أكبر على الولايات المتحدة بصورة متبادلة" بما سيسفر عن "تايوان الكاريبي". أما البنك الدولي فقد وافقها الرأي مقدماً الوصفات المعتادة من أجل "التوسع في المشروعات الفردية الحرة" وتقليص "الأهداف الاجتماعية" إلى الحد الأدنى، ليزيد بذلك اللامساواة والفقر ويخفض المستويات الصحية والتعليمية. وربما أشير هنا، ولو أني غير واثق من قيمة ذلك، إلى أن هذه الوصفات القياسية تقدَّم جنباً إلى جنب مع الخطابات المملة حول الحاجة إلى تخفيض درجة اللامساواة والفقر وتحسين المستويات الصحية والتعليمية. كانت النتائج في مسألة هاييتي معهودةً، كالآتي: الأرباح للمصنّعين الأمريكان والهاييتيين فاحشي الثراء، وهبوط الأجور في هاييتي بنسبة ٥٦ بالمئة طوال عقد الثمانينيات – أي باختصار، "معجزة اقتصادية". بقيت هاييتي على حالها، ولم تفعل ما فعلته تايوان التي اتبعت نهجاً مختلفاً جوهرياً، كما يعلم المستشارون بكل تأكيد.

جهدت أول حكومة ديموقراطية في هاييتي في التخفيف من شدة الكارثة المتنامية، الأمر الذي أثار عداء واشنطن وما تبعه من انقلاب عسكري وأعمال إرهابية. وتحبس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بعد "استعادة الديموقراطية"، المعونات لضمان خصخصة معامل الإسمنت والطحين تلبيةً لمصالح الهاييتيين الأثرياء

والمستثمرين الأجانب (أي "المجتمع المدني" الهاييتي، حسب الأوامر التي رافقت استعادة الديموقراطية)، فيما تحظر الوكالة المصاريف المخصصة للصحة والتعليم. تتلقى المشروعات الزراعية اعتمادات مالية سخية في الوقت الذي لا يتم فيه توفير أية موارد لما يقوم به الفلاحون من أعمال زراعية وحرف يدوية تؤمن دخل الأغلبية الساحقة من السكان. أما مصانع التجميع المملوكة لجهات أجنبية، والتي تستخدم العمال (غالباً من النساء) بأجر أقل بكثير مما يكفي لسد الرمق ضمن ظروف عمل رهيبة، فتستفيد من الكهرباء الرخيصة، يدعمها مالياً المشرف السخيّ. لكن بالنسبة إلى الفقراء الهاييتيين - أي عموم الشعب - فليس من الممكن تقديم أي دعم مالي لما يحتاجونه من كهرباء أو وقود أو ماء أو غذاء؛ فهذه الإعانات تحظرها قوانين صندوق النقد الدولي IMF على خلفية المبدأ القائل بأنها تؤلف "ضابط الثمن".

قبل البدء "بالإصلاحات"، كان الإنتاج المحلي من الرز يسد عملياً كافة الاحتياجات المحلية، مرتبطاً بالاقتصاد المحلي بعدد من الحلقات الهامة. وبفضل "التحرير" أحادي الجانب، بات إنتاج الرز هذا يؤمن في الوقت الحالي ٥٠ بالمائة فقط من الاحتياجات المحلية، إلى جانب الآثار المنظورة لذلك على الاقتصاد. لا بد لهاييتي من "الإصلاح"، مزيلةً التعرفات الجمركية متماشيةً مع

المبادئ الصارمة لعلم الاقتصاد التي، بأعجوبة منطقية ما، تستثني المشروعات الزراعية الأمريكية؛ إذ تستمر هذه في تلقي إعانات مالية حكومية ضخمة، حيث قامت إدارة ريغان بزيادة هذه الإعانات إلى الحد الذي أمّنت فيه ٤٠ بالمئة من النواتج الإجمالية للمزارعين بحلول عام ١٩٨٧. والنتائج الطبيعية لذلك مفهومة؛ إذ يعلّق تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لعام ١٩٩٥ بالقول أن "سياسة التجارة والاستثمار الموجَّهة نحو التصدير" التي تفرضها واشنطن ستعمل على "إرهاق مُزارع الرز المحلي بلا شفقة" مما سيفرض التحوّل إلى السعي الأكثر منطقيةً وراء تصدير المحاصيل الزراعية بما يحقق مصالح المستثمرين الأمريكيين، وفقً مبادئ نظرية التوقعات المنطقية(٣٢).

بهذه الطرق تحوّل البلد الأكثر إفقاراً في نصف الكرة <الغربي> إلى مشترٍ رئيس للرز الأمريكي، ليزيد بذلك من غنى الشركات الأمريكية المدعومة مالياً من الحكومة. يمكن، بلا ريب، لمن حالفهم الحظ في تلقي تعليم جيد في إحدى الدول الغربية شرح كيف أن الفوائد المحققة من هذه السياسات ستنتقل شيئاً فشيئاً إلى أبناء هاييتي من الفلاحين وسكان الأحياء الفقيرة – في نهاية المطاف.

يكشف لنا هذا المثال الممتاز المزيد حول مدلول ونتائج انتصار "الديموقراطية والأسواق المفتوحة". يبدو أن الهاييتيين فهموا ما

تعلموه من دروس جيداً، حتى إذا كان مدراء العقيدة في الغرب يفضلون صورة مختلفة للوضع. وحسبما أفادت الصحافة، سببت الانتخابات البرلمانية المجراة في نيسان ١٩٩٧ "الكآبة لخمسة بالمائة" من الناخبين، مثيرةً السؤال الآتي: "هل خيبت هاييتي رجاء الولايات المتحدة؟"(٣٣) لقد ضحينا بالكثير لنجلبَ إليهم الديموقراطيّة، لكنهم ناكرون للجميل ولا يستحقون المساعدة. يمكن للمرء أن يدرك سبب إلحاح "الواقعيين" في بقائنا بعيدين عن الحملات العنيفة في سبيل "التحسّنية العالمية".

وهناك من يتبنى مواقف مشابهة في كافة أرجاء نصف الكرة <الغربي>. إذ تظهر صناديق الاقتراع أن السياسة في أمريكا الوسطى تبعث على "الملل" و"الارتياب" و"اللامبالاة" بنسب تتجاوز كثيراً حدود "الاهتمام" أو "الحماس" وسط "جمهور لا مبالٍ... يشعر بوقوفه متفرجاً ضمن نظامه الديموقراطي" ولديه تشاؤم عام حيال المستقبل". جاءت نتائج أول دراسة شملت أمريكا اللاتينية، برعاية الاتحاد الأوروبي، مماثلة لذلك تقريباً؛ فقد علق المنسق البرازيلي بالقول إنّ "الرسالة الأكثر تحذيراً ضمن الدراسة" كانت "الفكرة السائدة بين أفراد الشعب أنّ النخبة فقط هي من استفادت من الانتقال إلى الديموقراطية"(٣٤). يعلق علماء أمريكا اللاتينية بأن موجة الدمقرطة الحاصلة مؤخراً قد تزامنت مع الإصلاحات

الاقتصادية النيوليبرالية، التي أضرت بمصالح غالبية الناس، ما أدى إلى تقييم متشائم <كلبيّ> للإجراءات الديموقراطية الرسمية. لقد أدى استحداث برامج مشابهة في أغنى دولة في العالم إلى آثار مشابهة، كما ناقشنا قبل قليل.

دعونا نعُد إلى العقيدة السائدة التي مؤداها أن "انتصار أمريكا في الحرب الباردة" كان انتصاراً للديموقراطية والسوق الحرة. فبالنسبة إلى الديموقراطية تَعدُّ العقيدة صحيحة جزئياً، ولو أنه يتوجب علينا فهم المقصود بـــ "الديموقراطيـــة" : إنها السلطة الهرمية(*) "الهادفة لحماية الأقلية الغنية من الأغلبية". ماذا عن السوق الحرة؟ هنا أيضاً نجد أن العقيدة بعيدة جداً عن الواقع، كما يوضح مرة أخرى مثال هاييتي.

تأملوا ثانية مثال النافتا، إنها اتفاقية أريد بها حبس المكسيك في نظام اقتصادي يحمي المستثمرين من خطر "استهلال الديموقراطية". فهي ليست بـــ "اتفاقية تجارة حرة"، بل على الأصح اتفاقية مُعَـــدّة لحماية الإنتاج الوطني، وقد صُمّمت لتضع العراقيل أمام المنافسين من شرق آسيا وأوروبا. فضلاً عن ذلك، فهي تشترك مع الاتفاقيات العالمية في المبادئ المعادية للسوق، كالقيود من النوع الصارم على "حقوق الملكية الفكرية" التي لم تقبل بها

(*) من الأعلى للأدنى.

مطلقاًالمجتمعات الغنية أثناء فترة تطورها، بيد أنها تنوي حالياً استخدامها لحماية الشركات التي تقع مقراتها الرئيسة في الوطن، وذلك لتدمير الصناعة الدوائية في البلدان الأفقر، مثلاً – ومصادفةً، لإعاقة الابتكارات التقانية، كالعمليات الإنتاجية المطوّرة للمنتجات المسجلة وفق براءة اختراع والمرخصة ضمن النظام التقليدي لبراءات الاختراع. لم يعد التقدم أكثر ضرورةً من الأسواق، إلا إذا عاد بالفوائد على المهمين من أصحاب النفوذ.

ثمة تساؤلات أيضاً حول طبيعة "التجارة". يُذكر أن ما يفوق نصف تجارة الولايات المتحدة مع المكسيك تتألف من تعاملات بين الشركات، أي مرتفعة بحوالي ١٥ بالمائة منذ إحداث النافتا. قبل عقد من الزمن، قامت المصانع المملوكة في معظمها للولايات المتحدة والواقعة شمال المكسيك، مستخدمةً القليل من العمال ودون الارتباط عملياً بأية حلقات مع الاقتصاد المكسيكي، بإنتاج أكثر من ٣٣ بالمائة من غرف احتراق المحرك المستخدمة في السيارات الأمريكية، بالإضافة إلى ٧٥ بالمائة من أجزاء رئيسة أخرى. وتفيد الصحافة الاقتصادية أن انهيار الاقتصاد المكسيكي الحاصل عام ١٩٩٤ عقب النافتا، والذي استثنى فقط فاحشي الثراء والمستثمرين الأمريكان (ممن حمتهم حكومة الولايات المتحدة عبر تقديم المساعدات الكفيلة بإخراجهم من مأزقهم المالي)، أدى إلى حدوث زيادة في حجم التعاملات التجارية بين الولايات المتحدة والمكسيك مع "تحويل

الأزمة الجديدة المكسيك إلى مصدر رخيص [بمعنى أكثر رخصاً أيضاً] للسلع المصنعة، بأجور صناعية تعادل عشر نظيراتها في الولايات المتحدة"، دافعةً الشعب نحو المزيد من البؤس. ووفقاً لما يقوله بعض المتخصصين، تتألف نصف تجارة الولايات المتحدة في العالم بأسره من هذه الصفقات المركزية، والشيء ذاته تقريباً يصحّ بالنسبة إلى القوى الصناعية الأخرى(٣٥)، ولو أن على المرء التعامل بحيطة مع النتائج المتعلقة بالمؤسسات التي تواجه محاسبة شعبية محدودة. قدّم بعض علماء الاقتصاد وصفاً معقولاً للنظام العالمي كنظام لـــ "مركنتلية الشركات" البعيدة عن المثل الأعلى في حرية التجارة. وتستنتج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن "المنافسة في ظروف احتكار القلة والتفاعل الاستراتيجي ما بين الشركات والحكومات، وليس اليد الخفية لقوى السوق، هما من يتحكمان بالميزة التنافسية والتقسيم الدولي للعمل في الصناعات عالية التقانة في العصر الحاضر"(٣٦)، متبنيةً ضمناً وجهة نظر مماثلة.

وحتى البنية الأساسية للاقتصاد المحلي تُخلّ بالمبادئ النيوليبرالية المنادى بها. تتلخص الفكرة الرئيسة لما أُلّف من أعمال نموذجية تناولت تاريخ البزنس في الولايات المتحدة في أن "مشروعات الأعمال الحرة الحديثة قد حلّت محلّ آليات السوق في تنسيق نشاطات الاقتصاد وتوزيع موارده"، مديرةً العديد من الصفقات داخلياً فيما بينها، وهو انحراف هائل آخر عن مبادئ

السوق. ٣٧ وهناك العديد غيره من الانحرافات. تأمل على سبيل المثال مصير المبدأ الذي ينادي به آدم سميث في أن حريّة حركة الأفراد - عبر الحدود، مثلاً - هي مقوّم أساسي للتجارة الحرة. ومع انتقالنا إلى عالم الشركات العابرة للحدود القومية، بما يسوده من تحالفات استراتيجية ودعم حاسم من الدول القوية، تتسع إلى حد كبير الهوّة ما بين العقيدة النظرية والواقع.

لا بد من تفسير البيانات العامة في ضوء هذه الحقائق، ومن ضمنها دعوة كلينتون إلى إقامة علاقات تجارية مع إفريقيا بدلاً من تقديم المساعدات لها، مصحوبة بسلسلة شروط تقع بمحض الصدفة في مصلحة المستثمرين الأمريكيين، وخطب منمقة رنانة تنجح في تجنب التطرق لمسائل مثل السجل الطويل لهذه الطرق وحقيقة أن برنامج المساعدات الخاص بالولايات المتحدة هو في الأصل الأكثر شحاً بين نظرائه في أيٍّ من الدول المتقدمة حتى قبل هذا الابتكار العظيم. أو لكي نأخذ النموذج الواضح، تأمل ملخص تشيستر كروكر Chester Crocker لما أعدته إدارة ريغان من خطط لإفريقيا عام ١٩٨١. يقول كروكر في ملخصه: "إننا ندعم فرص الأسواق المفتوحة، وإمكانية الحصول على الموارد الرئيسة، وتوسيع الاقتصادَين الإفريقي والأمريكي"، ونرغب في إدخال البلدان الإفريقية "إلى الاتجاه السائد لاقتصاد السوق

الحرة"[٣٨]. قد يبدو هذا التصريح فائقاً حدودَ السخرية، حيث يأتي من جانب قادة "الهجوم المستدام" على "اقتصاد السوق الحرة". لكن ما قاله كروكر في ملخصه يبدو معسولاً كفاية حين يُمَرَّر عبر موشور عقيدة السوق القائمة فعلياً. إن فرص السوق وإمكانية الحصول على الموارد هي <امتيازات> تقدم للمستثمرين الأجانب وشركائهم المحليين، كما ينبغي أن تتوسع الاقتصادات توسعاً محدَّداً، مؤمنةً الحماية "للأقلية الغنية من الأكثرية". وفي أثناء ذلك، يستحق الأغنياء حماية الدولة والدعم المالي الحكومي. كيف يمكنهم تحقيق النجاح لمصلحة الجميع سوى بهذه الطريقة؟

ليست الولايات المتحدة بالطبع وحدها التي تنادي بمفاهيم "التجارة الحرة " الخاصة بها حتى إن تولى إيدولوجيوها في معظم الأحيان قيادة كورس الكلبيين. وقد انتهى تقرير التنمية للأمم المتحدة عام ١٩٩٢ إلى أن الفجوة القائمة ما بين الدول الغنية والفقيرة منذ عام ١٩٦٠ تعزى جوهرياً إلى ما يتخذه الأغنياء من تدابير لحماية مصالحهم. أما تقرير عام ١٩٩٤ فقد استنتج أن "الدول الصناعية، بإخلالها بمبادئ التجارة الحرة، تكلف الدول النامية ما يقدّر بخمسين بليون دولار أمريكي سنوياً – أي ما يعادل تقريباً إجمالي ما يدخل عليها من مساعدات أجنبية" تتألف في معظمها من مخصصات ترويج الصادرات المدعومة حكومياً[٣٩]. ويقدّر التقرير العالمي

Global Report لعام ١٩٩٦ لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UN Indusrial Development Organization أن التفاوت ما بين أغنى وأفقر ٢٠ بالمئة من سكان العالم قد ازداد بنسبة تفوق الـ ٥٠ بالمئة منذ عام ١٩٦٠ وحتى ١٩٨٩، كما يتوقع التقرير حدوث "تفاوت عالمي متنامٍ ناتج عن عملية العولمة". ويستمر ذلك التفاوت المتنامي في الحدوث أيضاً ضمن المجتمعات الغنية نفسها، حيث تتصدر الولايات المتحدة القائمة، تليها بريطانيا في مرتبة قريبة. وتهلل الصحافة الاقتصادية للنمو "الدراماتيكي" و"المذهل" في الأرباح مثنيةً على التمركز الهائل للثروة بيد الأقلية من علية القوم فيما ظروف غالبية السكان تراوح مكانها، هذا إن لم تتجه إلى الأسوأ.

تقدم المؤسسات الإعلامية الضخمة، وإدارة كلينتون، وقادة الركب المهلل للنهج الأمريكي American Way نفسها بفخر نموذجاً تحتذي به بقية دول العالم؛ حيث تختفي نتائج السياسات الاجتماعية المدروسة للسنوات الأخيرة داخل الكورس المهلل لنفسه، ومن بينها على سبيل المثال "المؤشرات الأساسية" المنشورة للتوّ من قبل اليونيسف(٤٠)، مظهرةً أن الولايات المتحدة تمتلك السجل الأسوأ بين الدول الصناعية، موازيةً كوبا في المرتبة، وهي إحدى بلدان العالم الفقيرة الخاضعة لهجوم متواصل من قبل القوة العظمى في نصف الكرة <الغربي> لما يقارب الأربعين سنة - وفقاً لمعايير مثل معدل وفيات الأطفال دون سن

الخامسة. كما تمتلك الولايات المتحدة أيضاً سجلات حول الجوع، وفقر الأطفال، ومؤشرات أساسية اجتماعية أخرى.

يحدث كل هذا في أغنى بلد في العالم يتمتع بامتيازات لا نظير لها ومؤسسات ديموقراطية مستقرة، لكنه في الوقت ذاته أيضاً يخضع خضوعاً كبيراً لحكم البزنس. وتمثل هذه الحقائق دلالات أخرى للمستقبل، إذا ما سار "التحول الدراماتيكي، بعيداً عن مثل أعلى في السياسة يدعو إلى التعددية والتشاركية، ونحو مثل أعلى يدعو إلى الفاشستية والتكنوقراطية"، في مساره في أنحاء العالم كافة.

جدير بالملاحظة أنه غالباً ما تُكشف النوايا بصدق عندما يكون ذلك في السر. فمثلاً في مستهلّ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أوكل جورج كينان George Kennan، أحد أكثر المخططين نفوذاً والشخصية الرائدة في الحركة الإنسانية، لكل جزء من العالم "الوظيفة" المنوطة به، كالآتي: علق كينان بأن وظيفة إفريقيا تتمثل في قيام أوروبا بـــ "استغلالها" من أجل إعادة إعمار نفسها، إذ ليس للولايات المتحدة مصلحة فيها. قبل عام من ذلك نبهت دراسة تخطيطية رفيعة المستوى "إلى أن التنمية التعاونية للمواد الغذائية والمواد الخام رخيصة الثمن في شمالي إفريقيا يمكن أن تساعد في تشكيل الوحدة الأوروبية وخلق قاعدة اقتصادية لتحقيق انتعاش <اقتصادي> على مستوى القارة"، ويا له من مفهوم مشوّق للـــ "التعاون"[٤١]. لم يسجَّــل أي اقتراح بقيام إفريقيا بـــ "استغلال"

الغرب بهدف إصلاح نفسها مما ألحقته بها "التحسنية العالمية" في القرون الماضية.

حاولت في هذه المراجعة اتباع مبدأ منهجي معقول ألا وهو: تقييم الثناء على "المبادئ السياسية والاقتصادية" للقوة المهيمنة عالمياً، وذلك من خلال التقيد أساساً بالأمثلة التي اختارها أنصار العقيدة محل البحث أنفسهم، بوصفها الحالات الأقوى لديهم. وهذه المراجعة مختصرة ومغرضة، كما تعالج مسائل غامضة وغير مفهومة جيداً. أما حكمي الشخصي في هذا الشأن، ولو أنني غير متأكد من أهميته، فهو أن العينة المختارة تمثل بأمانة مجموع الحالات الكلية، وهي تعطي صورة واقعية عن المبادئ المؤثرة عملياً و "موجة المستقبل" المنتظرة إذا ما سادت هذه المبادئ دون أن يعترض طريقها شيء.

وحتى لو كانت هذه الصورة دقيقة، فهي مضللة تضليلاً خطيراً، وعلى وجه الدقة لأنها محابية جداً: فالأمر المُـغفل كليةً هو مآثر أولئك الملتزمين حقاً بالمبادئ الرائعة المنادى بها، وبمبادئ العدالة والحرية الممتدة بآثارها لأبعد من ذلك بكثير. فهذه الصورة تمثل في المقام الأول سجلاً للنضال الشعبي الساعي إلى إبلاء وتفكيك أشكال الظلم والهيمنة التي أحياناً تكون في غاية الوضوح تماماً، لكنها غالباً محصنة تحصيناً قوياً بما يجعلها خفيةً عملياً حتى عن ضحاياها. إن هذا السجل غني ومشجع، ولدينا كلّ الأسباب التي تدفعنا إلى افتراض إمكانية استخدامه. ويستلزم القيام بذلك تقييماً واقعياً للظروف القائمة وجذورها التاريخية، إلا أن ذلك بالطبع مجرد بداية ليس إلا.

وليس على الشكوكيين ممن ينبذون هذه الآمال بوصفها طوباوية وسانجة سوى النظر إلى ما حدث هنا وبالتحديد في جنوب إفريقيا في السنوات القليلة الماضية، إذ تم إجلال وتقدير ما يمكن للروح الإنسانية إنجازه وما يعدُ به من تقدم لا حدود له. ينبغي أن تكون الدروس المستفادة من هذه الإنجازات الرائعة مصدر إلهام للشعوب في كل مكان في العالم، وأن توجه سير الخطوات التالية في الصراع المتواصل هنا أيضاً، مع انتقال شعب جنوب إفريقيا، وقد خرج لتوه من انتصاره العظيم الوحيد، إلى التحديات الأكثر صعوبة أيضاً التي يخبئها له المستقبل.

المصادر

١. اليونيسف، تقرير وضع أطفال العالم ١٩٩٧ *The State of the World's Children* (منشورات جامعة أوكسفورد، ١٩٩٧)؛ اليونيسف، مسيرة الأمم *The Progress of Nations* 1996 (مكتب اليونيسف UNICEF House، ١٩٩٦).

٢. توماس فريدمان Thomas Friedman، *NYT*، ٢ حزيران ١٩٩٢؛ أنتوني لايك Anthony Lake مستشار الأمن القومي، *NYT*، ٢٦ أيلول ١٩٩٣؛ المؤرخ دافيد فرومكين David Fromkin، مراجعة لكتاب في صحيفة نيويورك تايمز *NYT Book Review*، ٤ أيار ١٩٩٧، تلخيص للعمل الأخير.

٣. حول الصورة العامة وبداياتها التاريخية، انظر، إضافة لمصادر أخرى، الدراسة الكلاسيكية التي أجراها فريدريك كليرمونت Frederic clairmont، **نشوء الليبرالية الاقتصادية وسقوطها** (دار آسيا للنشر، ١٩٦٠)، أعيدت طباعته وتم تحديثه (بينانغ وغوا: شبكة العالم الثالث Penang and Goa : Third World Network، ١٩٩٦)؛ وميشيل تشوزودوفسكي Michel Chossudovsky، **عولمة الفقر** (بينانغ : شبكة العالم الثالث، ١٩٩٧). كان كليرمونت اقتصادياً في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لسنوات عديدة؛ أما تشوزودوفسكي فهو أستاذ علم الاقتصاد في جامعة أوتاوا.

٤. جون كاسيدي John Cassidy، نيو يوركر *New Yorker*، ١٦ تشرين الأول ١٩٩٥. انظر الفصل الثالث، مرجع رقم (١)، من أجل الفقرات المقتبسة

التالية. العينة ليبرالية- يسارية، في بعض الحالات دقيقة تماماً. والتحليل مماثل في بقية الطيف، لكنه متفائل عموماً.

٥. جون ليسيو John Liscio، بارونز *Barron's*، ١٥ نيسان ١٩٩٦.

٦. ريتشارد كوكيت Richard Cockett، "**الحزب والدعاية <publicity> والإعلام**"، في أنتوني سيلدون Anthony Seldon و ستيوارت بول Stuart Ball، المحررون، **قرن المحافظين: الحزب المحافظ منذ عام ١٩٠٠** (منشورات جامعة أوكسفورد، ١٩٩٤)؛ هارولد لاسويل Harold Lasswell، "**البروباغندا**"، في موسوعة العلوم الاجتماعية، المجلد رقم ١٢ (ماكميلان، ١٩٣٣). للاطلاع على الفقرات والمناقشة المقتبسة ، انظر "**المفكرون والدولة**" (١٩٧٧)، أعيدت طباعته في كتاب نعوم تشومسكي، **نحو حرب باردة جديدة** (بانثيون، ١٩٨٢). وأيضاً، ما توفره أخيراً بعض المؤلفات الرائدة حول هذه الموضوعات بقلم أليكس كاري Alex Carey، جُمعت في مؤلفه **تحمل المخاطرة بدافع الديموقراطية** (منشورات جامعة نيو ساوث ويلز، ١٩٩٥، ومنشورات جامعة إيلينوي، ١٩٩٧).

٧. نفس المرجع السابق، وإليزابيث فونز- وولف Elizabeth Fones-Wolf، **الترويج للمشروع الاقتصادي الحر: هجوم البزنس على اليد العاملة والليبرالية، ١٩٤٥- ١٩٦٠** (منشورات جامعة إيلينوي، ١٩٩٥). أيضاً ستيوارت إيوين Stuart Ewen، **العلاقات العامة!: تاريخ اجتماعي من التلفيق** (بازيك بوكس، ١٩٩٦). حول السياق الأعمّ للموضوع، انظر نعوم تشومسكي، "**المفكرون والدولة**" و "**القوة والرأي**"، أعيدت طباعته في كتاب **إعاقة الديموقراطية** (فيرسو، ١٩٩١).

٨. الافتتاحية، *New Republic*، ١٩ آذار ١٩٩٠.

٩. سانفورد لاك أوف، **الديموقراطية: التاريخ والنظرية والممارسة** (ويست فيو، ١٩٩٦)، ٢٦٢ مكرر.

١٠. جيه توي J. Toye، جيه هاريغان J. Harrigan، و بي موسلي P. Mosley، **المساعدات والقوة** (روتليدج، ١٩٩١)، المجلدات ١، و ١٦. حول المقارنة اللينينية، انظر مقالاتي الواردة في الحاشية السابعة وفي كتاب **لأسباب تتعلق بالدولة** (بانثيون، ١٩٧٣)، مقدمة.

١١. كاروثرز، "**سنوات حكم ريغان**"، في إبراهام لوينثال Abraham Lowenthal، المحرر، **تصدير الديموقراطية** (منشورات جامعة جونز هوبكنز، ١٩٩١). انظر أيضاً كتابه **باسم الديموقراطية** (منشورات جامعة كاليفورنيا، ١٩٩١).

١٢. انظر الفصل الثاني، وللاطلاع على المزيد من المناقشات والمصادر، نعوم تشومسكي، **قوى وآفاق** (ساوث إند، ١٩٩٦) ، "**قبول شكليّ**": **تأملات في نظرية الديموقراطية وممارستها**"، مراجعة لقانون ولاية كليفلاند ٤٤,٤، ١٩٩٦.

١٣. دراسة شاملة لعالم البزنس الراهن، وزارة التجارة الأمريكية، المجلد ٧٦، رقم ١٢ (كانون الأول ١٩٦٦).

١٤. مورتون هورويتز Morton Horwitz، **التحولات في القانون الأمريكي، ١٨٧٠-١٩٦٠** (منشورات جامعة هارفارد، ١٩٩٢)، الفصل الثالث. انظر أيضاً تشارلز سيليرز Charles Sellers، **ثورة السوق** (منشورات جامعة أوكسفورد، ١٩٩١).

١٥. مايكل سانديل Michael Sandel، **سخط الديموقراطية** (منشورات جامعة هارفارد، ١٩٩٦)، الفصل السادس. إن تفسيراته المتعلقة بالجمهوريانية(*)

(*) أي الحكم الجمهوري.

وميزة المواطنية تتسم، برأيي، بالضيق الشديد كونها تغفل الجذور الأعمق الممتدة إلى عصر التنوير وما قبل ذلك. للاطلاع على بعض المناقشات، انظر ضمن مصادر أخرى كتاب نعوم تشومسكي، **مشكلات المعرفة والحرية** (بانثيون، ١٩٧١)، الفصل الأول؛ عدة مقالات أعيدت طباعتها في كتاب جيمس بيك James Peck، المحرر، **مجموعة أعمال مختارة لتشومسكي** (بانثيون، ١٩٨٧)؛ ونعوم تشومسكي، **قوى وآفاق**، الفصل الرابع.

١٦. للاطلاع على تفاصيل الموضوع، انظر نعوم تشومسكي، **عكسُ التيار** (بوسطن: ساوث إند، ١٩٨٥)، الفصل ٦,٣؛ ونعوم تشومسكي، **ثقافة الإرهاب** (ساوث إند،١٩٨٨)، الفصل ١١ (والمصادر المذكورة)، بما في ذلك الفقرات المقتبسة من فيغوريس Figueres، الذي تطلب إبعاده عن وسائل الإعلام جهداً كبيراً. انظر كتابي **رسائل من ليكسينغتون** (كومون كوريج، ١٩٩٣)، الفصل السادس، مسجل للنشر، متضمناً نعياً للفقيد، حيث نجح الأخصائي في شؤون أمريكا الوسطى في صحيفة نيويورك تايمز، من خلال ما كتبه من نعي طويل وفي طيّــه ترجمة موجزة للفقيد بالإضافة إلى الافتتاحية العاطفية جداً المرافقة له، في الصحيفة المشار إليها آنفاً، نجح مرة ثانية في تغطية آراء الفقيد ومنعها من الظهور تماماً، وخصوصاً المتعلقة منها "بالحملة العنيفة" التي تشنها واشنطن "لأجل الديموقراطية". حول التغطية الإعلامية للانتخابات في نيكاراغوا والسلفادور، انظر إدوارد هيرمان Edward Herman ونعوم تشومسكي، **صناعة القبول** (بانثيون، ١٩٨٨)، الفصل الثالث. حتى كاروثرز، الحريص في التعامل مع الحقائق، يكتب بأن الأعضاء الساندينيستاز "رفضوا الموافقة على الانتخابات" حتى عام ١٩٩٠ (في لوينثال، المصدر نفسه).

١٧. التزوير الشائع الآخر هو أن الانتخابات التي خُطّط لها منذ وقت طويل قد جرت استجابةً فقط للضغوطات العسكرية والاقتصادية لواشنطن، والمبررة كرد فعل.

١٨. حول الانتخابات وردة الفعل في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة، متضمنة مصادر الفقرات التالية، انظر نعوم تشومسكي، **إعاقة الديموقراطية**، الفصل العاشر. وللحصول على مراجعة تفصيلية للنجاح الكبير في تدمير الدبلوماسية، والمُهَلّل له عموماً بوصفه انتصاراً للدبلوماسية، انظر نعوم تشومسكي، **ثقافة الإرهاب**، الفصل السابع؛ ونعوم تشومسكي، **أوهام ضرورية** (ساوث إند، ١٩٨٩)، الملحق IV.5.

١٩. ما أكّد عليه ، في لوينثال، المصدر نفسه.

٢٠. للاطلاع على حيثيات الموضوع، انظر، من ضمن مصادر أخرى، ريتشارد غارفيلد Richard Garfield، "**رفع التأميم عن الرعاية الصحية في بلد نامٍ**"، مجلة الجمعية الطبية الأمريكية *Journal of the American Medical Association*، ٢٧٠، رقم ٨، ٢٥ آب ١٩٩٣، ونعوم تشومسكي، **الأنظمة العالمية - القديمة والجديدة** (منشورات جامعة كولومبيا، ١٩٩٤) ١٣١ مكرر.

٢١. مايكل كينزلي، صحيفة وول ستريت، ٢٦ آذار ١٩٨٧؛ نيو ريببليك، الافتتاحيات، ٢ نيسان ١٩٨٤؛ ١٩ آذار ١٩٩٠. لمزيد من المعلومات حول هذه الأمثلة وأخرى مشابهة لها، انظر نعوم تشومسكي، **ثقافة الإرهاب**، الفصل الخامس؛ تشومسكي، **إعاقة الديموقراطية**، الفصول ١٠، ١٢.

٢٢. إتش دي إس غرينويه، بوسطن غلوب، ٢٩ تموز ١٩٩٣.

٢٣. *NYT*، ٢ أيار ١٩٨٥.

٢٤. انظر **الأنظمة العالمية**، ١٣١ والصفحات التالية. حول التوقعات والنتيجة، انظر الاقتصادي ميلفن بيورك Melvin Burke ، "**تكامل النافتا: تمويل عديم الجدوى وبطالة حقيقية**"، محضر جلسة مؤتمر تقسيم العمل السنوي الثامن، نيسان ١٩٩٥، برعاية جامعتي نوتردام وإنديانا. أيضاً **الأبعاد الاجتماعية للتكامل الاقتصادي لدول أمريكا الشمالية**، التقرير الذي أعدته هيئة العمل الكندية Canadian Labour Congress لدائرة تنمية الموارد البشرية، ١٩٩٦. حول توقعات البنك الدولي بالنسبة لإفريقيا، انظر تشيريل باير Cheryl Payer ، <الأموال> المسلّـفة والمفقودة (مجلة زيد، ١٩٩١) و جون ميهفك John Mihevc، **السوق يقول لهم ذلك** (مجلة زيد، ١٩٩٥)، أيضاً يراجع الآثار المروّعة للفشل المتواصل –مروّعة بالنسبة للشعب، أي ليس بالنسبة لزبائن البنك الفعليين. إن فقر سجل التوقعات بالمعلومات، وهزالة تحليلاته أمرٌ معروفٌ جيداً للاقتصاديين المحترفين. انظر على سبيل المثال بول كروغمان، "**مدارات الحكمة التقليدية في التنمية الاقتصادية**"، إنترناشيونال أفيرز *International Affaires* ٧١ رقم ٤، تشرين الأول ١٩٩٥. انظر ٢٥ مكرر، آنفاً.

٢٥. هيلين كوبر Helene Cooper، "**رأي الخبراء في الأثر الاقتصادي للنافتا: إنها موجة مندفعة**"، *WSJ*، ١٧ حزيران ١٩٩٧.

٢٦. الافتتاحية، "**حرب الطبقات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية**"، مالتيناشينال مونيتور *Multinational Monitor*، آذار ١٩٩٧. برونفينبرينر Bronfenbrenner، "**سنغلق <المصنع>**"، المصدر السابق نفسه، بالاستناد إلى الدراسة التي أعطتها عنوان: "**التقرير النهائي: الآثار الناجمة عن إغلاق المصانع أو خطر إغلاق المصانع على حق العمال في إنشاء نقابات**

عمالية". الأثر الشديد للإجرامية الريغانية مفصل في تقرير وارد في بزنس ويك، "**مكان العمل: ما هي حاجة أمريكا إلى النقابات العمالية، لكن ليس من النوع الذي لديها الآن**"، ٢٣ أيار ١٩٩٤.

٢٧. ليفينسون، فورن أفيرز *Foreign Affairs*، آذار/نيسان ١٩٩٦. ورشة عمل، ٢٦ و ٢٧ أيلول ١٩٩٠، المحضر الرسمي، ٣.

٢٨. انظر الفصل التالي. في الولايات المتحدة وعلى وجه الخصوص كندا (حيث جرت مناقشة أكثر انفتاحاً بكثير)، بقيت الجماهير معارضة بشدة، كما أشارت نتائج الاقتراع.

٢٩. كينيث روث Kenneth Roth، المدير التنفيذي، HRW، رسالة، *NYT*، ١٢ نيسان ١٩٩٧.

٣٠. انظر بول فارمر Paul Farmer، **فوائد هاييتي** (كومون كوريج، ١٩٩٤)؛ تشومسكي، **الأنظمة العالمية**، ٦٢ والصفحات التالية؛ نعوم تشومسكي، "**الديموقراطية مستعادة**"، ٢٦، تشرين الثاني ١٩٩٤؛ مجلس أمريكا الشمالية لشؤون أمريكا اللاتينية (NACLA) ، **هاييتي: مفترق طرق خطير** (ساوث إند، ١٩٩٥).

٣١. نعوم تشومسكي، "**الديموقراطية مستعادة**"، مستشهداً بآراء جون سولومون John Solomon، أسوشييتد برس AP ، ١٨ أيلول ١٩٩٤ (الخبر الرئيسي).

٣٢. انظر كتابي **العلم ٥٠١** (ساوث إند، ١٩٩٣)، الفصل الثامن، والمصادر الواردة فيه؛ فارمر Farmer، المصدر نفسه **حقوق الطبقة العاملة في هاييتي**، صندوق تعليم و بحوث حقوق العمل الدولية International Labor Rights Education and Research Fund، نيسان ١٩٨٩. **هاييتي بعد**

الانقلاب، صندوق التعليم للجنة العمل الوطنية National Labor Committee Education Fund (نيويورك)، نيسان ١٩٩٣. ليزا ماك غوان Lisa McGowan، **الديموقراطية مُــقوّضة، والعدالة الاقتصادية مُــغيَّــبة: التعديل البنيوي والقوة الماحقة للمساعدات في هاييتي** (فجوة التنمية Development Gap، كانون الثاني ١٩٩٧).

٣٣. نيك ماديغان Nick Madigan، "**الديموقراطية مُعطّــلة: هل خيّبت هاييتي رجاء الولايات المتحدة؟**" *Christian Science Monitor*، ٨ نيسان ١٩٩٧؛ انظر أسوشييتد برس AP ، بوسطن غلوب، ٨ نيسان ١٩٩٧، لمزيد من المعلومات حول الانتخابات.

٣٤. جون ماك فول John McPhaul، تيكو تايمز *Tico Times* (كوستاريكا)، ١١ نيسان؛ ٢ أيار ١٩٩٧.

٣٥. فنسنت كابل Vincent Cable، ديدالوس *Daedalus* (ربيع ١٩٩٥)، مستشهداً بتقرير الأمم المتحدة حول الاستثمار العالمي عام ١٩٩٣ *UN World Investment Report* (الذي يعطي، من ناحية ثانية، أرقاماً مختلفة تماماً، مشيراً أيضاً إلى "توفر القليل نسبياً من البيانات" ١٦٤ مكرر). وللاطلاع على مناقشات أكثر تفصيلاً، مقدِّرةً حجم التبادل التجاري بين الشركات العابرة للحدود القومية بـــ ٤٠ بالمائة، انظر بيتر كووي Peter Cowhey و جوناثان أرونسون Jonathan Aronson ، **إدارة الاقتصاد العالمي** (نيويورك، مداولة حول العلاقات الخارجية، ١٩٩٣). حول العلاقة بين الولايات المتحدة والمكسيك، انظر دافيد باركين David Barkin و فريد روزن Fred Rosen، "**لماذا لا يتخذ الانتعاش الاقتصادي شكله الصحيح**"، تقرير مجلس أمريكا الشمالية لشؤون أمريكا اللاتينية NACLA حول

الأمريكتين، كانون الثاني/شباط ١٩٩٧؛ ليزلي كروفورد Leslie Crawford ، "تراث **العلاج بالصدمة**"، فايننشال تايمز، ١٢ شباط ١٩٩٧ (بالعنوان الفرعي "**المكسيك: دلائل لمستقبل أكثر ازدهاراً**"، يتأمل المقال البؤس المتزايد للغالبية العظمى من السكان، بصرف النظر عن "فاحشي الثراء"). الصفقات ما بين الشركات في الفترة اللاحقة للنافتا: ويليام غرايدر William Greider، **عالم واحد، سواء كنتم مستعدين أم لا** (سايمون و شوستر Simon & Schuster ، ١٩٩٧)، ٢٧٣، مستشهدَين بالاقتصادي المكسيكي كارلوس هيريديا Carlos Heredia. حيث تقديرات ما قبل النافتا للصادرات الأمريكية بين الشركات والتي لا تدخل مطلقاً الأسواق المكسيكية تجاوزت الـــ ٥٠ بالمئة <من مجمل الصادرات الأمريكية إلى المكسيك>. عضو مجلس الشيوخ السيناتور إرنست هولينغز Ernest Hollings ، فورن بوليسي *Foreign Policy*، شتاء ١٩٩٣ – ١٩٩٤.

٣٦. دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام ١٩٩٢، واستشهدت بها الرئيسة السابقة للمستشارين الاقتصاديين لكلينتون، لورا تايزون Laura Tyson، في مؤلفها **من يسحق من؟** (معهد الاقتصاد الدولي، ١٩٩٢).

٣٧. ألفريد تشاندلر Alfred Chandler ، **اليد المرئية** (منشورات بيلكناب Belknap Press، ١٩٧٧).

٣٨. خطاب ألقاه سي إيه كروكر C.A. Crocker، مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية، في هونولولو أمام لجنة الأمن القومي للجيش الأمريكي National Security Committee of the American Legion ، آب ١٩٨١.

استشهد به هانز أبراهامسون Hans Abrahamsson، **الهيمنة والإقليم والدولة القومية: موزمبيق نموذجاً** (معهد بادريغو لبحوث السلام والتنمية، جامعة غوتنبرغ، كانون الثاني ١٩٩٦).

٣٩. للاطلاع على المناقشة، انظر إيريك توسنت Eric Toussaint و بيتر دراكر Peter Drucker ، المحررون، **صندوق النقد الدولي/البنك الدولي/منظمة التجارة العالمية، مذكّـرات للدراسة والبحث** (أمستردام: المعهد الدولي للبحوث والتعليم، ١٩٩٥)، ٥/٢٤.

٤٠. اليونيسف، تقرير وضع أطفال العالم ١٩٩٧.

٤١. جورج كينان، السكرتير البرلماني الخاص ٢٣، ٢٤ شباط ١٩٤٨ (**العلاقات الخارجية للولايات المتحدة**، المجلد الأول، ١٩٤٨)، ٥١١. مايكل هوغان Michael Hogan، **خطة مارشال** (منشورات جامعة كامبردج، ١٩٨٧)، ٤١، إعادة صياغة مذكرة بونستيل Bonesteel Memorandum الصادرة في أيار ١٩٤٧.

V

انتفاضة

زاباتيستا الشعبيّة

حدثت في الربع قرن الماضي تبدّلات كبيرة في النظام العالمي. فبحلول عام ١٩٧٠، كان "الحلف الغني" لسنوات ما بعد الحرب <العالمية الثانية> في طريقه نحو الهاوية، وكانت ثمة ضغوطات متنامية على أرباح الشركات. بعد أن أدرك ريتشارد نيكسون Richard Nixon أن الولايات المتحدة لم تعد بعد الآن قادرة على لعب دور "المصرف العالمي"، الذي كان يعود بفائدة كبيرة على الشركات المتعددة الجنسية التي مقرها الرئيس في الولايات المتحدة، عمد إلى تفكيك النظام الاقتصادي العالمي (نظام بريتون وودز Bretton Woods) معطّلاً تعطيلاً مؤقتاً قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وفارضاً ضوابط أجرية - سعرية وضريبة استيراد إضافية، ومبادراً إلى اتخاذ تدابير مالية وجّهت قوة الدولة، بما يفوق المعيار

السابق، إلى ما يحقق مصالح الأغنياء. ومنذ ذلك الحين، أضحت هذه الإجراءات هي السياسات الهادية التي سُـرِّعت خلال سنوات ريغان وحافظ عليها "الديموقراطيون الجدد". أما الحرب المتواصلة بين الطبقات الاجتماعية التي شنتها قطاعات البزنس، فقد زيدت حدتها أكثر فأكثر على نطاق عالمي.

كانت مناورات نيكسون واحدةً ضمن عوامل عديدة أدت إلى زيادة هائلة في رأس المال النقدي غير المضبوط وتحولٍ جذريّ في استخدامه؛ من التجارة والاستثمار على المدى البعيد إلى المضاربة. كان لا بد للأثر الناجم عن ذلك من تقويض التخطيط الاقتصادي الوطني نظراً لكون الحكومات مضطرة للحفاظ على "مصداقية" السوق، مما قاد كثيراً من الاقتصادات "نحو توازن عند مستوى نمو متدنٍ وبطالة مرتفعة"، كما يعلق جون إيتويل John Eatwell العالم الاقتصادي في جامعة كامبردج، مع بقاء الأجور الحقيقية تراوح مكانها هذا إن لم تتراجع، وزيادة الفقر واللامساواة، وازدهار أسواق وأرباح القلة. وتتفاصح الصحافة الاقتصادية مسرورةً بأن عملية تدويل internationalization الإنتاج الموازية لما سبق توفر أسلحة جديدة لإضعاف الطبقة العاملة في الغرب، التي يتوجب عليها القبول بوضع نهاية لأسلوب حياتها "المترف" والتسليم بـــ "مرونة أسواق العمل" (بحيث لا يدري المرء ما إذا كان يملك وظيفة أم لا غداً). إن عودة معظم دول أوروبا الشرقية إلى مكانتها الأولى بين دول العالم

الثالث تعزز تعزيزاً كبيراً من هذه التوقعات. كما تعكس هذه الانتصارات ما يحدث في العالم بأسره من هجوم على حقوق العمال، والمعايير الاجتماعية، والديموقراطية الفاعلة.

يمكننا أن نتفهم تماماً نشوة الانتصار بين أوساط النخبة الضيقة، كما نتفهم انتشار اليأس والسخط خارج الأوساط الثرية.

وضمن هذا السياق العام، يمكن أن نفهم بسهولة ثورة الفلاحين الهنود في إقليم تشاياباس Chiapas في اليوم الأول من العام الجديد. تزامنت الانتفاضة الشعبية مع تشريع النافتا الذي دعاه جيش زاباتيستا Zapatista بـــ "حكم الإعدام" على الهنود، وهدية إلى الأغنياء من شأنها تعميق الصدع ما بين الثروة المتركزة ضمن فئات ضيقة وبؤس سواد الشعب، وكذلك تدمير ما يتبقى من مجتمع السكان الأصليين.

إن علاقة النافتا بالموضوع رمزية إلى حد ما؛ فالمشكلات أعمق بكثير. نصّ إعلان أعضاء حركة زاباتيستا الحربَ على "أننا نتاج ٥٠٠ عام من الصراع". والصراع اليوم هو "من أجل العمل، والأرض، والمسكن، والغذاء، والرعاية الصحية، والتعليم، والاستقلال، والحرية، والديموقراطية، والعدالة، والسلام". وأضاف النائب الأسقفي العام لأبرشية تشاياباس بأن "الخلفية الحقيقية <للثورة> هي التهميش الكامل والفقر المدقع والإحباط الشديد على مدى أعوام طويلة حاولنا خلالها تحسين الأوضاع".

يُعدّ الفلاحون الهنود الضحايا الأكثر تعرضاً للظلم جراء سياسات الحكومة المكسيكية. غير أن الكثيرين يشاطرونهم مأساتهم. علّق المكسيكي بيلار فالديس Pilar Valdes، محرر العمود أن "أي شخص يتسنى له أن يكون على اتصال بملايين المكسيكيين ممن يعيشون في فقر مدقع يدرك بأننا نحيا مع قنبلة موقوتة".

في العقد الماضي للإصلاح الاقتصادي، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في المناطق الريفية بما يعادل الثلث تقريباً. ويفتقر نصف المجموع الكلي للسكان إلى الموارد اللازمة لسد الحاجات الأساسية، وهي زيادة دراماتيكية منذ عام ١٩٨٠. ومع اتباع الوصفات المشتركة لصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي، حُـوّل الإنتاج الزراعي إلى التصدير وأعلاف الحيوانات مفيداً بذلك المشروعات الزراعية، والمستهلكين الأجانب، والقطاعات الغنية في المكسيك فيما تحوّل سوء التغذية إلى مشكلة صحية أساسية، وتراجع حجم التوظيف الزراعي، وهُجرَت الأراضي الخصبة، وبدأت المكسيك باستيراد كميات ضخمة من الأغذية. هبطت الأجور الحقيقية في قطاع التصنيع هبوطاً حاداً. أما حصة الطبقة العاملة من إجمالي الناتج المحلي، التي كانت في ارتفاع حتى منتصف السبعينيات، فقد تراجعت منذ ذلك الحين بما يفوق الثلث بكثير. هذه هي المظاهر القياسية المصاحبة للإصلاحات النيوليبرالية. ويعلق العالم الاقتصادي مانيويل باستور Manuel Pastor بأن

دراسات صندوق النقد الدولي تُظهر "نموذجاً قوياً وثابتاً لانخفاض حصة الطبقة العاملة في الدخل" تحت تأثير "ما يقدمه من برامج استقرار <اقتصادي>" في أمريكا اللاتينية.

رحّب وزير التجارة المكسيكي بالهبوط الحاصل في الأجور بعدّه عامل جذب للمستثمرين الأجانب. وهذا ما حدث حقيقةً، إلى جانب سحق الطبقة العاملة، والفرض المتهاون للقيود البيئية، والتوجيه العام للسياسة الاجتماعية وفق رغبات القلة من أصحاب الامتيازات. وتلقى هذه السياسات بطبيعة الحال ترحيب المؤسسات الصناعية والمالية الآخذة في بسط سيطرتها على الاقتصاد العالمي، بمساعدة اتفاقيات "التجارة الحرة" ذات الاسم النقيض لفحواها.

يُتوقع أن تدفع النافتا بأعداد هائلة من عمال المزارع إلى ترك العمل في الأرض، مساهمةً في انتشار البؤس في المناطق الريفية وخلق فائض في العمالة. ومن المتوقع لحجم التوظيف في قطاع التصنيع الذي تراجع في ظل الإصلاحات أن يهبط بحدة أكبر. وتنبأت دراسة أجرتها صحيفة إل فينانسييرو El Financiero الاقتصادية الرائدة في المكسيك، بأن المكسيك ستخسر ما يقارب ربع صناعتها التحويلية و ١٤ بالمئة من الوظائف فيها في أول سنتين من تطبيق النافتا. وأعرب تيم غولدن Tim Golden في صحيفة نيويورك تايمز أن "الاقتصاديين يتوقعون فقدان عدة ملايين من المكسيكيين وظائفهم على الأرجح في السنوات الخمس الأولى التالية لبدء العمل

بالاتفاقية". كما من المقدر لهذه العمليات تخفيض مستوى الأجور بدرجة أكبر في الوقت الذي تزيد فيه من الأرباح والاستقطاب، مترافقة مع آثار منظورة في الولايات المتحدة وكندا.

يكمن عامل الجذب في النافتا إلى حد كبير، كما أكّـد دائماً أنصارها الأكثر صراحة، في كونها "تحبس" الإصلاحات النيوليبرالية التي عكست مسيرة سنوات من التقدم في مجال حقوق العمال والتنمية الاقتصادية، جالبةً الفقر والمعاناة لسواد الشعب، والغنى للقلة والمستثمرين الأجانب. وبالنسبة للاقتصاد المكسيكي عموماً، حملت هذه "المزيّـة الاقتصادية" إليه "عائداً ضئيلاً"، كما تعلق صحيفة فايننشال تايمز اللندنية London Financial Times في مراجعة لـ "ثماني سنوات من سياسات السوق الاقتصادية النظرية" التي أفرزت نمواً متدنياً يُـعزى في غالبه إلى العون المالي المنقطع النظير من البنك الدولي والولايات المتحدة. عكست معدلات الفائدة المرتفعة، جزئياً، من اتجاه حركة هروب رأس المال بمبالغ ضخمة، والذي كان عاملاً رئيساً في أزمة الدين المكسيكي، ولو أن فائدة الدين باتت تشكل عبئاً متزايداً، مع كون الدين المحلي المستحق للأغنياء المكسيكيين يؤلف الجزء الأكبر منها في الوقت الحاضر.

لا عجب إذاً أن خطة "حبس" نموذج التنمية هذا قد واجهت معارضة شديدة. وقد وصف المؤرخ سيث فين Seth Fein، كاتباً من العاصمة المكسيك، المظاهرات الكبيرة ضد النافتا قائلاً: "علت

صيحات الإحباط، دون أن يلحظها أحد في الولايات المتحدة، معارضةً سياسة الحكومة – المنطوية على سحب حقوق العمال الدستورية، وحقوق الفلاحين في التوزيع العادل للأراضي الزراعية، وحقوق التحصيل العلمي المنصوص عليها في دستور الأمة لعام ١٩١٧ الذي يحترمه الشعب – حيث تبدو هذه السياسات لكثير من المكسيكيين مجسدةً المعنى الحقيقي للنافتا والسياسة الخارجية للولايات المتحدة هنا". ونقلت جوانيتا دارلينغ Juanita Darling مراسلة صحيفة لوس أنجلوس تايمز Los Angeles Times، مشاعر القلق الشديد التي تقض مضاجع العمال المكسيكيين حيال اضمحلال "حقوقهم العمالية التي كسبوها بشق الأنفس" والتي من المرجح "التضحية بها مع بحث الشركات عن سبل لخفض تكاليفها، في محاولةٍ للتنافس مع الشركات الأجنبية".

أدان "بيان صادر عن الأساقفة المكسيكيين حول النافتا" الاتفاقية والسياسات الاقتصادية التي تشكل هذه الاتفاقية جزءاً منها نظراً لآثارها الاجتماعية الضارة. وأشار الأساقفة مراراً إلى الموضوع الذي تمحور حوله مؤتمر أساقفة أمريكا اللاتينية لعام ١٩٩٢ وهو أن "اقتصاد السوق لا يتحول إلى شيء أساسي يُضحّى بكل شيء من أجله، مؤكدين على ما يعانيه جزء كبير من السكان من لامساواة وتهميش" – وهو الأثر المرجح للنافتا واتفاقيات حقوق المستثمرين المماثلة. كانت ردود عالم البزنس المكسيكي متفاوتة: فقد آثرت

الشركات الأقوى الاتفاقية، فيما اتخذت الشركات متوسطة وصغيرة الحجم، بالإضافة إلى الهيئات التابعة لها، موقفاً متردداً أو عدائياً منها. وتوقعت صحيفة إكسلزيور Excelsior المكسيكية الرائدة أن تفيد النافتا فقط "أولئك "المكسيكيين" ممن هم سادة البلاد بأسرها تقريباً (إذ يتلقى ١٥ بالمائة من السكان أكثر من نصف إجمالي الناتج القومي)"، وهم "أقلية خلعت ثوب الهوية المكسيكية"، كما ستجسد الاتفاقية مرحلة أخرى من "تاريخ الولايات المتحدة في بلدنا "، "مرحلة حافلة بالممارسات التعسفية والنهب بلا ضوابط". وعورضت الاتفاقية أيضاً من قبل عمال كثر (من ضمنهم أكبر نقابة عمالية غير حكومية) وجماعات أخرى حذرت من أثر الاتفاقية على الأجور، وحقوق العمال، والبيئة، وفقدان الدولة سيادتَها الوطنية، وحماية حقوق الشركات والمستثمرين بدرجة أكبر، وإضعاف خيارات النمو المستدام. استنكر هومير أريدجيز Homero Aridjis، رئيس المنظمة البيئية الرائدة في المكسيك، "الغزو الثالث الذي تعانيه المكسيك. فالأول تم باستخدام السلاح، والثاني كان غزواً للعقول، أما الثالث فهو غزو اقتصادي".

لم يتطلب إدراك هذه المخاوف وقتاً طويلاً. فعقب التصويت على النافتا في الكونغرس بوقت قصير، طُرد العاملون من مصنعي هني ويل Honeywell وجي إي GE إثر محاولتهم إنشاء نقابات عمالية مستقلة. وقبل ذلك طردت شركة سيارات فورد Ford Motor Company كلَّ

القوى العاملة لديها عام ١٩٨٧، وبتلك الطريقة تخلصت من التعهد بالسماح بإقامة نقابات عمالية، لتعيد توظيف عمال برواتب تقل كثيراً عن سابقاتها. أُخمدت الاحتجاجات على هذه الممارسات بقمعها بشدة. عام ١٩٩٢ حذت فولكس فاغن Volkswagen حذو المجموعة، إذ طردت عمالها البالغ عددهم ١٤,٠٠٠، وأعادت فقط تعيين أولئك الذين تنكروا لرؤساء النقابات العمالية المستقلة، بمساندة من الحكومة. هذه هي الأجزاء الأساسية المكونة "للمعجزة الاقتصادية" التي من المقدر أن "تحبسها" النافتا.

بعد أيام قليلة من التصويت على النافتا، قام عضو مجلس الشيوخ الأمريكي بتمرير "اتفاقية مكافحة الجريمة الأفضل في التاريخ" (السيناتور أورين هاتش Orrin Hatch) مطالباً بتعيين ١٠٠,٠٠٠ عنصر جديد في الشرطة، وإقامة سجون إقليمية ذات مستوى أمني عال، ومعسكرات إبعاد للمذنبين الأحداث، ومنح مهلة إضافية لإصدار عقوبة الإعدام والأحكام الأقسى، وغيرها من الشروط الصعبة. أبدى خبراء تطبيق القوانين، ممن أجرت معهم الصحافة مقابلات، شكوكهم حيال أن يكون للتشريع كبيرُ أثرٍ على انتشار الجريمة كونه لم يعالج "أسباب التفسخ الاجتماعي المولّدة لعتاة المجرمين". وتعدّ السياسات الاجتماعية والاقتصادية المستقطبة للمجتمع الأمريكي الأسبابَ الأساسية للتفسخ الاجتماعي المذكور آنفاً والتي تمضي بها النافتا خطوة أخرى للأمام. إن مفاهيم "كفاية"

و"سلامة الاقتصاد" التي يؤثرها أصحاب الثروات والامتيازات لا تقدم شيئاً لقطاعات السكان الآخذة بالنمو والتي تعدُّ عديمة الفائدة في تحقيق الربح، وبالتالي يُدفع بها نحو الفقر والقنوط. فإن لم يكن ممكناً حصر هذه القطاعات بأحياء الفقراء الريفية، كان لا بد من السيطرة عليها بطريقة أخرى.

وكما هو الأمر بالنسبة لتوقيت ثورة زاباتيستا، كان التزامن التشريعي منطوياً على أكثر من مجرد الدلالة الرمزية. تركزت مناقشة النافتا بالمجمل على سيل الوظائف الذي ستخلقه. فهذه الناحية غير مفهومة جيداً. لكن الأمر المتوقع بيقين أكبر هو إبقاءُ الأجور عند مستويات منخفضة على نحو واسع إلى حد ما. ذكر ستيفين بيرلستاين Steven Pearlstein في صحيفة واشنطن بوست Washington Post أن "كثيراً من الاقتصاديين يعتقدون بإمكانية أن تؤدي النافتا إلى تخفيض الأجور"، متوقعاً أن "يكون للأجور الأدنى في المكسيك أثراً جاذباً على أجور الأمريكيين". وذلك متوقع حتى من جانب أنصار النافتا الذين يقرون باحتمال انخفاض أجور العمال الأقل مهارة – حيث يشكل هؤلاء نحو ٧٠ بالمئة من قوة العمل. في اليوم الثاني لتصويت الكونغرس على إقرار النافتا، نشرت نيويورك تايمز مقالها الأول الذي تستعرض فيه الآثار المتوقعة للمعاهدة على منطقة نيويورك. اعتمد المقال لهجة متفائلة، منسجماً مع التأييد الحماسي للمعاهدة من أوله حتى نهايته. وركز المقال على من

يُـــتوقع لهم أن يكسبوا من وراء المعاهدة وهم: القطاعات "القائمة ضمن مجال التمويل والمرتبطة بــــه"، "والشركات المصرفية، وشركات الاتصالات والخدمات"، وشـــركات التأمين، وبيــوت الاستثمار التجارية، وشركات المحاماة، وصناعة العلاقات العامة، والمستشارون الإداريون وما شابه. كما توقع المقال أن يكسب بعض المصنعين من المعاهدة وهم في المقام الأول ممن ينتمون لصناعة التقانة العالية، والنشر والصناعات الدوائية التي سوف تستفيد من تدابير الحماية المصمَّمة لضمان سيطرة الشركات الكبرى على تقانة المستقبل. وبين قوسين، ذكر المقال أنه سيكون هنالك أيضاً خاسرون من وراء المعاهدة، وهم "بشكل أساسي النساء، والسود، وذوي الأصول الأمريكية اللاتينية"، و"عمال الإنتاج نصف المهرة" بشكل عام: أي، غالبية سكان مدينة يعيش ٤٠ بالمئة من أطفالها قبل تطبيق المعاهدة تحت خط الفقر، ويعانون إعاقات صحية وتعليمية "تكبّــلهم" ليواجهوا مصيراً أكثر مرارة.

توقع مكتب الكونغرس للتقويم التقاني Congressional Office of Technology Assessment في تحليله للنسخة المخططة (والمنفذة) للنافتا، مشيراً إلى انخفاض الأجور الحقيقية إلى مستوياتها في الستينيات بالنسبة للعمال الإنتاجيين وغير الإشرافيين، أن "المعاهدة قد تجعل أيضاً من الولايات المتحدة حبيسة مستقبل تكون فيه الأجور متدنية والإنتاجية منخفضة"، ولو أن التعديلات المقترحة من قبل

مكتب التقويم التقاني المذكور OTA، والعمال ونقاد آخرين – لم يُسمح لهم بتاتاً بالمشاركة في النقاش – ربما أفادت السكان في الدول الثلاث جميعها.

من المرجح أن تسرّع نسخة النافتا التي أُقرت حدوثَ "تطور مرحب به ذي أهمية فائقة" (صحيفة وول ستريت)، وهو: انخفاض أجور اليد العاملة الأمريكية إلى ما دون نظيراتها في أي من الدول الصناعية الرئيسة عدا إنكلترا. احتلت الولايات المتحدة عام ١٩٨٥ المرتبة الأولى بين اقتصادات الدولة الرأسمالية السبع الكبرى (مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى G-7)، كما يمكن للمرء أن يتوقعه للدولة الأغنى في العالم. وعندما يكون الاقتصاد أكثر تكاملاً، يكون الأثر عالمياً مع اضطرار المنافسين للتكيف مع الوضع. يمكن لشركة جي إم GM الانتقال إلى المكسيك، أو في الوقت الحالي إلى بولندا، حيث يمكنها العثور على عمال بأجر يعادل جزءاً ضئيلاً من أجر اليد العاملة الغربية، وتتمتع بالحماية من خلال تعرفات جمركية عالية وقيود أخرى. وباستطاعة فولكس فاغن الانتقال إلى جمهورية التشيك للاستفادة مما يوجد هناك من حماية مشابهة، فتأخذ الأرباح وتترك الحكومة تتحمل وحدها التكاليف. ويمكن لشركة ديملر– بنز Daimler-Benz القيام بترتيبات مماثلة في ألاباما. فرأس المال بوسعه الانتقال بحرية؛ ويتحمل العمال والمجتمعات التبعات. في تلك الأثناء، يفرض النمو الهائل لرأس المال المضارب غير المُـقنّـن ضغوطاً هائلة معاكسة للسياسات الحكومية المحرّكة <للاقتصاد>.

ثمة عوامل كثيرة تدفع بالمجتمع العالمي نحو مستقبل يتسم بانخفاض الأجور ومعدلات النمو وارتفاع الأرباح، مع تفاقم الاستقطاب والتفسخ الاجتماعي. والنتيجة الأخرى لما سبق هي الغياب التدريجي للعمليات الديموقراطية الهادفة، مع إسناد عملية اتخاذ القرار إلى المؤسسات الخاصة والبنى شبه الحكومية المتكتلة حولها، أي ما تدعوه الفايننشال تايمز بـــ "الحكومة العالمية القائمة فعلياً * " التي تعمل سراً ودون الخضوع لمحاسبة أحد.

ليس لهذه التطورات علاقة كبيرة بالليبرالية الاقتصادية، وهو مفهوم ذو أهمية محدودة في عالم تتألف فيه "التجارة" بمعظمها من صفقات بين الشركات مُـــدارة مركزياً (نصف صادرات الولايات المتحدة إلى المكسيك قبل النافتا، مثلاً – وهي "صادرات" لا تدخل مطلقاً السوق المكسيكية). وفي أثناء ذلك تطالب السلطة الخاصة بالحماية، وتتلقاها، من قوى السوق، كما في السابق.

"لقد ألهب الزاباتيستيون بالفعل مشاعر شريحة كبيرة من الشعب المكسيكي"، كما علق العالم السياسي المكسيكي إدواردو غالاردو Eduardo Galardo بعد فترة قصيرة من نشوب الثورة، متنبّـــئاً بأن تكون آثارها واسعة المدى، ومن ضمن ذلك الخطى السائرة نحو تدمير الحكم الديكتاتوري الانتخابي القائم منذ وقت طويل. أيّـــدت

---

* سواء على نحو شرعي أو غير شرعي

نتائج الاقتراع في المكسيك ذلك الاستنتاج مُـظهرةً تأييد الأغلبية للأسباب التي قدمها الزاباتيستيون تسويغاً لثورتهم. أُلهبت مشاعر شعوب العالم على غرار ما حدث في المكسيك، بما فيها المجتمعات الصناعية الغنية، حيث أدرك الكثيرون أن دوافع الزاباتيستيون لا تختلف عن همومهم، رغم الاختلاف الشديد في ظروفهم المحيطة. حصل الزاباتيستيون على مزيد من التأييد لثورتهم من خلال مبادرات زاباتيستا الخلاقة في الوصول إلى قطاعات أوسع من الجماهير وإشراكها في مساعٍ مشتركة أو موازية كي تتولّـى زمام حياتها ومصيرها. شكّـل التضامن على الصعيدين المحلي والدولي، بلا ريب، العامل الأهم في الحؤول دون القمع العسكري الوحشي المتوقع، كما كان له أثرٌ تنشيطيّ دراماتيكي على تنظيم الصفوف والفعالية في العالم بأسره.

إن احتجاج الفلاحين الهنود في تشاياباس يعطي مجرد لمحة بسيطة لا أكثر عن "القنابل الموقوتة" بانتظار أن تنفجر، ليس فقط في المكسيك.

نُشر جزء كبير من هذا المقال أصلاً في كتاب في هذه الأزمنة *In These Times*، ٢١ شباط ١٩٩٤.

VI

«السّلاح الأعظم»

دعونا نبدأ ببعض النقاط البسيطة، مفترضين توافر الظروف السائدة حالياً – وغير مفترضين بالطبع وجود نهاية للصراع المتواصل من أجل الحرية والعدالة.

ثمة "ميدان شعبي" يستطيع فيه الأفراد من حيث المبدأ، المشاركة في القرارات التي تهمّ المجتمع ككل: ككيفية الحصول على العائدات العامة والاستفادة منها، وما هي السياسة الخارجية المُـتبناة مستقبلاً، إلخ. في عالم مؤلّـف من دول قومية، يكون الميدان الشعبي حكومياً بشكل أساسي وعلى مستويات عدة. وتسير الديموقراطية في مسارها الصحيح ما دام بإمكان الأفراد المشاركة بفعالية في الميدان الشعبي، وإدارة شؤونهم الخاصة في الوقت ذاته فردياً وجماعياً دون تدخل غير شرعي من جانب بؤر السلطة. تفترض الديموقراطية الفعلية مسبقاً وجود تكافؤ نسبي في الحصول على الموارد – المادية منها،

والإعلامية، وغيرها – هذه حقيقة بَـدَهية قديمة قدَمَ أرسطو. ونظرياً، تُـنشأ الحكومات لخدمة "أنصارها المحليين"، ويتوجب عليها الخضوع لإرادتهم. فمقياس الديموقراطية الفعلية هو إذن مدى التقارب الحقيقي بين النظرية والواقع من جهة، وبين "الأنصار المحليين" وعموم الشعب من جهة أخرى.

في ديموقراطيات رأسمالية الدولة، عمل الصراع الشعبي الطويل والمرير على توسيع وإغناء الميدان الشعبي. في الوقت الذي عملت فيه السلطة الخاصة المركزة جاهدةً للحدّ منه. تشكل هذه النزاعات جزءاً كبيراً من التاريخ الحديث، والطريقة الأكثر فعالية للحد من الديموقراطية هي نقل عملية اتخاذ القرار من الميدان الشعبي إلى المؤسسات غير الخاضعة للمحاسبة مثل: الملوك والأمراء، أو الطبقات الكهنوتية المنغلقة، أو العُـصَب العسكرية المسيطرة على الحكومة إثر انقلاب أو الديكتاتوريات الحزبية، أو الشركات الحديثة. تؤثّر القرارات التي توصل إليها مدراء شركة جي إم تأثيراً كبيراً على المجتمع العام، ولا يلعب المواطنون أدنى دور فيها، من حيث المبدأ (يمكننا أن نضع جانباً الأسطورة التي لا تخفى على أحد حول "ديموقراطية" السوق وحملة الأسهم).

وتقدّم نظم السلطة غير الخاضعة للمحاسبة في الحقيقة بعض الخيارات للمواطنين. إذ يمكن لهم التقدم بالتماس بمطالبهم إلى الملك أو المدير العام للشركة، أو الانضمام إلى الحزب الحاكم، أو يمكنهم

محاولة الحصول على عمل في شركة جي إم ، أو شراء منتجاتها. يمكنهم أن يناضلوا من أجل حقوقهم في ظل الحكومات الاستبدادية، الحكومية منها والخاصة، كما يمكنهم، بالتضامن مع جهات أخرى، السعي للحد من السلطة غير الشرعية أو تفكيكها، ساعين وراء المثل العليا التقليدية، ومن ضمنها تلك المثل التي أشعلت شرارة حركة العمال الأمريكيين منذ بداياتها الأولى، وهي أن: من يعمل في المصانع يجب أن يمتلكها ويديرها. مثّـلت <عملية> "مأسسة أمريكا" خلال القرن الماضي هجوماً على الديموقراطيات – وعلى الأسواق، إنها جزء من التحول من شيءٍ ما يشبه "الرأسمالية" إلى الأسواق المضبوطة بشدة في الحقبة الحديثة للدولة/الشركة. ثمة متغير راهن يدعى "تقليص سلطة الدولة إلى الحد الأدنى"، أي نقل سلطة اتخاذ القرار من الميدان الشعبي إلى مكان ما آخر: "إلى الشعب"، في الخطاب المنمق الرنان للسلطة، وعلى أرض الواقع، إلى الحكومات الاستبدادية الخاصة، إن هذه الإجراءات جميعها مصمَّمة للحد من الديموقراطية وترويض "الجماهير الوضيعة"، كما كان يدعى الشعب من قبل "أفضل الرجال" ممن نصبّوا أنفسهم بأنفسهم حكاماً خلال فترة صعود الديموقراطية للمرة الأولى في العصر الحديث في إنكلترا القرن السابع عشر؛ أو "الرجال المسؤولين"، كما يسمون أنفسهم اليوم. وتستمر المشكلات الأساسية في الظهور، وفي كل مرة تتخذ شكلاً جديداً وتستدعي تدابير جديدة للسيطرة عليها وتهميشها وتؤدي إلى أشكال جديدة من الصراع الشعبي.

تعدّ "اتفاقيات التجارة الحرة" المزعومة أداة فعالة جداً لتقويض الديموقراطية، وهي مصممّة لنقل سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بحياة ومطامح الشعب إلى أيدي نظم الحكم الاستبدادية الخاصة التي تعمل في الخفاء ودون الخضوع للإشراف أو الرقابة الشعبية. لا عجب إذاً في معارضة الشعب لها. فالمعارضة أمر غريزي تقريباً، إنها ضريبة ثقيلة لما يُــبذل من عناية لعزل الجماهير الوضيعة عن فهم حقيقة هذه الاتفاقيات.

جزء ٌ كبير من هذه الصورة معترَفٌ به ضمناً. وقد شهدنا للتوّ مثالاً آخر على ذلك وهو ما بُذل من مساعٍ في الأشهر الماضية لتمرير تشريع "المسار السريع Fast Track" الذي سيسمح لمديري الشركات بالتفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية بعيداً عن رقابة الكونغرس وإدراك الشعب للأمر؛ فجوابٌ بسيط بالإيجاب أو النفي سيفي بالغرض. حظي "المسار السريع" بمساندة شبه إجماعية ضمن نظم السلطة، لكن معارضيه، وكما علقت صحيفة وول ستريت بحزن، ربما يمتلكون "سلاحاً أعظم" هو غالبية الشعب. واصل العامة معارضتهم للتشريع رغم مواجهتهم سداً إعلامياً منيعاً، معتقدين بحمق أن لا بد لهم من معرفة ما يحدث من أمور تمسهم ويكون لهم رأي في تقريرها. وبشكلٍ مشابه، فُرضت النافتا بالقوة وسط معارضة شعبية بقيت بدورها قوية على الرغم مما حظيت به الاتفاقية من مساندة شبه إجماعية وحماسية من قبل الدولة وسلطة

الشركات، بما في ذلك وسائل الإعلام التابعة لهما، والتي رفضت السماح للمعارضين الأساسيين (حركة العمال) حتى بالتعبير عن موقفهم، بينما كانت تكيل لهم الاتهامات بالعديد من الجرائم الملفقة[١].

صُوِّر المسار السريع على أنه قضية متعلقة بالتجارة الحرة، لكن هذا التصوير ليس دقيقاً. فأكثر التجار حماساً للتجارة الحرة سيعارض المسار السريع معارضة شديدة لو صادف أنه يؤمن بالديموقراطية، وهي القضية المُراهن بها. فضلاً عن ذلك، نادراً ما تتمتع الاتفاقيات المخططة بأهلية كاتفاقيات تجارة حرة أكثر مما تتمتع به معاهدات النافتا أو الغات/منظمة التجارة العالمية، وقد نوقشت هذه المسائل في مواضع أخرى.

قام نائب الممثل التجاري الأمريكي جيفري لانغ Jeffrey Lang بتوضيح السبب الرسمي المبرِّر لإقرار المسار السريع كالآتي: "المبدأ الأساسي للمفاوضات هـو أن شخصاً واحداً فقط [وهو الرئيس] بمقدوره التفاوض نيابةً عن الولايات المتحدة"[٢]. ودور الكونغرس هنا هو إبداء الموافقة الآلية؛ أما دور الشعب فيقتصر على المشاهدة – ويفضّل أن يشاهد شيئاً آخر.

يتسم "المبدأ الأساسي" بقدر معقول من الواقعية، لكن نطاق عمله ضيق. فهو ينطبق على أمور التجارة، لكنه لا ينطبق على المسائل الأخرى، كحقوق الإنسان مثلاً، ففي هذه النقطة يتخذ المبدأ صيغة معاكسة هي: ينبغي أن يُمنح أعضاء الكونغرس فرصتهم كاملة

لضمان حفاظ الولايات المتحدة على سجلها الخاص بعدم المصادقة على الاتفاقيات، وهو واحد من أسوأ السجلات في العالم. وحتى الاتفاقيات التمكينية القليلة تؤخَّر سنوات كي تصل إلى الكونغرس، كما يُـثقل كاهل المصادقات نادرة الحدوث بشروط تعطّـل من فاعليتها في الولايات المتحدة؛ بما يجعلها "غير مؤثرة بحد ذاتها" وتشتمل على تحفظات من نوع خاص.

لكن التجارة شيء مختلف عن قضايا تعذيب النساء والأطفال وحقوقهما.

يمتد هذا الاختلاف إلى مدى أوسع. فالصين مهددة بعقوبات دولية شديدة نظراً لتقصيرها في الالتزام بمطالب واشنطن الحمائية، أو لتدخلها في أمر معاقبتها لليبيين. بيد أن الإرهاب والتعذيب يستدعيان استجابة مختلفة، فالعقوبات الدولية في هذه الحالة "تعطي نتيجة عكسية". فهي ستعرقل مساعينا للتوسع في حملتنا العنيفة لإرساء حقوق الإنسان لنصل بها إلى الشعب المعذب في الصين والمقاطعات الخاضعة لحكمها، تماماً كما أن ممانعة تدريب ضباط الجيش الإندونيسي "تُضعف قدرتنـا في التأثير إيجابيـاً في [سياساتهم وممارساتهم] في مجال حقوق الإنسان"، كما أوضح البنتاغون مؤخراً. لا بد بالتالي من مباشرة الجهود التبشيرية في إندونيسيا، بالتفاف على أوامر الكونغرس. وذلك معقول في نهاية الأمر. فهو كافٍ ليعيد إلى الأذهان كيف أن التدريب العسكري الأمريكي "قد

عاد بأرباح على الأسهم المستثمرة فيه" في مطلع الستينيات، كما "شجع" أفراد الجيش على تنفيذ مهامهم الضرورية، حسبما أبلغ وزير الدفاع روبرت ماك نامارا Robert McNamara الكونغرس والرئيس عقب المجازر الهائلة عام ١٩٦٥ التي قادها الجيش والتي خلّفت مئات الآلاف من الجثث في أشهر قليلة، كانت "مجزرة جماعية مريعة" (نيويورك تايمز) بعثت على انشراح مفرط بين أوساط "أفضل الرجال" (كما تضمنت صحيفة تايمز)، وعادت بمكافآت على "المعتدلين" ممن نفذوها. تلقى ماك نامارا ثناءً خاصاً على تدريب ضباط الجيش الإندونيسي في جامعات الولايات المتحدة، ما مثّل "عوامل فائقة الأهمية" في وضع "الصفوة السياسية الجديدة في إندونيسيا" (أي الجيش) على المسار الصحيح.

ربما تذكرت الإدارة أيضاً، في حياكتها الماكرة لسياساتها الخاصة بالصين في مجال حقوق الإنسان، النصيحة البناءة لمهمة عسكرية لكيندي في كولومبيا وهي: "حسب الضرورة قوموا بتنفيذ العمليات شبه العسكرية والأعمال التخريبية و/أو النشاطات الإرهابية ضد الأنصار الشيوعيين المعروفين" (ويشمل هذا التعبير الفلاحين، ومؤسسي النقابات العمالية، ونشطاء حقوق الإنسان، إلخ). حفظ التلاميذ دروسهم جيداً واضعين مفردات السجل الأسوأ في مجال حقوق الإنسان لعقد التسعينيات في نصف الكرة <الغربي> مع ما تقدمه الولايات المتحدة أكثر فأكثر من مساعدات وتدريبات عسكرية.

إذاً يستطيع العقلاء أن يفهموا بسهولة أن إخضاع الصين لضغط كبير في مسائل مثل شؤون تعذيب المنشقين أو الأعمال الوحشية في إقليم التيبت سيؤدي إلى نتيجة عكسية. لربما سبّب ذلك أيضاً أن تعاني الصين "الآثار الضارة للمجتمع المعزول عن النفوذ الأمريكي"، وهو السبب الذي قدمته مجموعة من مدراء الشركات مسوّغاً لإزالة عوائق التجارة الأمريكية التي تحول دون وصولهم إلى الأسواق الكوبية، حيث كان بمقدورهم العمل جاهدين لإحياء "الآثار المفيدة للنفوذ الأمريكي" التي سادت منذ عهد "التحرر" قبل مئة عام إلى نهاية سنوات حكم باتيستا Batista، وهو النفوذ ذاته الذي ثبت أنّه حميد للغاية في هاييتي، والسالفادور، والجنات المعاصرة الأخرى – مسفراً بمحض الصدفة، عن أرباح أيضاً(٣).

لا بد أن تكون هذه المحاباة الماكرة جزءاً من أسلحة أولئك الطامحين إلى الإجلال والرفعة. وبمقدورنا، بعد أن فهمناها جيداً أن ندرك سبب استدعاء حقوق المستثمرين وحقوق الإنسان تعاملاً مختلفاً على هذا النحو. فالتناقض في "المبدأ الأساسي" ظاهري فحسب.

ثقوب البروباغندا السّود:

من المفيد دوماً تحرّي ما يُـمحى في حملات البروباغندا. تلقّى المسار السريع دعاية ضخمة. بيد أن العديد من القضايا الحاسمة اختفت داخل الحفرة السوداء المخصصة للموضوعات التي تعدُّ غير

ملائمة للاستهلاك الشعبي. إحدى هذه الموضوعات تتمثل في الحقيقة المذكورة آنفاً، والقائلة إنَّ المسألة لم تكن تتعلق بالاتفاقيات التجارية بل على الأصح بالمبدأ الديموقراطي؛ وإنَّ الاتفاقيات لم تكن في أي حال من الأحوال بشأن التجارة الحرة. واللافت أكثر في الموضوع أنه طوال الحملة المكثفة بدا أنه لم ينوّه علنياً بالمعاهدة المقبلة التي كان من الواجب أن تتصدر قائمة الاهتمامات: إنها اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف Multilateral Agreement on Investment، وهي مسألة تفوق أهميةً بكثير إدخال تشيلي في النافتا أو الأطعمة الشهية الأخرى المقدمة لتوضيح سبب وجوب قيام الرئيس وحده بالتفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية، دون تدخل الشعب.

حظيت اتفاقية MAI بدعم قوي في أوساط المؤسسات المالية والصناعية، التي كان لها دور أساسي في التخطيط لهذه الاتفاقية منذ البداية؛ ومنها مثلاً المجلس الأمريكي للأعمال الدولية United States Council for International Business الذي، على حد قوله هو، "عجّل من نمو المصالح العالمية للبزنس الأمريكي، داخل الوطن وخارجه على قدم المساواة". وفي كانون الثاني عام ١٩٩٦، لجأ المجلس أيضاً إلى نشر دليل اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف *A Guide to the Multilateral Agreement on Investment*، وهو متوفر لأنصارها من البزنس والفئات المرتبطة معهم في المصالح، وبالتأكيد لوسائل الإعلام. وحتى قبل تقديم المسار السريع للكونغرس،

طلب المجلس من إدارة كلينتون إدراج اتفاقية MAI تحت بند التشريعات غير المبتوتة آنذاك، وفقاً لما ذكرته ميامي هيرالد *Miami Herald* في تموز من عام ١٩٩٧ – وهي المرة الأولى التي يُشار فيها إلى اتفاقية MAI في الصحف كما هو واضح، ومن النادر حدوثه؛ ها قد عدنا مرة ثانية إلى التفاصيل(٤).

إذاً لِمَ الصمت في أثناء الجدل حول المسار السريع، أو بشأن اتفاقية MAI بالإجمال؟ هنا يتبادر إلى الذهن سببٌ معقول. تشك قلة من كبار رجال السياسة والإعلام أنه لو أُبلغ الشعب باتفاقية MAI لقلل ذلك من شدة ابتهاجه بها. قد يلوّح المعارضون مرة ثانية مهددين بـــ "سلاحهم الأعظم" إذا ما تسربت إليهم الحقائق. إذاً فالإجراء المنطقي الوحيد هو إجراء مفاوضات اتفاقية MAI تحت "حجاب من السرية"، إذا ما استعرنا التعبير الذي استخدمه الرئيس السابق للمحكمة العليا في أستراليا، السير أنتوني مايزون Sir Anthony Mason، مديناً قرار حكومته القاضي بنقل المفاوضات، بعيداً عن رقابة الشعب بشأن "اتفاقية ربما تكون ذات أثر بالغ في أستراليا في حال أقررناها"(٥).

لم تُسمع هنا أصوات مشابهة لصوت السير مايزون. ولو حدث ذلك، لكانت بلا طائل؛ فقد دوفع عن حجاب السرية هذا بحميّـــة أكبر بكثير في مؤسساتنا الحرة.

يعرف قليل فقط من الناس ضمن الولايات المتحدة شيئاً عن اتفاقية MAI التي تخضع منذ أيار ١٩٩٥ لمفاوضات مكثفة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. كان التاريخ الأصلي المحدد لتوقيع الاتفاقية هو أيار ١٩٩٧. ولو وُقّعت فعلاً، لعرف الشعب عن اتفاقية MAI مقدار ما يعرفه عن قانون الاتصالات Telecommunications Act لعام ١٩٩٦، وهي هدية كبيرة أخرى من الشعب إلى بؤر السلطة الخاصة، أُبقيَت إلى حد كبير حظراً على الصحف الاقتصادية. غير أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لم تستطع التوصل إلى اتفاق في الموعد المحدد، وأُخّر تاريخ التوقيع سنة أخرى.

كانت الخطة الأصلية والمفضلة هي صياغة المعاهدة ضمن منظمة التجارة العالمية. لكن دول العالم الثالث، ولاسيّما الهند وماليزيا، عرقلت ذلك المسعى، إذ أدركت أن التدابير التي تحاك بمكر سوف تحرمها من الوسائل التي سبق واستخدمها الأغنياء ليظفروا بموقع ميمون لأنفسهم تحت الشمس. وهكذا نُقلت المفاوضات إلى البلدان الأكثر أمناً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث كان مأمولاً أن يتم التوصل إلى اتفاقية "سترغب الدول الآخذة بالنمو بالانضمام إليها"، كما عبرت عن ذلك بكياسة الإيكونوميست اللندنية The Economist London[٦] – مخاطرةً بمنعها من الوصول إلى أسواق وموارد الأغنياء ما لم تنضم

للاتفاقية، إنه المفهوم المألوف لـــ "الخيار الحر" في نظم تتسم بتفاوت كبير في توزع السلطة والثروة.

عُزلت الجماهير الوضيعة ثلاث سنوات تقريباً في الجهلِ بما يحدث من أمور، مما كان سبباً في سعادتها. لكن هذا العزل لم يكن تاماً. فمع مطلع عام ١٩٩٧ تحوّل هذا الأمر إلى قضية حيّـــة في العالم الثالث[٧]. في كانون الثاني من عام ١٩٩٨ تسربت الأخبار في أستراليا إلى الصحف الاقتصادية مثيرةً عاصفة قصيرة من التقارير والجدل في الصحافة الوطنية؛ وعليه كانت الإدانة التي وجّهها السير أنتوني في حديث له في مؤتمر في ملبورن. وذكرت الصحف أن حزب المعارضة "حثّ الحكومة على إحالة الاتفاقية إلى اللجنة البرلمانية المختصة بالمعاهدات قبل توقيعها". رفضت الحكومة تزويد البرلمان بمعلومات تفصيلية حول الاتفاقية أو السماح له بمراجعة بنودها. وردّت الحكومة على ذلك قائلةً: إن "موقفنا حيال اتفاقية MAI في غاية الوضوح"، "لن نوقّع على أي شيء ما لم يكن ذلك في المصلحة الوطنية لأستراليا بشكل ثابت". باختصار، "سنفعل ما نختاره نحن – أو بدقة أكبر، ما يمليه علينا سادتنا؛ وتبعاً للعرف السائد ستُحدَّد "المصلحة الوطنية" من قبل مراكز السلطة، العاملة في غرف مغلقة.

وافقت الحكومة بعد أيام قليلة، تحت الضغط، على السماح للجنة برلمانية بمراجعة اتفاقية MAI. صادق المحررون مكرهين على

القرار مسوّغين ذلك كما يلي: كان من الضروري القيام بذلك استجابةً لـــ "هستيريا الاستجنابية[*]" التي أصابت "مثيري الذعر" و"الحلف غير المقدس لجماعات المساعدة، والنقابات العمالية، وأنصار البيئة، وأصحاب نظرية المؤامرة الغريبة". لكنهم نبّهوا رغم ذلك إلى أنه بعد هذا التنازل المؤسف، فإنه "من المهم جداً ألا تتراجع الحكومة أكثر من ذلك عن التزامها الراسخ" باتفاقية MAI.

نفت الحكومة التهمة المتعلقة بسرية الموضوع مشيرةً إلى توفر نسخة أولية عن المعاهدة على شبكة الإنترنت – ويرجع الفضل في ذلك إلى جماعات الناشطين التي وضعتها هناك عقب تسريبها إليهم[٨].

بوسعنا أن نتشجع إذاً؛ فها هي الديموقراطية تزدهر في أستراليا في نهاية المطاف!

أما في كندا، التي تواجه حالياً شكلاً من أشكال الاندماج في الولايات المتحدة، تعمل "التجارة الحرة" على تسريعه، فقد حقق "الحلف غير المقدس" نجاحاً أكبر بكثير . فطوال عام كامل نوقشت المعاهدة في الصحف اليومية الرائـدة والأسبوعيات الإخبارية والتلفزيون الوطني في أوقات ذروة المشاهدة، وفي الاجتماعات العامة. أعلنت مقاطعة كولومبيا البريطانية British Columbia في

(*) رهاب الأجانب.

مجلس العموم House of Commons أنها "معارضة بشدة" للمعاهدة المقترحة، مشيرةً إلى ما تفرضه الأخيرة من "قيود غير مقبولة" على الحكومات المنتخبة على المستويات الفدرالية والإقليمية والمحلية؛ وأثرها الضار على البرامج الاجتماعية (الرعاية الصحية، .. إلخ) وحماية البيئة وإدارة الموارد؛ والنطاق الاستثنائي لتعريف "الاستثمار" فيها؛ والتعديات الأخرى على الديموقراطية وحقوق الإنسان. كانت الحكومة الإقليمية تعارض بشكل خاص البنودَ التي تسمح للشركات بمقاضاة الحكومات فيما تبقى هي معفاة من أية مسؤولية قانونية، وبفصل التهم الموجهة إليها في "هيئات لفصل الخلافات غير منتـخَـبة وغير خاضعة للمحاسبة"، والتي يجب أن تتألف من "خبراء تجاريين"، وتمارس عملها دون اعتماد قوانين البيّـنة بالدليل المثبت والشفافية، ومن دون إمكانية استئناف الدعوى.

بات من الضروري للحكومة الكندية، بعد أن مزقت الصيحات الوقحة القادمة من الأسفل حجاب السرية، أن تؤكد مرة ثانية للشعب أن جهله بالأمر هو في مصلحته مئة بالمئة. تولى القيام بالمهمة سيرجيو مارتشي Sergio Marchi، وزير التجارة الدولية في الحكومة الاتحادية في كندا Canada's Federal Minister of International Trade، في مناظرة على محطة سي بي سي التلفزيونية الوطنية CBC TV [*] حيث قال إنّه "يود الاعتقاد أن

(*) Canadian Broadcasting Corporation.

الشعب يشعر بالاطمئنان من جديد" للـــ "النهج الأمين الذي أعتقد بأنه مرشّح من قبل رئيس وزرائنا" ولـــ"ما يحمله من حب لكندا".

حريّ بذلك أن يسوّي المسألة، وبالتالي تكون الديموقراطية على ما يرام شمال الحدود أيضاً.

وحسبما ذكرت محطة CBC، فإن الحكومة الكندية – شأنها شأن أستراليا – "ليست لديها خططٌ في الوقت الراهن لأي تشريع يتعلق باتفاقية MAI"، كما "يقول وزير التجارة أن هذا التشريع ربما لا يكون ضرورياً"، بما أن اتفاقية MAI" هي مجرد امتدادٍ للنافتا"[٩].

نوقشت المسألة في وسائل الإعلام الوطنية في إنكلترا وفرنسا، لكن ما أجهله هو ما إذا كان هذان البلدان، أو أن الأمر يتعلق بمكان آخر من العالم الحر، موطنَ الشعور بضرورة التأكيد لأفراد الشعب أن ما يخدم مصالحهم على أحسن وجه هو الإيمان بقادتهم الذين "يحبونهم"، و "يختارون الاستقامة"، ويدافعون بإخلاص "عن المصلحة القومية".

لا عجب كثيراً أن الحكاية اتبعت نهجاً فريداً في الدولة الأقوى في العالم، حيث يعلن "أفضل الرجال" أنفسهم أبطالاً للحرية، والعدالة، وحقوق الإنسان، و – قبل كل شيء – أبطالاً للديموقراطية. كان مدراء وسَائل الإعلام الكبرى بالتأكيد على علم طوال ذلك الوقت باتفاقية MAI ونتائجها العامة، شأنهم في ذلك شأن المفكرين المعنيين

بالمصلحة العامة public intellectuals والخبراء النموذجيين. وكما تمت الإشارة إليه قبل قليل، كان عالم البزنس على علم بالاتفاقية ومشاركاً فاعلاً فيها على حدٍ سواء. بيد أن الصحافة الحرة، وفي استعراض مؤثر جداً لانضباطها الذاتي، باستثناءات لا تتجاوز الخطأ الإحصائي، نجحت في إبقاء من يعولون عليها في الظل – وهذه ليست بمهمة بسيطة في عالم معقد.

يدعم عالم الشركات اتفاقية MAI دعماً لا حدود له. ورغم أن الصمت يحول دون الاستشهاد بالدليل، إلا أنه من العدل التخمين بأن قطاعات عالم الشركات المكرّسة لتنوير الشعب ليست أقل حماساً للاتفاقية لكنها، مرة ثانية، تدرك بأن "السلاح الأعظم" قد يُشهر عالياً إذا ما علمت الجماهير الوضيعة بما يجري من أحداث. ثمة حل بديهي لهذا المأزق. وهو ما أمسينا نلاحظه الآن لما يقارب الثلاث سنوات.

الأنصار المهمون وغير المهمين:

يمتلك المدافعون عن اتفاقية MAI حجةً بالغة القوة وهي: أن نقاد الاتفاقية لا يملكون معلومات كافية لإقامة حجة مقنعة بالكامل تدعم موقفهم. كان الغرض من وراء "حجاب السرية" ضمان تلك النتيجة، وقد لاقت المساعي المبذولة في هذا المجال نجاحاً لا بأس به. ويظهر ذلك بشكل لافت للغاية في الولايات المتحدة التي تتمتع

بالمؤسسات الديموقراطية الأكثر ديمومة واستقراراً في العالم وبوسعها المطالبة بحق بأن تكون نموذجاً لديموقراطية رأسمالية الدولة state-capitalist democracy. فإذا ما أخذنا بالاعتبار امتلاكها لهذه الخبرة والمنزلة، يكون من غير المدهش أن مبادئ الديموقراطية فيها مفهومة بوضوح ومبيّــنة بلا لبس في المؤسسات المرموقة. فمثلاً، يرى صموئيل هنتينغتون Samuel Huntington، العالم السياسي البارز في جامعة هارفارد، في متن كتابه السياسة الأمريكية *American Politics* أن السلطة يجب أن تبقى خفية لكي تكون مؤثرة، حيث قال: "على مهندسي السلطة في الولايات المتحدة إحداث قوة يمكن الشعور بها دون رؤيتها. فالسلطة تحتفظ بقوتها حين تبقى في الخفاء؛ فإذا ما تعرضت لأشعة الشمس تبدأ بالتبخّر". وأوضح هنتينغتون الأطروحة في السنة ذاتها (١٩٨١) من خلال شرحه الوظفية التي يؤديها "الخطر السوفييتي" كالتالي: قد يتوجب عليك أن تروّج [للتدخل أو لعمل عسكري آخر] بطريقة من شأنها خلق انطباع خاطئ بأنك تحارب الاتحاد السوفييتي. وذلك ما تفعله الولايات المتحدة منذ إعلان مبدأ ترومان Truman Doctrine"[١٠].

ضمن هذا النطاق – أي "خلق الانطباع الخاطئ" لتضليل الشعب وإقصائه كلياً – ينبغي على القادة المسؤولين المضي في مكرهم في المجتمعات الديموقراطية.

مع ذلك، من غير المنصف اتهام قوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإجراء المفاوضات سراً. فقد نجح الناشطون، رغم كل

شيء، في وضع نسخة مسوّدة من الاتفاقية على الإنترنت بعد أن حصلوا عليها بطريقة غير قانونية. كما أن قرّاء "الصحافة البديلة" وصحف العالم الثالث، وأولئك الذين أصابهم "الحلف غير المقدس" بالعدوى يتابعون الأحداث منذ بداية عام ١٩٩٧ على أقل تقدير. وإذا ما اكتفينا بالاتجاه السائد، ليس ثمة مقاومة للمشاركة المباشرة <في المفاوضات> للمنظمة التي "تعجّل من نمو المصالح العالمية لمشروعات الأعمال الأمريكية"، ونظيراتها في البلدان الغنية الأخرى.

إلا أن هنالك بعض القطاعات التي أُغفلت بطريقة ما: كالكونغرس الأمريكي مثلاً. بعث خمسة وعشرون نائباً من نواب المجلس House في شهر تشرين الثاني الماضي رسالةً إلى الرئيس كلينتون تنصّ على أن مفاوضات اتفاقية MAI قد "بلغت علمنا" – ويعود ذلك بشكل مسلّم به لمساعي الناشطين وجماعات المصالح العامة[١١].

وقد طلب هؤلاء من الرئيس الإجابة على ثلاثة أسئلة بسيطة هي:

أولاً، "إذا ما أخذنا بالاعتبار الادعاءات الأخيرة للإدارة بأنها لا تستطيع التفاوض بشأن اتفاقيات متعددة الأطراف، وتتناول عدة قطاعات وعلى درجة من التعقيد، دون مرجعية المسار السريع، فكيف إذاً أُكملت اتفاقية MAI تقريباً" بنصبها الذي "يماثل في تعقيده نصوص النافتا أو الغات" وشروطها التي "ستستدعي فرض قيود

هامة على قوانين وسياسات الولايات المتحدة المتعلقة بالقوانين الناظمة للاستثمار على مستوى الحكومة الفدرالية، والولاية، والمستوى المحلي؟"

ثانياً، "كيف خضعت هذه الاتفاقية للمفاوضات منذ أيار ١٩٩٥، دون أية مشاورة أو إشراف الكونغرس، بالذات إذا ما أخذنا بالحسبان السلطة الدستورية الحصرية للكونغرس في تنظيم التجارة الدولية؟"

ثالثاً، "توفر اتفاقية MAI لغة إيرادات مطاطة من شأنها السماح للشركة أو المستثمر الأجنبي بمقاضاة حكومة الولايات المتحدة مباشرة بسبب الأضرار الناجمة في حال قيامنا بأي عمل سيكبح 'الاستمتاع' باستثمار ما. هذه اللغة عامة وغامضة تتجاوز تجاوزاً هاماً المفهوم المحدد للإيرادات والمنصوص عليه في القانون المحلي للولايات المتحدة. ما الذي سيدفع الولايات المتحدة للتخلي عن طيب خاطر عن حصتها المتعلقة بسيادتها وتعريض نفسها للمساءلة القانونية عن الأضرار في ظل لغة غامضة كتلك الخاصة بالشروع بأية أعمال "ذات أثر مكافئ" للمصادرة غير المباشرة" للملكية؟"

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة، ربما كانت الأطراف الموقعة على الرسالة تتذكر الدعوى التي رفعتها شركة إيثيل Ethyl Corporation - الشهيرة بإنتاجها للبنزين الممزوج بالرصاص - ضد كندا، مطالبةً بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار أمريكي لتغطية الخسائر الناجمة عن "مصادرة الملكية" والأضرار التي تعرضت لها "السمعة الطيبة"

لشركة إيثيل والتي كان سببها التشريع الكندي القاضي بحظر مادة إم إم تي MMT ، وهي مادة تضاف إلى البنزين. تعتبر كندا مادة إم إم تي سماً خطيراً وتهديداً صحياً كبيراً، بالاتفاق مع قوانين الوكالة الأمريكية لحماية البيئة U.S. Environmental Protection Agency التي قيدت استخدامها تقييداً صارماً، وولاية كاليفورنيا التي حظرتها كليةً. وتطالب الدعوى كذلك بالتعويض عن الأضرار الناشئة عن "الأثر المثبّـط" للقانون الكندي الذي دفع نيوزيلندا ودولاً أخرى إلى إعادة النظر في استخدامها لمادة إم إم تي، كما تتهمها شركة إيثيل. أو ربما كان الموقّعون على الرسالة يفكرون في الدعوى التي أقامتها شركة ميتالكلاد Metalclad الأمريكية لإدارة النفايات الخطيرة ضد المكسيك مطالبةً بــ ٩٠ مليون دولار أمريكي مقابل الأضرار الناجمة عن "مصادرة الملكية" لأن أحد المواقع التي كانت الشركة تنوي استخدامه للتخلص من النفايات الخطيرة أُعلن جزءاً من حزام بيئي[١٢].

تقام هذه الدعاوى في ظل قوانين النافتا التي تُبيح للشركات مقاضاة الحكومة، وتطابقها من حيث الأثر حقوق الدول القومية (وليس مجرد الأشخاص كما في السابق). ويمكن التسليم أن القصة من وراء تلك الدعاوى هي تحرّي الحدود (الغامضة) لهذه القوانين، وتوسيعها، إن أمكن ذلك. ربما تكون هذه الدعاوى في جزء منها مجرد تهديد، فهي وسيلة نموذجية وفعالة في معظم الأحيان، متاحة

لأصحاب الجيوب العميقة لكي يحصلوا على ما يريدون من خلال تهديدات شرعية قد تكون عابثة بكل معنى الكلمة(١٣).

اختُتمت رسالة أعضاء الكونغرس إلى الرئيس بما يلي: "نظراً لفداحة النتائج المحتملة لاتفاقية MAI ، فإننا ننتظر بلهفة أجوبتك على هذه الأسئلة". وقد وصل الرد في النهاية إلى الموقّعين على الرسالة خالياً من الجواب. كانت وسائل الإعلام على معرفة بكل ما جرى، لكنها لم تنقله على حد علمي(١٤).

أما الفئة الأخرى التي أُغفلت بالإضافة إلى الكونغرس؛ فهي الشعب. فبحسب علمي، وفيما خلا الصحف التجارية، لم تنقل صحف الاتجاه السائد الموضوع حتى منتصف عام ١٩٩٧، ولم يُنقل الموضوع عملياً منذ ذلك الحين. وكما ذكرتُ، نشرت ميامي هيرالد تقريراً حول اتفاقية MAI في تموز ١٩٩٧، مشيرة إلى حماس عالم البزنس لها وضلوعه ضلوعاً مباشراً فيها. كما نشرت شيكاغو تريبيون *Chicago Tribune* تقريراً في كانون الأول أشارت فيه إلى أن المسالة، وباستثناء كندا، "لم تحظ بأي اهتمام شعبي أو مناظرة سياسية". وفي الولايات المتحدة، تفيد التريبيون بأن "هذا التعتيم يبدو مقصوداً ". "وتقول مصادر حكومية بأن الإدارة ... ليست تواقة لإثارة مزيد من النقاش حول الاقتصاد العالمي". ففي ضوء المزاج الشعبي، تعدّ السرية السياسة الأفضل، بالاعتماد على تواطؤ النظام الاستخباراتي.

كسرت صحيفة نيوز بيبر أوف ريكورد Newspaper of Record صمتها بعد أشهر قليلة ناشرةً إعلاناً مدفوع الثمن من قبل المنتدى الدولي حول العولمة International Forum on Globalization يعارض المعاهدة. يقتبس الإعلان عنواناً رئيسياً في بزنس ويك يصف اتفاقية MAI بأنها "الاتفاقية التجارية المفجرة لثورة من الجدل، والتي لم تسمعوا بها قط". "فالاتفاقية ... من شأنها أن تعيد كتابة قوانين الملكية الأجنبية – لتؤثر في كل شيء بدءاً بالمصانع ووصولاً إلى العقارات وحتى السندات المالية. بيد أن غالبية المشرعين لم يسمعوا قط، مجرد سماع، باتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف نظراً لإجراء إدارة كلينتون محادثات سرية خارج رقابة الكونغرس"، والتزام الإعلام بجدول أعمال البيت الأبيض. لماذا؟ يسأل المنتدى الدولي، ليجيب ضمناً بمراجعة للملامح الأساسية للمعاهدة.

بعد أيام قليلة (١٦ شباط، ١٩٩٨)، خصصت النشرة الصباحية في هيئة الإذاعة العامة الوطنية NPR [National Public Radio] جزءاً منها للحديث عن اتفاقية MAI. وبعد أسبوع من ذلك، كتبت كريستيان سينس مونيتور *Christian Science Monitor* عن الاتفاقية في قسم ضئيل إلى حد ما منها. وكانت نيو ريببلك قد أشارت قبل ذلك الحين إلى القلق الشعبي المتزايد حيال اتفاقية MAI. واستنتجت ذه نيو ريببلك The New Republic بأن القضية لم تُنقل نقلاً ملائماً في قطاعات كبيرة <من الصحف> لأن "صحافة الاتجاه السائد"،

ورغم "انحيازها عموماً لليسار ... إلا أنها أكثر انحيازاً بكثير نحو سياسة الدُولية". وبناءً عليه فإن الصحفيين اليساريين أخفقوا في إدراك المعارضة الشعبية للمسار السريع في الوقت المناسب ولم يلاحظوا بأن مثيري المتاعب "يتأهبون مسبقاً [استعداداً لخوض] معركة ضد اتفاقية MAI.

ينبغي على الصحافة أن تواجه مسؤولياتها بجدية أكبر وتسدد ضربة وقائية في وجه "جنون الارتياب في اتفاقية MAI" الذي "عاد مرة أخرى عبر الإنترنت"، بل إنّه قاد إلى مؤتمرات علنية. إن مجرد السخرية من "جماهير الرجعيين flat earth(*) والمؤمنين بنظرية المؤامرة black helicopter(**)" قد لا يكون كافياً. وربما لا يكون الصمت الموقف الأكثر حكمةً إذا ما توجب على الدول الغنية التمكّن من "حبس قانون تحرير الاستثمار الدولي مثلما أدرجت الغات تحريرَ التجارة ضمن القوانين".

في الأول من نيسان ١٩٩٨، جاءت واشنطن بوست Washington Post بالأخبار إلى جمهور وطني في رأي جريء

(*) رجعي flat-earther: شخص يخلص بعناد للأفكار التي ثبت بطلانها أو الذي لا يقبل حقائق الحياة المعاصرة أو المنقطع عنها – المصدر: The American Heritage® Dictionary of the English Language و www.thefreedictionary.com بتصرف.

** تمت العودة في ترجمة هذا المصطلح للمصدر: wikipedia.org بتصرف.

لمحرر الافتتاحيات فريد هيات Fred Hiatt. حيث يمارس هيات طقوس السخرية من النقاد ودعوى "السرية". فقد وضع الناشطون، رغم كل شيء، النص (بشكل غير مشروع) على شبكة الإنترنت. ويخفق هيات، مثل غيره ممن يغرقون إلى هذا الحد من النقاش الدفاعي، في استخلاص النتائج الواضحة وهي: ينبغي على وسائل الإعلام مغادرة خشبة المسرح بلباقة. فأي دليل حقيقي تستخدمه وسائل الإعلام يمكن للأشخاص العاديين اكتشافه بالبحث الجاد، أما التحليل/التعقيب/المناظرة فقد صُـــرّحَ بأن لا علاقة لها بالموضوع.

يكتب هيات، في صحيفته – بعد مرور سنة على الموعد الأول للتوقيع، وقبل ثلاثة أسابيع من الموعد المزمع عام ١٩٩٨ بأن "اتفاقية MAI لم تلفت بعد الكثير من الانتباه في واشنطن" – بشكل خاص. يَـــقصُر هيات تغطيته للموضوع على بعض التعليقات الرسمية الفارغة والمقدّمة كحقيقة غير مفنّدة، ويضيف بأن الحكومة قد "تعلمت من <تجربتها في> المسار السريع بأن عليها أن تستشير، أكثر من أي وقت مضى، وبينما لا تزال المعاهدات في طور التكوين، النقابات العمالية، والموظفين الرسميين المحليين، وحماة البيئة مثلهم في ذلك مثل الآخرين". كما أشرنا قبل قليل[١٥].

لجأت واشنطن، ربما في ردٍ على رسالة أعضاء الكونغرس أو على ما أبداه المجانين ممن ثارت ثائرتهم، إلى إصدار بيان رسمي حول اتفاقية MAI في ١٧ شباط ١٩٩٨. لم يلقَ البيان الصادر عن

نائب وزير الخارجية ستيوارت آيزنستات Stuart Eizenstat ووكيل الممثل التجاري للولايات المتحدة جيفري لانغ أي اهتمام حسب علمي. يُـعدّ البيان نسخة مكررة <عما سبقه من تعليقات رسمية فارغة>، لكنه يستحق أن يوضع ضمن العناوين الرئيسية في الصفحة الأولى قياساً بما نُشر قبله (جوهرياً لا شيء). ويُعترَف بمناقب اتفاقية MAI بوصفها بديهية؛ ودون تقديم أي وصف أو برهان لها. وفي مسائل مثل العمل والبيئة، و "الإيرادات"، إلخ، تكون الرسالة <الموجهة للشعب> مماثلة لتلك التي أوصلتها حكومتا كندا وأستراليا <لشعبيهما>، وهي: "ثقوا بنا، واخرسوا".

وما يحتل أهمية أكبر هو الأخبار السارة بأن الولايات المتحدة قد تزعمت في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضمان أن الاتفاقية "تُـتمّم مساعينا الأعمّ" المجهولة حتى يومنا هذا، "في دعم التنمية المستدامة وتشجيع احترام مقاييس العمل". و آيزنستات و لانغ "مسروران لكون المشاركين يتفقون معنا" في هذه المسائل. فضلاً عن ذلك، فإن الدول الأخرى لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي الآن "متفقة معنا حول أهمية العمل جنباً إلى جنب مع أنصارها المحليين لكي توجد إجماعاً في الرأي" حول اتفاقية MAI. فهم يؤيدوننا في فهم "أنه من المهم بالنسبة للأنصار المحليين امتلاك حصة في هذه العملية".

يضيف البيان الرسمي بأنه "تحقيقاً لشفافية أكبر، وافقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على إعلان مسودة الاتفاقية على الملأ"، ربما حتى قبل حلول الموعد الأخير لتوقيعها(١٦).

ها قد أصبح لدينا أخيراً شهادة اعتراف مدوّية بالديموقراطية وحقوق الإنسان. فإدارة كلينتون تصرّح بأنها تقود العالم في ضمان أن "أنصارها المحليين" يلعبون دوراً فاعلاً في "إيجاد إجماع" حول اتفاقية MAI.

من هم "الأنصار المحليون": إن نظرة على الحقائق التي لا خلاف عليها كفيلةٌ بالإجابة فوراً على هذا السؤال. لقد لعب عالم البزنس دوراً فاعلاً من بداية الأمر وحتى نهايته. لم يبـلّـغ الكونغرس بالأمر، وتُرك الشعب المزعج – أي "السلاح الأعظم" – في جهله. إن ممارسةً أمينةً للتفكير المنطقي البسيط تكفل لنا أن نعرف تماماً من تتخذ إدارة كلينتون "أنصاراً محليين" لها.

وذلك درسٌ مفيد. إذ نادراً ما يتم تبيان قيم الطرف القوي المؤثرة عملياً بمثل هذه الصراحة والدقة. والحق يقال، إنها ليست حكراً على الولايات المتحدة. فهذه القيم ملكية مشتركة بين مراكز السلطة الحكومية/الخاصة في الديموقراطيات النيابية الأخرى من جهة، ونظيراتها في المجتمعات التي لا حاجة فيها للتعابير الرنانة حول "الديموقراطية" من جهة أخرى.

هذه الدروس واضحة وضوح الشمس، لدرجة أننا بحاجة إلى موهبةٍ حقيقية للقصور عن فهمها والإخفاق في إدراك مدى حسن توضيحها لتحذيرات ماديسون التي قالها منذ أكثر من ٢٠٠ عام، حين استنكر ماديسون "الفساد السافر لذلك العصر" مع "تحوّل" سماسرة البورصة "إلى عصابة الحرس البريتوري للحكومة – ممثلين في الوقت ذاته أدواتها الفاعلة، والطاغية الذي يستبد بها؛ ترشوهم بعطاياها السخية ويرهبونها بموجات التذمر الغاضبة والتحالفات".

تمتد هذه المشاهدات إلى قلب اتفاقية MAI. فمثل غالبية أوجه السياسة العامة في السنوات الأخيرة، وخصوصاً في المجتمعات الأنغلو أمريكية، صُمِّمت المعاهدة لتقويض الديموقراطية وحقوق المواطنين عن طريق نقل المزيد من سلطة اتخاذ القرار إلى مؤسسات خاصة غير محاسَبة، والحكومات التي تشكّل هذه المؤسسات "أنصارها المحليين"، والمنظمات الدولية التي تشترك معها في "مصالح واحدة".

بنود اتفاقية MAI

علامَ تنص حقيقةً بنود اتفاقية MAI، وعلام تدل؟ لو كان مسموحاً للحقائق والقضايا بلوغ الميدان الشعبي، ماذا كنا سنكتشف؟

لا يمكن وجود جواب محدد لهذه الأسئلة. فحتى لو كان لدينا النص الكامل لاتفاقية MAI وقائمة مفصلة بالشروط المقدمة من الموقعين عليها والسجل الحرفي الكامل للأحداث، فإننا لن نعرف الأجوبة. والسبب في ذلك هو أن هذه الأجوبة لا تحددها الكلمات، بل علاقات القوة التي تفرض التأويلات الخاصة بها. قبل قرنين من الزمن، وفي الديموقراطية الرائدة في عصره، لاحظ أوليفر غولد سميث Oliver Goldsmith أن "القوانين تسحق الفقراء، والأغنياء يسنون القوانين" – والمقصود هو القوانين **المؤثرة عملياً**، أي كل ما يمكن أن تعبر عنه الكلمات الرقيقة. فالمبدأ يظل صحيحاً[١٧].

هذه مرة أخرى، حقائق بديهية وواسعة التطبيق. ففي دستور الولايات المتحدة وتعديلاته لا يمكن للمرء أن يجد ما يجيز منح حقوق الإنسان (مثل حق التعبير عن الرأي، وحق التحرر من الملاحقة والاعتقال والحق في شراء الانتخابات، إلخ) إلى ما يسميه المؤرخون القانونيون بـــ "الشخصيات الاعتبارية الجماعية"، وهي كيانات عضوية تمتلك حقوق "الأشخاص غير الفانين" – حقوق تفوق إلى حد كبير حقوق الأشخاص الحقيقيين حين نأخذ بالحسبان مدى قوة هذه الكيانات، كما تُـــمَـــطّ في الوقت الحاضر لتمسّ حقوق الدول، كما رأينا منذ قليل.

وسيبحث المرء في ميثاق الأمم المتحدة دون جدوى في محاولة لاكتشاف أساس الصلاحية التي تدّعيها واشنطن لاستخدام القوة

والعنف لتحقيق "المصلحة القومية" على نحو ما يعرفها الأشخاص غير الفانين الذين يلقون على المجتمع بالظل المدعو بـــ "السياسة"، كما يقول جون ديوي في عبارته المثيرة للذكريات. يعرِّف دستور الولايات المتحدة U.S. Code "الإرهاب" بوضوح شديد، ويتضمن قانون الولايات المتحدة عقوبات شديدة على الجريمة. بيد أن المرء لن يجد أي تعبير يستثني "مهندسي السلطة" من العقوبة على ممارستهم إرهاب الدولة، بصرف النظر عن عملائهم الوحشيين (ما داموا ينعمون بالحظوة عند واشنطن)، ومن بينهم: سوهارتو Suharto، صدام حسين Saddam Hussein، موبوتو Mobutu، نورييغا Noriega وآخرين كباراً وصغاراً. وكما تشير منظمات حقوق الإنسان الرائدة سنة تلو الأخرى، تعدُّ عملياً كافة المساعدات الخارجية للولايات المتحدة غير قانونية، بدءاً بالمتلقي الرئيسي للمساعدات نزولاً إلى أسفل القائمة، وذلك لأن القانون يحظر تقديم المساعدات للدول التي تتعاطى "التعذيب المنهجي". ربما يكون ذلك قانوناً، لكن هل هذا هو معنى القانون؟

وتقع اتفاقية MAI في الفئة ذاتها. ثمة تحليل للـــ "الحالة الأسوأ"، والذي سيسمى التحليل الصحيح إذا "بقيت السلطة في الخفاء"، وكان محامو الشركات الكبرى، ممن هم خدمها المستأجَرون، قادرين على ترسيخ تأويلهم للصياغة الغامضة والمعقدة عمداً لمسودة المعاهدة. ثمة تأويلات أقل تهديداً، وقد يتبين بأنها التأويلات الصحيحة، إذا لم

يكن بالإمكان احتواء "السلاح الأعظم"، وأثّرت الإجراءات الديموقراطية في النتائج. إحدى هذه النتائج الممكنة هو تفكيك البنية بأكملها والمؤسسات غير الشرعية التي ترتكز عليها. وهذه مسائل متوقفة على التنظيم والعمل الشعبيين وليس التنظير.

قد يثير المرء ههنا انتقادَ بعض منتقدي اتفاقية MAI لها (وأنا من بينهم). فنصوص الاتفاقية توضح بلا لبس حقوق "المستثمرين" وليس المواطنين، الذين تتعرض حقوقهم للاضمحلال بالمقابل. ووفقاً لذلك، يسميها النقاد "باتفاقية حقوق المستثمرين"، وهو اسم صحيح تماماً، لكنه مضلل. فمن هم بالضبط "المستثمرون"؟

كانت نصف الأسهم المالية عام ١٩٩٧ مملوكةً للواحد بالمائة من الأسر الأكثر ثراء، وما يقارب ٩٠ بالمائة مملوكة للعشر الأكثر ثراء (علماً بأن تركيز <الملكية> هو أعلى من ذلك أيضاً بالنسبة للسندات وأسهم الشركات المندمجة مقارنةً بالأصول الأخرى)؛ تؤدي خطط المعاش التقاعدي في النهاية إلى توزيع أكثر عدالة بشكل طفيف <للدخل القومي> بين أسر الخُمس الأغنى من السكان. يمكن فهم الحماس للتضخم الجوهري في أسعار الأصول في السنوات الأخيرة. تقع السيطرة الفعلية على الشركات في يد عدد قليل جداً من المؤسسات والأفراد بمساندة القانون، وذلك عقب قرن من الفعالية القضائية(١٨).

ينبغي ألا يثير الحديث عن "المستثمرين" صوراً في الذهن للمواطن العادي واقفاً على أرض المصنع، بل صوراً لشركة كاتربِلر Caterpillar Corporation التي نجحت لتوها في سحق إضراب كبير بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المبجّــل للغاية؛ مستخدمة في ذلك النمو الملحوظ في الأرباح الذي تتشاطره مع بقية "الأنصار المحليين"، لخلق قدرة <إنتاجية> زائدة خارج البلاد بهدف تقويض مساعي الطبقة العاملة في ولاية إيلينوي لمقاومة تراجع أجورها وظروف عملها. وهذه التطورات ناتجة عن التحرر المالي للسنوات الخمس وعشرين الماضية، والذي من المقدر أن تعززه اتفاقية MAI.

جدير بالملاحظة أيضاً أن حقبة التحرر المالي هذه كانت حقبة ذات معدل نمو بطيء بشكل غير عادي (ويشمل ذلك "الازدهار" الحالي، وهو الانتعاش الأكثر هزالة في تاريخ ما بعد الحرب)، وأجور منخفضة، وأرباح عالية و – اتفاقاً، قيود تجارية من صنع الأغنياء.

فالمصطلح الأفضل للتعبير عن اتفاقية MAI والمساعي المشابهة هو "اتفاقيات حقوق الشركات" وليس "اتفاقيات حقوق المستثمرين".

فالمقصود بـــ "المستثمرين" هنا شخصيات اعتبارية جماعية، لا أشخاصاً كما يُــفهم منطقياً حسبما هو متعارف عليه قبل العصر الذي خلقت فيه الفعالية القضائية الحديثة سطوة معاصرة خاصة بالشركات. وذلك يقودنا إلى انتقاد آخر. غالباً ما يزعم معارضو

اتفاقية MAI بأن الاتفاقيات تمنح حقوقاً أكثر مما ينبغي للشركات. بيد أن الحديث عن منح حقوق أكثر مما ينبغي للملك، أو الديكتاتور، أو مالك العبيد يعني التسليم بهزيمة كبرى في مناقشة هذه النقطة. فبدلاً من "اتفاقيات حقوق الشركات"، يمكن تسمية هذه الإجراءات بدقة أكبر بـــ "اتفاقيات سطوة الشركات"، بما أنه لا يكاد يكون واضحاً سبب وجوب امتلاك مثل هذه المؤسسات لأية حقوق أصلاً.

حين تمت مأسسة مجتمعات رأسمالية الدولة قبل قرن من الزمن، بشكل جزئي استجابةً للإخفاقات الهائلة في السوق، اعترض المحافظون – وهم سلالة يندر وجودها حالياً – على هذا الهجوم على المبادئ الجوهرية لليبرالية الكلاسيكية. ومعهم حق في ذلك. فقد يتذكر المرء انتقاد آدم سميث لـــ "الشركات المساهمة" الموجودة في زمانه، وخاصة إذا ما مُنحت الإدارة درجة من الاستقلالية؛ وكذلك موقفه تجاه الفساد المتأصل في السلطة الخاصة، حيث من المرجح، برأيه اللاذع، أن "مؤامرة ضد الشعب" تحاك عندما يلتقي رجال الأعمال لتناول الغداء، ويُتركون بمفردهم حين يشكلون شخصيات اعتبارية جماعية وأحلافاً فيما بينهم، مع قيام سلطة الدولة بمنحهم حقوقاً استثنائية، ودعمها وتعزيز جانبها.

دعونا نتذكر بعضاً من الملامح المرتقبة لاتفاقية MAI، واضعين نصب أعيننا هذه الشروط الواردة فيها، ومستندين إلى ماهية

المعلومات التي بلغت الجمهور المعني، والفضل في ذلك يعود للـــ "الحلف غير المقدس".

يخوّل "المستثمرون" الحق في نقل الأصول بحرية ويشمل ذلك التسهيلات الإنتاجية والأصول المالية، دون "تدخل الحكومات" (ما يعني صوتاً للشعب). تنتقل الحقوق الممنوحة للمستثمرين الأجانب بيسرٍ إلى المستثمرين المحليين أيضاً، بطرائق المغالطة المخادعة المألوفة لدى عالم البزنس ومحامي الشركات. ومن بين الخيارات الديموقراطية التي قد تُـــحظر تلك الخيارات المنادية بالملكية المحلية، ومشاطرة التقانة، وتعيين المدراء المحليين، ومحاسبة الشركات، وشروط الأجور المعيشية، وتوفير الأفضليات (للمناطق المحرومة، والأقليات، والنساء، إلخ)، وحماية اليد العاملة-المستهلك-البيئة، وفرض القيود على المنتجات الخطرة، وحماية مشروعات الأعمال الصغيرة، ودعم الصناعات الاستراتيجية والناشئة، وإصلاح الأراضي، وسيطرة المجتمع والعمال (أي، ما يشكل أسس الديموقراطية الحقيقية)، وما تقوم به الطبقة العاملة من أفعال (يمكن ترجمتها بوصفها تهديدات غير قانونية للنظام)، وهكذا دواليك.

يُـــسمح للـــ "المستثمرين" بمقاضاة الحكومات على أيٍّ مستوى كان في حال تعدّيها على الحقوق الممنوحة لهم. وليس هناك تعامل بالمثل: فالمواطنون والحكومات لا يستطيعون مقاضاة "المستثمرين". والدعوتان القضائيتان لشركتي إيثيل وميتالكلاد هما مبادرتان لتحري <الحدود الغامضة لقوانين النافتا التي تنص على ذلك>.

لا يسمح بفرض أية قيود على الاستثمار في البلدان التي تحدث فيها انتهاكات لحقوق الإنسان؛ كجنوب إفريقيا في أيام "عقود الإعمار"، وبورما اليوم. ينبغي أن يُـفهم بالطبع أن مثل هذه العوائق لن تُثني الدون(*) عما عقد العزم عليه. فالقوي يقف فوق المعاهدات والقوانين.

يحظر وضع عراقيل أمام تدفق رأس المال: مثلاً، الشروط التي تفرضها تشيلي لإعاقة التدفقات الداخلة إليها على شكل رؤوس أموال قصيرة الأجل، والتي يُنسب إليها الفضل على نحو واسع في عزل تشيلي إلى حد ما عن الأثر المدمر للأسواق المالية شديدة التقلب الخاضعة للامنطقيةٍ شبه غوغائية لا يمكن تحملها. أو التدابير الأبعد وصولاً التي يمكن أن تقلب لدرجة كبيرة مسار التبعات الضارة لتحرير التدفقات الرأسمالية. ثمة مقترحات جدية كفيلة بتحقيق هذه الأهداف ظلت سنوات تنتظر دورها في المنافسة، إلا أنها لم تصل قط إلى جدول أعمال "مهندسي السلطة". ربما يكون صحيحاً بالفعل أن التحرر المالي يضر بالاقتصاد، كما يوحي الدليل على ذلك. بيد أنها مسألة ضئيلة الأهمية بالمقارنة مع المزايا التي أثمر عنها تحرير التدفقات المالية لربع قرن من الزمن، الذي بادرت إليه أساساً حكومتا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وهذه المزايا جمة. فالتحرير

(*) النبيل الإسباني.

المالي يسهم في تركز الثروة ويوفر أسلحة قوية لتقويض البرامج الاجتماعية. إنه يساعد في إحداث "كبح شديد للأجور" و "كبح لا نمطي للزيادات في التعويضات [ما] يبدو أنه بشكل رئيس النتيجة المتمخضة عن انعدام أكبر في الأمن الوظيفي"، مما يشجع بالتالي آلان غرينزبان، رئيس هيئة الاحتياطي الفدرالي Fed Chair، وإدارة كلينتون للحفاظ على ديمومة "المعجزة الاقتصادية" التي تثير الرهبة بين المستفيدين منها ومراقبيها المضلّلين، وخصوصاً في الخارج.

هناك بعض المفاجآت هنا. أيّد مصممو النظام الاقتصادي العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية حرية التجارة لكنهم أيضاً أيدوا تنظيم رأس المال؛ ذاك كان الإطار الأساسي لنظام بريتون وودز لعام ١٩٤٤، متضمناً ميثاق صندوق النقد الدولي. وأحد الأسباب وراء ذلك كان التوقع (المعقول إلى حد ما) بأن تحرير المال سيعيق حرية التجارة. والسبب الآخر كان في إدراك أن تنظيم رأس المال سيكون بمثابة سلاح قوي ضد الديموقراطية ودولة الرفاهة المتمتعتين بدعم جماهيري هائل. وقد أشار المفاوض الأمريكي هاري ديكستر وايت Harry Dexter White، يوافقه في الرأي نظيره البريطاني جون ماينارد كينز John Maynard Keynes، بأن تنظيم رأس المال من شأنه السماح للحكومات بتنفيذ سياسات نقدية وضريبية وبالحفاظ على ديمومة حالة التوظيف الكامل والبرامج الاجتماعية دون الخوف من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. ونقيضاً لذلك، سيخلق التدفق

الحر لرأس المال، ما يسميه بعض الاقتصاديون العالميون "مجلس الشيوخ الافتراضي"، والذي يفرض فيه رأس المال المالي عالي التركيز سياساته الاجتماعية الخاصة به على الجماهير الممانعة، معاقباً الحكومات التي تنحرف < عن نهجه > بهروب رؤوس الأموال(١٩). سادت افتراضات نظام بريتون وودز بشكل كبير خلال "العصر الذهبي" للمستويات العالية لنمو الاقتصاد والإنتاجية، وتوسيع العقد الاجتماعي، خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين. عمد ريتشارد نيكسون إلى تفكيك النظام بمساندة من بريطانيا، وقوى عظمى أخرى لاحقاً. اتخذت العقيدة التقليدية الجديدة طابعاً مؤسساتياً كجزء من "إجماع واشنطن". حيث تنسجم نتائجها بشكل جيد نوعاً ما مع آمال مصممي نظام بريتون وودز.

من ناحية ثانية، يمرّ الحماس "للمعجزات الاقتصادية" التي صنعتها العقيدة التقليدية الجديدة بانحسار بين مدراء الاقتصاد العالمي، نظراً لأن شبه الكوارث التي تسارعت وتائرها مع تحرير التدفقات المالية منذ سبعينيات القرن العشرين، بدأت تهدد "الأنصار المحليين" إلى جانب عامة الشعب. وقبيل ذلك كان جوزيف ستيغليتز، كبير اقتصاديي البنك الدولي، ومحررو الفاينانشال تايمز اللندنية، وآخرون مقربون من مراكز السلطة قد بدؤوا يطالبون باتخاذ تدابير لتنظيم التدفقات الرأسمالية حاذين حذو معاقل المحترمين من أمثال بنك التسويات الدولية Bank for International Settlements. عكس البنك

الدولي، هو الآخر، وجهة سيره إلى حد ما. فالأمر لا يقف عند حدود الفهم الهزيل جداً للاقتصاد العالمي، بل ثمة نقاط ضعف خطيرة باتَ من الصعب أكثر فأكثر تجاهلها وترقيعها. قد يكون هناك تبدلات، في اتجاهات غير منظورة[٢٠].

وبالعودة إلى اتفاقية MAI، من المقدر للموقعين عليها أن "يُقيِّدوا" ٢٠ سنة. وذلك "اقتراح من حكومة الولايات المتحدة"، حسبما صرّح به الناطق باسم غرفة التجارة الكندية، والذي يقوم، بشكل إضافي، بدور المستشار الأول للاستثمار والتجارة لشركة آي بي إم IBM في كندا، كما اختير لتمثيل كندا في المناظرات العامة[٢١].

تمتلك المعاهدة مفعول "مفتاح التثبيت" المدمج، نتيجة لما تتضمنه من شروط للـــ "التجميد" و "الأثر الرجعي". ويعني "التجميد" أنه لا يُسمح بسنّ أي تشريع جديد يُأوّل بأنه "غير منسجم" مع اتفاقية MAI. أما "الأثر الرجعي" فيعني أنه يُتوقع من الحكومات حذف التشريعات الموجودة مسبقاً في مجلدات القوانين والمُأوّلة بأنها "غير منسجمة" مع الاتفاقية. وفي الأحوال كلّها، يقوم بالتأويل من تعرفونهم، وفهمكم كافٍ. والهدف من وراء ذلك هو "حبس الدول ضمن" ترتيبات ستقلّـــص مع الزمن الميدان الشعبي أكثر فأكثر، ناقلةً السلطة إلى "الأنصار المحليين" المجمع عليهم وبُـــناهم الدولية. وتتضمن هذه الفئات مجموعة غنية من أحلاف الشركات التي ستتولى إدارة الإنتاج والتجارة، معتمدةً في ذلك على الدول القوية التي عليها الحفاظ على

هذا النظام قائماً في الوقت الذي تؤمم فيه تكلفة ومخاطر الشركات العابرة للحدود القومية التي مقرها بلدها الأم - أي عملياً جميع الشركات العابرة للحدود القومية، وفقاً لدراسات فنية أجريت مؤخراً.

كان الموعد المحدد لتوقيع اتفاقية MAI هو ٢٧ نيسان ١٩٩٨، لكن مع اقتراب ذلك التاريخ، أمسى واضحاً أن من المرجح أن تطرأ عليه تأخيرات بسبب الاحتجاج الشعبي المتصاعد والخلافات ضمن النادي < منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية >. وفقاً للشائعات الراشحة عبر الصحف الناطقة بلسان السلطة (وهي بشكل رئيسي الصحافة الاقتصادية الأجنبية)، تتضمن هذه الخلافات جهوداً من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لإفراد الدول التي وضعت الاتفاقية constituent states بحقوق معينة، ومساعٍ من قبل الاتحاد الأوروبي للحصول على ما يشبه السوق الداخلية الضخمة التي تنعم بها الشركات التي مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة، وتحفظات من جانب فرنسا وكندا للحفاظ على شيء من التحكم في صناعاتهما الثقافية (وهو تهديد أعظم بكثير للدول الأصغر)، واعتراضات أوروبية على الأشكال الأكثر تطرفاً وغطرسةً للتدخل الأمريكي في الأسواق، مثل قانون هيلمز بيرتون Helms-Burton act.

تنقل الإيكونوميست *Economist* أخباراً عن مزيد من المشكلات. فقضايا العمل والبيئة، التي "بالكاد برزت في البداية"، بات من العسير أكثر طمسها. وما يزداد صعوبة أكثر فأكثر هو تجاهل المصابين

بجنون الارتياب وجماهير الرجعيين ممن "يريدون مقاييس مرتفعة مدوّنة خطياً تحدد أسلوب معاملة المستثمرين الأجانب للعاملين لديهم وحمايتهم للبيئة" و"قد تركت هجماتهم الحماسية التي انتشرت عبر شبكة من مواقع الإنترنت، المفاوضين غير واثقين من كيفية متابعة المفاوضات". أحد الاحتمالات هو عادة إيلاء الاهتمام لما يريده الشعب. لكن ذلك الخيار غير مذكور: إنه مستبعد من حيث المبدأ، لمّـا كان من شأنه تقويض كامل الهدف من المشروع الاقتصادي <الحر>.

وحتى إن لم تُوقّع الاتفاقية في الموعد المحدد وهُجر المسعى، فذلك لن يثبت بأن المسألة "برمتها كانت بلا فائدة"، كما تخبر الإيكونوميست جمهور قرائها. لقد أُحرز تقدم، و"لحسن الحظ، أمكن لأجزاء من اتفاقية MAI أن تصبح مخططاً تمهيدياً لاتفاقية استثمار عالمية مبرمة ضمن منظمة التجارة العالمية"، ربما تكون "الدول النامية" المتمردة أكثر استعداداً لقبولها – عقب سنوات قليلة من سحق تموجات السوق اللامنطقية لها سحقاً متواصلاً، والانضباط الناتج عن ذلك والذي يفرضه حكام العالم على الضحايا، والوعي المتنامي لدى عناصر النخبة بإمكانية اشتراكهم في الامتيازات المتركزة في أيدٍ قليلة عن طريق المساعدة في نشر عقائد الطرف القوي، مهما كانت مخادعة، ومهما أصاب الآخرين جراء ذلك. بوسعنا توقّـع أن تتخذ "أجزاء من اتفاقية MAI" شكلاً ما في أماكن أخرى، ربما في صندوق النقد الدولي المتمتع بدرجة مناسبة من التكتم.

من وجهة نظر أخرى، أتاحت التأخيرات الإضافية < في توقيع الاتفاقية > مزيداً من الفرص للجماهير الوضيعة لتمزق حجاب السرية.

من المهم لعامة الشعب اكتشاف ما يُخطط لها. ويمكن بالتأكيد فهم مساعي الحكومات ووسائل الإعلام للإبقاء على الموضوع طي الكتمان تماماً، إلا عن "أنصارها المحليين" المعترف بهم رسمياً. إلا أن العمل الشعبي النشيط تغلب من قبل على هذه المعوقات، ويمكنه التغلب عليها ثانية.

نشر هذا المقال أول مرة في مجلة Z في أيار ١٩٩٨
تحت عنوان "الأنصار المحليون".

المصادر

١. انظر مقالاتي في مجلة Z في ذلك الوقت؛ للمراجعة، نعوم تشومسكي، **الأنظمة العالمية، القديمة والجديدة** (منشورات جامعة كولومبيا، ١٩٩٤)، أيضاً الفصول IV و V المذكورة آنفاً. غلين بيوريننز Glenn Burins، "**العمال يناضلون ضد الإجراء التجاري المعروف بالمسار السريع**"، صحيفة وول ستريت *Wall Street Journal*، ١٦ أيلول ١٩٩٧.

٢. بوب دافيز Bob Davis، صحيفة وول ستريت، ٣ تشرين الأول ١٩٩٧.

٣. بروس كلارك Bruce Clark، "**استراتيجيّــو البنتاغون يرعون الروابط الدفاعية مع إندونيسيا**"، فايننشال تايمز، ٢٣ آذار ١٩٩٨. ١٩٦٥، انظر نعوم تشومسكي، **العام ٥٠١** (ساوث إند، ١٩٩٣)، الفصل الرابع. JFK/Colombia، انظر مايكل ماك كلينتوك Michael McClintock، في أليكسانذر جورج Alexander George، المحرر، **إرهاب الدول الغربية** (بوليتي، ١٩٩١) و**أدوات فنّ الحكم** (بانثيون، ١٩٩٢). كوبا: نانسي ديون، فايننشال تايمز، ٢٤ آذار ١٩٩٨.

٤. جاين بازي Jane Bussey، "**القوانين الجديدة قد توجّـه الاستثمار الدولي**"، ميامي هيرالد،   ٢٠ تمّوز ١٩٩٧.

٥. أنتوني مايزون، "**هل حقوقنا المتعلقة بالسيادة الوطنية في خطر؟**" The Age، ٤ آذار ١٩٩٨.

٦. إيكونوميست، ٢١ آذار ١٩٩٨.

٧. انظر الحاشية رقم ٩، أدناه.

٨. ثمة ادعاءات متضاربة حول توافر أحدث. دافيد فورمان David Forman، Australian، ١٤ كانون الثاني؛ تيم كولباتش Tim Colebatch، "**تداء استعلام حول حجاب السرية**"" The Age، ٤ آذار ١٩٩٨؛ الافتتاحيات، Australian، ٩، ١٢ آذار ١٩٩٨؛ الافتتاحية، The Age، ١٤ آذار ١٩٩٨.

٩. لورا إيغرتسون Laura Eggertson، "**معاهدة لتشذيب قوة أوتاوا**"، تورونتو غلوب أند مايل Toronto Globe and Mail، ٣ نيسان ١٩٩٧؛ ماكلينز Mcleans، ٢٨ نيسان، ١ أيلول ١٩٩٧؛ سي بي سي CBC، ٣٠ تشرين الأول، ١٠ كانون الأول ١٩٩٧. انظر **الإصلاح النقدي** (شانتي باي، أونتاريو)، رقم ٧ (شتاء ١٩٩٧– ١٩٩٨). حول منظمة التجارة العالمية، انظر مارتن كور Martin Khor، "**التجارة والاستثمار: الصراع حول حقوق المستثمرين في منظمة التجارة العالمية**"، اقتصاد العالم الثالث Third World Economics (بينانغ)، ١٥ شباط ١٩٩٧.

مسودة النص: **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف: نصوص وتعليقات مدمجة** (OLIS ٩ كانون الثاني ١٩٩٧؛ DAFFE/MAI/97؛ Confidential سرّي)؛ متوفر من مركز بريمبل للسياسات العامة Preamble Center for Public Policy، 1737 21st st. NW، Washington D.C. 20009). استُشهد أيضاً بنسخ مسودة تحمل تواريخ لاحقة؛ مثلاً، مارتن كور، اقتصاد العالم الثالث، ١- ١٥ شباط ١٩٩٨، موردةً ذكر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ١ تشرين الأول ١٩٩٧. انظر سكوت نوفا Scott Nova وميشيل سفورزا-رودريك Michelle Sforza-Roderick من مركز بريمبل، "M.I.A. Culpa"، الأمة، ١٣ كانون الثاني ١٩٩٧؛ أيضاً تقارير أخرى في الصحافة المستقلة ("البديلة"). لمزيد من المعلومات، انظر مود بارلو Maude Barlow و توني كلارك Tony Clarke، **اتفاقية MAI والخطر على الحرية الأمريكية** (نيويورك: ستودارت، ١٩٩٨)؛ المنتدى الدولي حول العولمة (1555 Pacific Avenue، San Francisco، CA 94109)؛ هيئة عموم المواطنين لمراقبة التجارة العالمية Public Citizen's Global Trade Watch (215 Pennsylvania Avenue SE، Washington، D.C. 20003)؛ مركز بريمبل؛ النشاط العالمي للشعب (play-fair@asta.rwth-aachen.de).

١٠.صموئيل هنتينغتون Samuel Huntington، **السياسة الأمريكية: الوعد بالتنافر** (منشورات جامعة هارفارد، ١٩٨١)؛ أورد ذكرها سيدني بلوتكين Sidney Plotkin و ويليام شيرمان William Scheurmann، **مصالح خاصة، إنفاق عام** (ساوث إند، ١٩٩٤)، ٢٢٣. هنتينغتون، "**إعادة تقييم تجربة فيتنام**"، الأمن العالمي، صيف عام ١٩٨١.

١١.رسالة المجلس House حول اتفاقية MAI ، إلى الرئيس كلينتون؛ ٥ تشرين الثاني ١٩٩٧.

١٢.لورا إيغرتسون، "**إيثيل تقاضي أوتاوا بشأن قانون مادة MMT**"، G&M، ١٥نيسان ١٩٩٧؛ Third World Economics، ٣٠ حزيران ١٩٩٧؛ **تقرير موجز: شركة إيثيل في مواجهة حكومة كندا**، مركز بريمبل للسياسات العامة، بلا تاريخ؛ جويل ميلمان Joel Millman، وول ستريت جورنال، ١٤ تشرين الأول ١٩٩٧. اصطلاحاً، يحظر القانون الجديد فقط استيراد مادة MMT والمتاجرة بها بين المقاطعات المحلية، إلاّ أن ذلك يمثّــل عملياً حظراً لها، بما أن شركة إيثيل هي وحدها التي تقوم بإنتاج أو بيع مادة MMT. أذعنت كندا لاحقاً ورفعت الحظر، غير راغبة في مواجهة دعوى قضائية باهظة التكاليف. جون إركوارت John Urquhart، وول ستريت جورنال، ٢١ تموز ١٩٩٨. تواجه كندا حالياً تهماً جديدة تتعلق

بـــ"المصادرة" موجهة إليها من الشركة الأمريكية لإدارة النفايات الخطيرة ومقرها ولاية ساوث داكوتا، مايرز Myers، مرة ثانية في ظل قوانين النافتا، بالإشارة إلى حظر كندي على الصادرات الحاوية على ثنائيات الفينيل متعددة التكلور PCBs <Polychlorinated Biphenyl> عالية السمية. سكوت موريسون Scott Morrison و إدوارد ألدن Edward Alden، فايننشال تايمز، ٢ أيلول ١٩٩٨.

١٣. ومثال حاليّ على ذلك هو الدعوى القضائية التي قدمتّها سلسلة دور الحضانة بفرلي إنتربرايزيز Beverly Enterprises ضد كايت برونفينبرينير Kate Bronfenbrenner، المؤرخة المختصة بشؤون اليد العاملة في جامعة كورنيل Cornell University، التي شهدت في اجتماع بلديّ بشأن ممارسات الشركة المذكورة، بدعوة من أعضاء وفد كونغرس ولاية بنسلفانيا (مراسلات شخصية؛ أيضاً ستيفن غرينهاوس Steven Greenhouse، *NYT*، ١ نيسان ١٩٩٨؛ ديدر ماك فادين Deidre McFadyen، **في هذه الأزمنة**، ٥ نيسان ١٩٩٨). بالنسبة لشركة بيفرلي، لا تمت نتيجة الدعوى للموضوع بصلة بتاتاً، لمّـــا كانت متطلبات اكتشاف حقيقة الوضع وحدها تلحق ضرراً بالغاً بالبروفيسور برونفينبرينير وجامعتها، وقد يكون لها أثر مثبّـــط على باحثين آخرين ومؤسسات تعليمية أخرى.

١٤.رسالة البيت الأبيض، ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٨. إنني مدين لأعضاء الكونغرس، وبوجه خاص لمكتب النائب بيرني ساندرز Representative Bernie Sanders.

١٥.جاين بازي Jane Bussey، "**القوانين الجديدة قد توجّه الاستثمار الدولي**"، ميامي هيرالد، ٢٠ تموز، ١٩٩٧؛ أر سي لونغوورث R.C. Longworth، "**قوانين جديدة للاقتصاد العالمي**"، شيكاغو تريبيون، ٤ كانون الأول ١٩٩٧. انظر أيضاً جيم سايمون Jim Simon، سياتل تايمز Sèattle Times، "**حماة البيئة مرتابون في خطة حقوق المستثمرين الأجانب**"، سياتل تايمز، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٧؛ لورين ووليرت Lorraine Woellert، "**عاصفة تجارية تتشكّل في سماء حقوق الشركات**"، واشنطن تايمز *Washington Times*، ١٥ كانون الأول ١٩٩٧. بزنس ويك، ٩ شباط ١٩٩٨؛ *NYT*، ١٣ شباط ١٩٩٨، إعلان مدفوع الثمن؛ إن بي أر، مورنينغ إديشن، ١٦ شباط ١٩٩٨؛ بيتر فورد Peter ford، كريسشان سيانز مونيتور *Christian Science Monitor*، ٢٨ شباط ١٩٩٨؛ بيتر بينارت Peter Beinart، نيو ريببليك، ١٥ كانون الأول ١٩٩٧؛ فريد هيات، واشنطن بوست، ١ نيسان ١٩٩٨.

١٦. "**اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف**"، بيان صادر عن نائب وزير الخارجية ستيوارت أيزينستات ووكيل الممثل التجاري الأمريكي جيفري لانغ، ١٧ شباط ١٩٩٨.

١٧. أوليفر غولدسميث Oliver Goldsmith، "**الرحّالة**" (١٧٦٥).

١٨. لورنس ميشيل Lawrence Mishel، جايريد بيرنستاين Jared Bernstein، و جون شميت John Schmitt، **وضع الطبقة العاملة في أمريكا**؛ ١٩٩٦-١٩٩٧ (معهد السياسة الاقتصادية Economic Policy Institute: M.E. Sharpe، ١٩٩٧). حول الخلفية القانونية للموضوع، انظر بشكل خاص مورتون هورويتز Morton Horwitz، **تغيير القانون الأمريكي**، ١٨٧٠-١٩٦٠ (منشورات جامعة أوكسفورد، ١٩٩٢)، الفصل الثالث.

١٩. إيريك هيلينر Eric Helleiner، **الدول وعودة ظهور التمويل العالمي** (كورنيل، ١٩٩٤)؛ جيمس ماهون James Mahon، **رأس المال المتنقل والتنمية في أمريكا اللاتينية** (جامعة ولاية بنسلفانيا، ١٩٩٦).

٢٠. هيلينر، المصدر نفسه، ١٩٠؛ الافتتاحية، "**تنظيم تدفقات رأس المال**"، فاينتشال تايمز، ٢٥ آذار ١٩٩٨؛ جوزيف ستيغليتز Joseph Stiglitz، في نفس اليوم؛ **الدولة في عالم متغير: تقرير التنمية العالمية ١٩٩٧** (البنك الدولي، ١٩٩٧). خضعت هذه التطورات للمراجعة الدورية في تحليلات مستبصرة للغاية للاقتصادي الدولي دافيد فيليكس David Felix، وأحدثها كان في مؤلفه "**آسيا وأزمة التحرير المالي**"، في دين بايكر Dean Baker، جيرالد إبستاين Gerald Epstein، وروبرت بولين

Robert Pollin، المحررون، **العولمة والسياسة الاقتصادية التقدمية** (منشورات جامعة كامبردج، ١٩٩٨).

٢١.دوغ غريغوري Doug Gregory، منتدى مركز سانت لورنس، ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٧؛ أعيدت طباعته في كتاب **الإصلاح النقدي**، رقم ٧ (شتاء ١٩٩٧– ١٩٩٨).

٢٢. انظر غي دو جونكيير Guy de Jonquieres، "**قتل الآمال المرجوّة لاتفاقية MAI**"، فايننشال تايمز، ٢٥ آذار ١٩٩٨؛ إيكونوميست، ٢١ آذار ١٩٩٨.

VII

«جماعات الأمن الأهلية»

انتهى الفصل السادس VI إلى يد الصحافة قبل أسابيع قليلة من الموعد المحدد لتوقيع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على اتفاقية MAI في نيسان من عام ١٩٩٨. كان واضحاً تماماً في ذلك الوقت أنها لن تصل لاتفاق في هذا الشأن، وهذا ما حدث بالفعل – وهو حدث هام يستحق التأمل بعناية كدرس في ما يمكن للـ "السلاح الأعظم" للتنظيم والفعالية الشعبيين تحقيقه، حتى في ظل ظروف بالغة الشؤم.

كان الإخفاق يعود جزئياً للخلافات الداخلية ، نذكر مثلاً الاعتراضات الأوروبية على النظام الفدرالي الأمريكي وتطاول قوانين الولايات المتحدة إلى ما وراء نطاق التشريع الوطني، والمخاوف حيال الحفاظ على درجة معينة من الاستقلال الثقافي، وهكذا دواليك. غير أن مشكلةً أكثر خطورة بكثير كانت تلوح في الأفق؛ إنها المعارضة الشعبية الشديدة في كافة أنحاء العالم. بات من العسير أكثر فأكثر ضمان استمرار قوانين النظام العالمي "وهي

تصاغ بأيدي المحامين ورجال الأعمال ممن يخططون للاستفادة منها" و"بأيدي الحكومات التي تتلقى النصيحة والتوجيه من هؤلاء المحامين ورجال الأعمال"، فيما "الشيء الغائب دائماً هو صوت الجماهير"، وهو الوصف الدقيق الذي قدمته شيكاغو تريبيون للمفاوضات بشأن اتفاقية MAI، بالإضافة إلى الجهود المستمرة لـــ "حياكة قوانين" للـــ "النشاط العالمي" في ميادين أخرى دون تدخل الشعب. باختصار، كان من الصعب أكثر حصر الوعي والمشاركة في الفئات التي حددتها إدارة كلينتون، بوضوح غير عادي وغير متعمد، "أنصاراً محليين" لها، وهم: المجلس الأمريكي للأعمال الدولية U.S. Council for International Business، الذي "يعجل من نمو المصالح العالمية لمشروعات الأعمال الأمريكية داخل الوطن وخارجه"، وبؤر السلطة الخاصة عموماً، لكن ليس الكونغرس قطعاً (الذي لم يبلّغ بالموضوع، في خرقٍ للمتطلبات الدستورية) ولا عامة الشعب، حيث أُخمد صوته بـــ"حجاب سرية" حوفظ عليه بانضباط مثير للإعجاب خلال ثلاث سنوات من المفاوضات المكثفة[١].

كما هو متوقع، لم تتوصل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى اتفاق في ٢٧ نيسان ١٩٩٨، وبذلك ننتقل إلى المرحلة الثانية. كانت إحدى النتائج المفيدة لذلك أن تخلت الصحافة الوطنية عن صمتها (الفعلي). فقد أفاد لوي أوشيتيل Louis Uchitelle، مراسل الشؤون الاقتصادية، في القسم الاقتصادي من صحيفة

نيويورك تايمز، بأن الموعد المحدد لتوقيع اتفاقية MAI قد أُخّر ستة أشهر، تحت الضغط الشعبي. عادة ما "تجذب" المعاهدات المتعلقة بالتجارة والاستثمار "اهتماماً شعبياً ضئيلاً" (لماذا؟)؛ أوضح مدير التجارة الدولية في الجمعية الوطنية للمصنعين National Association of Manufacturers أنه في الوقت الذي "لا تستبعد فيه قضايا العمل والبيئة"، "إلا أنها لا تحتل مركز" اهتمامات الدبلوماسيين التجاريين ومنظمة التجارة العالمية. بيد أن "هؤلاء الدخلاء يتذمرون غاضبين للتعريف بآرائهم في المفاوضات بشأن معاهدة اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف"، حسب تعليق أوشيتيل (بسخرية مقصودة كما أفترض)، وكان تذمرهم الغاضب كافياً لفرض التأخير.

جاهدت إدارة كلينتون لتقديم المسألة في المظهر الملائم "معترفةً بالضغوطات". وأعرب ممثلها في مفاوضات اتفاقية MAI عن "وجود مساندة قوية لإجراءات ضمن المعاهدة من شأنها أن تدفع إلى الأمام الأهداف البيئية لهذا البلد وجدول أعمالنا الخاص بمقاييس العمل الدولية". وبالتالي فإن الدخلاء المتذمرين الغاضبين يدفعون باباً مفتوحاً: فواشنطن هي النصير الأكثر حماساً لقضيتهم، وحريٌّ بهم أن يشعروا بالارتياح لاكتشافهم ذلك.

نقلت واشنطن بوست أيضاً خبر التأخير في قسمها المالي، واضعةً اللوم بشكل أساسي على "أهل الفكر الفرنسيين"، ممن "تمسكوا بفكرة" أن قوانين اتفاقية MAI "سببت تهديداً للثقافة

الفرنسية"، كما انضم إليهم الكنديون أيضاً. "ولم تُـظهر إدارة كلينتون سوى القليل من الاهتمام في النضال دفاعاً عن الاتفاقية، وخصوصاً إذا ما أخذنا بالحسبان المعارضة الشديدة من جانب العديد من جماعات البيئة والعمل الأمريكية نفسها التي حاربت ضد [النافتا]" والتي بطريقة أو بأخرى، تفشل في إدراك أن معركتها مضلّلة، بما أن إدارة كلينتون هي التي تلحّ على "الأهداف البيئية" و "مقاييس العمل الدولية" منذ البداية وهذه ليست كذبة محضة لما كانت الأهداف والمقاييس قد تُركَـت غامضة بشكل ملائم(٣).

إن ما قامت به الطبقة العاملة من "حرب ضد النافتا" هو الطريقة المميزة لتقديم حقيقة أن الحركة العمالية قد طالبت بنسخة للنافتا تخدم مصالح شعوب الدول الثلاث المعنية وليس فقط مصالح المستثمرين؛ وأن نقدهم ومقترحاتهم المفصلة قد مُـنعت من الظهور في وسائل الإعلام (كما حدث للتحليلات والمقترحات الشبيهة التي قدمها مكتب التقييم التقاني التابع للكونغرس).

ذكرت مجلة تايم Time أن الاتفاقية لم توقّع في الموعد المحدد "بما يعزى بدرجة كبيرة إلى طبيعة الفعالية التي كانت مدينة سانت جوزيه مسرحاً لها" في ولاية كاليفورنيا، في إشارة إلى مظاهرة لحماة البيئة وغيرهم. "حَوّلت التهمة الموجهة لاتفاقية MAI، والتي مفادها أن الاتفاقية سوف تفرغ القوانين الوطنية لحماية البيئة من محتواها، اتفاقيةً اقتصادية فنية إلى قضية مشهورة cause célèbre".

ضُخّمت الصورة في الصحافة الكندية، التي بدأت وحدها في العالم الغربي بتغطية الموضوع على نحو جديّ (تحت ضغط شديد من جانب المنظمات الشعبية والناشطين) عقب سنتين فقط من الصمت. إذ أشارت تورنتو غلوب أند مايل Toronto Globe and Mail إلى أن حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "لم تكن نداً مكافئاً ... لعصبة عالمية من المنظمات الشعبية، والتي، بامتلاكها لأكثر بقليل من أجهزة الكومبيوتر وإمكانية استخدام الإنترنت، ساعدت في حرف اتفاقيةٍ عن مسارها"(٤).

عبّرت الصحيفة اليومية الاقتصادية الرائدة عالمياً، فاينتشال تايمز اللندنية، عن الموضوع ذاته بيأس، إن لم يكن برهبة. فقد ذكرت الصحيفة، في مقال بعنوان "حروب عصابات الشبكة"، بأن "الخوف والذهول قد أخذا من حكومات الدول الصناعية كل مأخذ" حيث، "ولشدة خوفها"، تعرضت مساعيها لفرض اتفاقية MAI سراً إلى "هجوم مباغت من قبل جماعة من الأفراد المنتمين للجنة أمن أهلية تستعصي دوافعهم وطرائقهم على الفهم في أغلب العواصم الوطنية" – وهذا طبيعيّ تماماً؛ فهم ليسوا من ضمن "الأنصار المحليين"، فكيف إذاً يمكن أن نتوقع من الحكومات فهمهم؟ وتابعت الصحيفة القول إن "الجماعة المذكورة ادّعت هذا الأسبوع أول نجاح لها" عبر إعاقة الوصول إلى اتفاق بشأن اتفاقية MAI، "ويعتقد البعض باحتمال أن تغير جذرياً من طريقة التفاوض بشأن الاتفاقيات الاقتصادية الدولية".

تشكّل هذه الجماعات مشهداً مثيراً للرهبة؛ "حيث اشتملت على النقابات العمالية، وجماعات الضغط من أجل حقوق الإنسان والبيئة، وجماعات الضغط المناوئة للعولمة" – أي، العولمة بالصيغة الخاصة التي يطالب بها "الأنصار المحليون". لقد قهرت هذه الجماعات الثائرة بنى السلطة المثيرة للشفقة والعاجزة للمجتمعات الصناعية الثرية. وتقود هذه الجماعات "حركاتٌ متطرفة تتبنى مواقف متطرفة" وتتمتع بـــ "تنظيم جيد وموارد مالية ضخمة" يمكنانها من "استخدام نفوذ كبير في التعامل مع الإعلام وأعضاء المجالس النيابية الوطنية". كان هذا "النفوذ الكبير" في التعامل مع الإعلام في الولايات المتحدة معدوماً فعلياً، أما في بريطانيا، التي لا تكاد تختلف عنها، فقد بلغ هذا النفوذ مستويات عالية إلى حد دفع بجاك سترو Jack Straw وزير الداخلية في حكومة العمال، إلى الإذعان بالقول على محطة بي بي سي BBC أنه لم يسمع قط باتفاقية MAI. لكن ينبغي الفهم أن أدنى إخلال بالامتثال <لمطالب هذه الجماعات> يعدّ خطراً رهيباً.

وتتابع الصحيفة ملحّـــةً على أنه سيكون من الضروري "الحصول على دعم البزنس بتكرار الطلب عليه" بما يردّ هذه الجماعات على أعقابها. حتى الآن، لم يدرك البزنس مدى خطورة التهديد. وهو تهديد خطير بحق. وينبّـــه "الدبلوماسيون التجاريون المحنكون" إلى أنه مع "المطالبات المتنامية بدرجة أكبر من الانفتاح والمحاسبة"، بات من العسير أكثر بالنسبة للمفاوضين إبرام الصفقات وراء الأبواب الموصدة وتقديمها للمجالس النيابية لإبداء الموافقة الآلية عليها". "وبدلاً عن ذلك، يواجه المفاوضون ضغطاً لاكتساب

شرعية شعبية أوسع لأعمالهم من خلال تفسيرها والدفاع عنها على الملأ"، وهي ليست بالمهمة السهلة حين تكون الجماعات المذكورة مهتمة بالأمن الاجتماعي والاقتصادي"، وحين يكون أثر الاتفاقيات التجارية "على حياة الناس العاديين ... يجازف بإثارة السخط الشعبي" و "حساسيات حيال قضايا مثل المقاييس البيئية ومعايير السلامة الغذائية". وقد يمسي حتى من المستحيل "مقاومة مطالب جماعات التأثير lobby groups في المشاركة المباشرة في قرارات منظمة التجارة العالمية مما سيخرق واحداً من المبادئ الأساسية لهذه الهيئة" وهو: "هذا هو المكان الذي تتآمر فيه الحكومات سراً ضد جماعات الضغط pressure groups المحلية لديها"، على حد قول مسؤول سابق في منظمة التجارة العالمية". فإذا اختُرقت الجدران، فقد تتحول منظمة التجارة العالميـــة والمنظمات السرية المماثلة الخاصة بالأغنياء والأقوياء إلى "ميدان صيد هنيء للجماعات المهتمة بمجالات محددة(*) وهم: العمال، والمزارعون، والأشخاص المهتمون بالأمن

(*) الجماعة المهتمة بمجالات محددة Special Interest Group (SIG): جماعة مهتمة في تحسين مجال محدد من المعرفة أو التعلم أو التقانة حيث يتعاون أعضاؤها على تقديم أو تطبيق حلول ضمن المجال الخاص بهم، وقد يتواصلون ويجتمعون ويعقدون مؤتمرات لهذا الغرض. وقد يقومون أحياناً بمناصرة أو الضغط من أجل قضية أو جملة قضايا معينة، لكن يمكن تمييزهم عموماً عن جماعات المناصرة والتأييد advocacy groups وجماعات الضغط pressure groups ممن يعملون عادة من أجل غايات سياسية معينة. ورغم ذلك فإن الاختلاف بينهما ليس دقيقاً ويمكن لبعض الجماعات تعديل وتغيير بؤرة اهتمامها بمرور الوقت. المصدر: wikkipedia.org بتصرف.

الاجتماعي والاقتصادي والسلامة الغذائية ومصير الأجيال القادمة، وغيرهم من العناصر شديدة التطرف التي لا تفهم بأن الموارد تُستخدم بكفاءة حين توجَّه نحو تحقيق أرباح قصيرة.الأجل للسلطة الخاصة، تخدمها في ذلك الحكومات التي "تتآمر سراً" لحماية وتعزيز قوتها(٥).

ليس ضرورياً أن نضيف بأن جماعات التأثير وجماعات الضغط المسببة لهذا الخوف والرعب هي ليست المجلس الأمريكي للأعمال الدولية، أو "المحامين ورجال الأعمال" الذين "يصوغون قوانين النظام العالمي"، أو ما شابه، بل هي "صوت الشعب" " الغائب دائماً".

يذهب "التآمر سراً" – بالطبع -- لأبعد بكثير من حدود الاتفاقيات التجارية. ومسؤولية الشعب في تحمل التكاليف والمخاطرة معروفة جيداً – أو المفروض أنها كذلك – بالنسبة لمراقبي ما يحب أعوان الشعب أن يسموه بـــ "الاقتصاد الرأسمالي للمشروع الاقتصادي الحر". يذكر أوشيتيل في المقال ذاته بأن شركة كاتربِلر، التي اعتمدت مؤخراً على فائض الطاقة الإنتاجية في الخارج لكسر إضراب كبير، قد نقلت ٢٥ بالمائة من إنتاجها إلى الخارج وترمي لزيادة المبيعات في الخارج بنسبة ٥٠ بالمائة بحلول عام ٢٠١٠، بمساعدة دافعي الضرائب الأمريكان، على النحو التالي: "يلعب مصرف الاستيراد والتصدير دوراً هاماً في استراتيجية [كاتربايلر]"، بتوفيره "ائتمانات بفائدة منخفضة" لتسهيل عمل الشركة. توفر

ائتمانات <مصرف> الاستيراد والتصدير مسبقاً ما يقارب ٢ بالمائة من العائد السنوي لشركة كاتربِلر البالغ قدره ١٩ بليون دولار أمريكي، وسوف ترتفع هذه النسبة مع بدء المشروعات الجديدة المزمع تنفيذها في الصين. وذلك هو الإجراء النموذجي في العمل؛ أي أن الشركات المتعددة القوميات تعتمد عادة على البلد الأم في تأمين الخدمات الأساسية[٦]. يوضح مسؤول تنفيذي في شركة كاتربِلر أنه "في الأسواق عالية الفرص عالية المخاطرة والصعبة بحق"، "لا بد من أن يكون لديك بالفعل من تعتمد عليه لحماية مصالحك"، والحكومات – وخصوصاً القوية منها "ستمتلك دائماً نفوذاً أكبر" مما تمتلكه المصارف، واستعداداً أكبر لتقديم قروض بسعر فائدة منخفضة والفضل يعود إلى ما يقدمه دافعو الضرائب غير العالمين بالأمر من هبات سخية.

ينبغي أن تبقى إدارة الشركات متعددة القوميات داخل الولايات المتحدة، وهكذا سيكون الأشخاص ممن لهم وزنهم قريبين من حماة مصالحهم وسينعمون بأسلوب حياة ملائم، وستتحسن الصورة أيضاً كما يلي: فأكواخ قوة العمل الأجنبية لن تشوّه المنظر. وإضافة للأرباح، توفر هذه العملية سلاحاً مفيداً في وجه العمال الذين يجرؤون على رفع رؤوسهم (كما يُظهر الإضراب الأخير)، والذين يساهمون في بقاء المشكلة بدفعهم ثمن خسران وظائفهم وثمن تطوير أسلحة حرب الطبقات. وفضلاً عن ذلك، يزيد كل هذا من سلامة

"الاقتصاد الخرافي"، المرتكز على "درجة أكبر من لا أمان وظيفي"، كما يوضح الخبراء.

كانت الحدود الفاصلة بين الطرفين المتنازعين في الخلاف حول اتفاقية MAI غايةً في الوضوح. تقف على الجانب الأول الديموقراطيات الصناعية و"أنصارها المحليون"، وعلى الجانب الآخر تقف "جماعات الأمن الأهلية"، و"الجماعات المهتمة بمجالات محددة"، و"غلاة المتطرفين" ممن يطالبون بالانفتاح والمحاسبة، ويستاؤون حين تبدي المجالس النيابية ببساطة الموافقة الآلية على الاتفاقيات السرية لرابطة السلطة الحكومية – الخاصة. كانت جماعات الأمن تتحدى أعظم بؤرة للسلطة في العالم، بل جدلاً في تاريخ العالم، متضمنةً ما يلي: حكومات الدول الغنية والقوية، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاعات المالية والصناعية المتركزة، مشتملةً على وسائل الإعلام المملوكة للشركات. كسبت العناصر الشعبية المعركة – رغم الضآلة الشديدة في الموارد والمحدودية الكبيرة في التنظيم لدرجة أنه يمكن فقط للمصابين بجنون الارتياب المطالبين بالسلطة المطلقة إدراك هذه النتيجة بالشروط المستعرضة للتوّ. وذلك إنجاز رائع.

وهذا الانتصار الكبير ليس الوحيد من نوعه في الأشهر القليلة ذاتها. فقد أُحرز نصرٌ آخر مماثل في خريف عام ١٩٩٧، حين أُكرهت الإدارة على سحب تشريع "المسار السريع" الذي اقترحته. تذكّروا أن القضية لم تكن تتعلق بـــ "التجارة الحرة"، كما يُدّعى عادة

بل بالديموقراطية: أي مطالب جماعات الأمن "بدرجة أكبر من الانفتاح والمحاسبة". جادلت إدارة كلينتون، محقةً، بأنها لا تطلب شيئاً جديداً: فقط السلطة ذاتها التي تمتعت بها الإدارات السابقة لها بإبرام "اتفاقيات خلف الأبواب الموصدة" وتقديمها "للموافقة الآلية من قبل المجالس النيابية". لكن الزمان يتغير. كما اعترفت الصحافة الاقتصادية حين واجه "المسار السريع" تحدياً شعبياً غير متوقع، فقد امتلك خصوم النظام القديم "سلاحاً أعظم"، ألا وهو الجماهير العامة التي لم تعد راضية بالالتزام بدور المتفرّج بينما تؤدي النخبة منها مكانةً وخبرةً الأعمال الهامة. تردد شكاوى الصحافة الاقتصادية صدى شكاوى الدُولَيين(*) الليبراليين للجنة الثلاثية Trilateral Commission قبل خمس وعشرين سنة، راثيةً جهود "الجماعات المهتمة بمجالات محددة" لتنظيم الصفوف وولوج الميدان السياسي. لقد أوقعت سلوكياتهم الغريبة الفظة الفوضى في التنظيمات المتحضرة التي سادت قبل تفجّر "أزمة الديموقراطية"، حين "كان ترومان قادراً على حكم البلاد بالتعاون مع عدد صغير نسبياً من محامي ومصرفيي وول ستريت"، على حد توضيح صموئيل هنتيغتون المعتمد لدى جامعة هارفارد، ليصبح بعد ذلك مباشرة أستاذ جامعة في علم الحكومة Science of Government. وهم الآن يقتحمون غرفاً أكثر حرمةً كذلك.

(*) أنصار سياسة الدُولَية.

وهذه تطورات هامة. فقوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأنصارها المحليون لن يرضوا طبعاً بالهزيمة. فهم سيباشرون القيام بنشاطات علاقات عامة أكثر كفاءة ليوضحوا لجماعات الأمن أنّهم في وضع أفضل من أن يلتزموا فيه بشؤونهم الخاصة بينما يُدار بزنس العالم سراً، وسيبحثون عن سبل لتنفيذ اتفاقية MAI ضمن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو إطارٍ ما آخر. ٧ والمساعي جارية مسبقاً لتغيير ميثاق صندوق النقد الدولي لفرض شروط من طراز اتفاقية MAI كشروط على الائتمانات، معزِّزة بتلك الطريقة من القوانين الموضوعة للضعفاء، والقوانين الأخرى بالنتيجة. سيتّبع الأقوياء بحق قوانينهم الخاصة، كما حدث حينما قطعت إدارة كلينتون دعاويها القضائية المتحمسة للتجارة الحرة لتضع فجأة تعرفات جمركية مانعة على أجهزة الكومبيوتر اليابانية الجبارة التي كانت تضرّ بمصالح المصنّعين الأمريكيين (المدعوّين بـ "القطاع الخاص"، رغم اعتمادهم الهائل على الدعم المالي والحماية من جانب الحكومة)[٨].

ورغم أن أصحاب السلطة والامتياز لن يهدؤوا بالتأكيد، لكن الانتصارات الشعبية المحرَزة مشجعة حتماً. تعلّمنا هذه الانتصارات دروساً عما يمكن إنجازه حتى عندما تكون القوى المتضادة غير متعادلة على نحو غير مألوف البتة كما في المواجهة بشأن تحدي اتفاقية MAI. ومن الصحيح القول إنّ هذه الانتصارات وقائية. فهي

تعيق، أو على الأقل تؤخر، الخطوات المتخذة لتقويض الديموقراطية بشكل أكبر، ونقل المزيد من السلطة إلى أيدي الحكومات الاستبدادية الخاصة الآخذة في التركز سريعاً والساعية إلى إدارة الأسواق وتشكيل "مجلس شيوخ افتراضي virtual senate" يمتلك العديد من الطرق الكفيلة بعرقلة المساعي الشعبية الهادفة لاستخدام الصيغ الديموقراطية في خدمة المصلحة العامة، ومن هذه الطرق: خطر هروب رأس المال، ونقل الإنتاج <إلى خارج البلاد>، وهيمنة الإعلام، ووسائل أخرى. ينبغي على المرء أن ينتبه جيداً لما يعانيه الأقوياء من خوف ويأس. إنهم يفهمون جيداً مدى ما يمكن أن يحرزه "السلاح الأعظم"، وأملهم الوحيد ألا يتوصل من ينشدون عالماً أكثر حرية وعدالة إلى الفهم ذاته، ويضعوه فعلياً موضع التنفيذ.

نُشر هذا المقال للمرة الأولى في مجلة Z،

تموز/آب سنة ١٩٩٨.

المصادر

١. آر سي لونغ وورث R.C. Longworth، "**الأسواق العالمية تتحول إلى شأن خاص: الخبراء يباشرون وضع القوانين بعيداً عن مرأى الشعب**"، شيكاغو تريبيون- دنفر بوست Chicago tribune-Denver Post، ٧ أيار ١٩٩٨.

٢. إيكونوميست، ٢١ آذار ١٩٩٨.

٣. لوي أوشيتيل، NYT، ٣٠ نيسان ١٩٩٨؛ آنا سووردسون Anna Swardson، واشنطن بوست، تاريخ الصدور: ٢٩ نيسان ١٩٩٨.

٤. تايم، ٢٧ نيسان ١٩٩٨، جي أند إم G&M، ٢٩ نيسان ١٩٩٨؛ كلاهما ورد ذكره في ويكلي نيوز أبدايت Weekly News Update، شبكة تضامن نيكاراغوا، 339 Lafayette st.، New York، NY10012.

٥. غي دو جونكيير، "**حروب عصابات الشبكة**"، فايننشال تايمز (لندن)، ٣٠ نيسان ١٩٩٨. ورد اسم جاك سترو في كتاب دافيد سميث "**العالم بأسره في أيديهم**"، سنداي تايمز (لندن) Sunday

Times، ١٧ أيار ١٩٩٨. بحث في قاعدة بيانات وسائل الإعلام البريطانية أجراه سايمون فينتش Simon Finch، لم يجد عملياً أية مقالات حول اتفاقية MAI قبل عام ١٩٩٨.

٦. للحصول على دليل شامل، انظر وينفريد رooويغروك Winfried Ruigrock و روب فان تلدر Roob Van Tulder، **منطق إعادة الهيكلة الدولية** (روتليدج، ١٩٩٥).

٧. التحديثات الدورية متوفرة لدى هيئة عموم المواطنين لمراقبة التجارة العالمية،

215 Pennsylvania Ave. SE

؛http://www.citizen.org/pctrade/tradehome.html

20003 Washington, D.C.

٨. بوب دافيز Bob Davis، "**بعد أن دخلت حيز التنفيذ، التعرفات الجمركية العالية التي فرضتها وكالة التجارة الدولية ITC على اليابان تحمي المصنّـعين الأمريكيين لأجهزة الكومبيوتر الجبارة**"، صحيفة وول ستريت، ٢٩ أيلول ١٩٩٧.

فهرس الأعلام

ب

ولد **نعوم تشومسكي** في ٧ كانون الأول عام ١٩٢٨ في فيلادلفيا، ولاية بنسلفانيا. وقضى سنوات دراسته الجامعية ودراساته العليا في جامعة بنسلفانيا حيث نال شهادة الدكتوراه في علم اللغة عام ١٩٥٥. وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٥، كان تشومسكي عضواً بمرتبة ثانية في جمعية زملاء جامعة هارفارد Harvard University Society of Fellows. أثناء تلك الفترة، أتمّ رسالته في الدكتوراه التي حملت عنوان "التحليل التحولي". وقد ظهرت الآراء النظرية الأهم للرسالة في الدراسة التي حملت اسم "التركيبة النحوية" ونُشرت عام ١٩٥٧. شكّلت هذه الدراسة جزءاً من عمل أكثر شمولاً وهو "البنية المنطقية للنظرية اللغوية"، الذي انتشر بين الناس بفضل آلة النسخ عام ١٩٥٥، ونُشر رسمياً عام ١٩٧٥.

انضم تشومسكي إلى كادر موظفي معهد ماساتشوستس للتقانة Massachusetts Institute of Technology عام ١٩٥٥، وعُيّن عام ١٩٦١ أستاذ جامعة بكرسي كامل في قسم اللغات الحديثة وعلم اللغة (حالياً قسم علم اللغة والفلسفة). احتفظ تشومسكي بمنصب أستاذية فيراري بي وورد Ferrari P. Ward Professorship لعلم اللغة واللغات الحديثة من عام ١٩٦٦ وحتى ١٩٧٦. وعُيّن بروفيسوراً في المعهد عام ١٩٧٦.

أقام تشومسكي خلال الأعوام من ١٩٥٨ وحتى ١٩٥٩ في معهد الدراسة العليا Institute for Advanced Study في برينستون، ولاية نيوجرسي. وفي ربيع عام ١٩٦٩، ألقى سلسلة محاضرات جون لوك John Locke Lectures في جامعة أوكسفورد؛ وفي كانون الثاني عام ١٩٧٠ ألقى محاضرة إحياء ذكرى بيرتراند راسل Bertrand Russell Memorial Lecture في نيودلهي، وعام ١٩٧٧ ألقى محاضرة هويزينغا Huizinga Lecture في لايدين، ضمن محاضرات أخرى عديدة.

تلقى البروفيسور تشومسكي شهادات فخرية من جامعة لندن، وجامعة تشيكاغو، وكلية سوورث مور، وجامعة دلهي، وكلية بارد، وجامعة ماساتشوستس، وجامعة بنسلفانيا، وكلية أمهيرست، وجامعة كامبردج، وجامعة بيونس آيريس. وهو زميل في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم والأكاديمية الوطنية للعلوم. وهو، إضافة لما سبق، عضو في جمعيات مهنية وعلمية أخرى في الولايات المتحدة وخارجها، وقد مُــنح جائزة المساهمة العلمية المتميزة من الجمعية النفسية الأمريكية Distinguished Scientific Contribution Award، وجائزة كيوتو Kyoto Prize في العلوم الأساسية، ووسام هيلمهولتز Helmholtz Medal، وجوائز أخرى.

كتب تشومسكي وحاضر موسّعاً في علم اللغة، والفلسفة، وتاريخ الفكر، والقضايا المعاصرة، والشؤون الدولية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة.

أما روبرت **ماك تشيزني** فهو أستاذ مساعد في الإعلام والاتصال في جامعة إيلينوي في إيربانا-تشامبين. وقد ألّــف العديد من الكتب، منها **الاتصالات البعيدة**، **ووسائل الإعلام الجماهيري**، **والديموقراطية** (منشورات جامعة أوكسفورد، ١٩٩٣)، **ووسائل الإعلام المملوكة للشركات والخطر المحدق بالديموقراطية** (سفن ستوريز، ١٩٩٧)، والكتاب الذي سيصدر قريباً بعنوان **إعلام ثريّ، ديموقراطية هزيلة: سياسة الإعلام في أزمنة مريبة** (منشورات جامعة إيلينوي، ١٩٩٩).

المكتوب على الغلاف الخارجي الخلفي

"يمثل كتاب **الربح مقدماً على الشعب** نعوم تشومسكي في أفضل أعماله. فنقده لنظامنا السياسي والاقتصادي ذكيّ ومدمّر في آن معاً. إن هذا الكتاب ثوران عظيم من الحقائق والأفكار. فلا تقفوا على مقربة منه." – هوورارد زين Howard Zinn

يتحدث نعوم تشومسكي في كتاب **الربح مقدماً على الشعب** عن النيوايبرالية: وهي نظام السياسات الاقتصادية والسياسية المؤيد للشركات الذي يشن حالياً شكلاً من أشكال حروب الطبقات الاجتماعية في العالم بأسره.

ينتقد تشومسكي الحكم الاستبدادي للقلة الذي يقصُــر الميدان الشعبي <على فئات محددة> ويُـــحدث سياسات تزيد بشكل هائل من الثروة الخاصة، مع تجاهل تام، غالباً، للتبعات الاجتماعية والبيئية لذلك.

يعرض كتاب **الربح مقدماً على الشعب** أفكار تشومسكي حول فلسفة السوق الحرة، وهيمنة الشركات على الرأي العام، والأثر غير المعلن للقوى والسياسات اللاديموقراطية كمنظمة التجارة العالمية؛ وصندوق النقد الدولي؛ واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية؛ واتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف – وحركات المقاومة المنتشرة على نطاق واسع والتي تبرز غالباً لتعارضَها.

يعطي تشومسكي شعوراً عميقاً بالأمل في أن بإمكان الفعالية الاجتماعية استعادة حقوق أفراد الشعب باعتبارهم مواطنين بدلاً من مستهلكين، معيداً تعريف الديموقراطية بوصفها حركة عالمية، لا سوقاً عالمية.

نعوم تشومسكي ناشط سياسي شهير على مستوى العالم، وكاتب وبروفيسور في علم اللغة في معهد ماساتشوستس للتقانة، حيث بدأ التدريس فيه منذ عام ١٩٥٥. كتب تشومسكي وحاضر موسّعاً في علم اللغة، والفلسفة، والسياسة. ونذكر من بين أعماله الأخيرة ما يلي: **قوى وآفاق**؛ **الأنظمة العالمية، القديمة والجديدة**؛ **إعاقة الديموقراطية**؛ **صناعة القبول** (بمشاركة إي إس هيرمان E.S. Herman)؛ **العام ٥٠١: الغزو مستمر**؛ وتمجدُ حركاتُ السلام والعدالة الاجتماعية في العالم بأسره مساعي تشومسكي لإحراز قدر أكبر من الديموقراطية.

أما **روبرت دبليو ماك تشيزني** فهو أستاذ مساعد لمادة الإعلام والاتصال في جامعة إيلينوي في إيربانا-تشامبين. وقد ألّـف العديد من الكتب، منها **وسائل الإعلام المملوكة للشركات والخطر المحدق بالديموقراطية** (سفن ستوريز، ١٩٩٧) والكتاب الذي سيصدر قريباً بعنوان **إعلام ثري، ديموقراطية هزيلة: سياسة الإعلام في أزمنة مريبة** (منشورات جامعة إيلينوي، ١٩٩٩).

الفهرس

الصفحة

آفـــاق ثقـافيـة

يتحدث نعوم تشومسكي في كتاب «الربح مقدماً على الشعب» عن النيوليبرالية؛ وهي نظام السياسات الاقتصادية والسياسية المؤيد للشركات الذي يشن حالياً شكلاً من أشكال حروب الطبقات الاجتماعية في العالم بأسره.

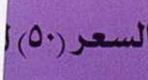
ينتقد تشومسكي الحكم الاستبدادي للقلة الذي يقصُر الميدان الشعبي (على فئات محددة) ويُحدث سياسات تزيد بشكل هائل من الثروة الخاصة، مع تجاهل تام، غالباً، للتبعات الاجتماعية والبيئية لذلك.

يعرض كتاب «الربح مقدماً على الشعب» أفكار تشومسكي حول فلسفة السوق الحرة، وهيمنة الشركات على الرأي العام، والأثر غير المعلن للقوى والسياسات اللاديموقراطية كمنظمة التجارة العالمية؛ وصندوق النقد الدولي؛ واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية؛ واتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف – وحركات المقاومة المنتشرة على نطاق واسع والتي تبرز غالباً لتعارضَها.

يعطي تشومسكي شعوراً عميقاً بالأمل في أن بإمكان الفعالية الاجتماعية استعادة حقوق أفراد الشعب باعتبارهم مواطنين بدلاً من مستهلكين، معيداً تعريف الديمقراطية بوصفها حركة عالمية، لا سوقاً عالمية.



www.syrbook.gov.sy
٢٠١١م



السعر (٥٠) ل